

مزب الاستقلال

اغفر ذنبي

مراكش.

قبل الحماية
عهد الحماية
افلاس الحماية



مكتب المستندات والأخبار
(الطبعة العربية)

تاريخ المغرب
Storiamaroc



للمزيد من الكتب:

www.storiamaroc.com



Storia Maroc تاريخ المغرب

<https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124/> تاريخ - المغرب



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

تاريخ المغرب
Storiamaroc



«تصدير»

في ٣٠ مارس ١٩١٢ ، بعد سلسلة من الدسائس والتدخلات الأجنبية ، فقد المغرب استقلاله ومقامه الذي كان يحتله في صف الدول المنفعة ببلادها الكاملة . ومنذ ذلك التاريخ والنسب المغربي المغلوب على أمره ما اختلف يكافح للدفاع عن كيانه واسترجاع حريته ، تارة علانية وتارة في طي الحفاء . وقد بقي هذا الكفاح مجهولا في الخارج ، من جراء حالة الحصار الشديد المنصر المضروب على المغرب . وان عشرات الآلاف من المغاربة ، في الجبال والسهول ، استشهدوا في سبيل انتصار الطامح الوطنية .

وهذه الوثائق ترمي الى اعطاء نظرة عامة عن مختلف مراحل النضال القائم الذي لم ينقطع بعد . كما ترمي الى تحليل مختلف مظاهر النظام الاستعماري الناتج عن معاهدة ١٩١٢ ، وإلىلقاء ضوء على الازمة المغربية الفرنسية الراهنة .

محرم ١٣٧١
أكتوبر ١٩٥١

الكتاب الأول

المغرب قبل الحماية

- ١ (تقديم المغرب
- ٢ (ماضى المغرب
- ٣ (مساهمة العبقريّة المغربيّة في الحضارة الانسانيّة
- ٤ (نظرة دبلوماسيّة عن المغرب
- ٥ (نظام المغرب قبل الحماية

تقديم المغرب

يحتل المغرب بأفريقيا الشمالية موقعا لا مثيل له فله واجهتان احدهما على المحيط الاطلسي والاخرى على البحر المتوسط وهكذا يتحكم المغرب في مضيق جبل طارق الذي يعد من أهم طرق العالم . والمغرب أقرب بناطلي . افريقي الى أوروبا .

ويصبح بفضل موقعه الجغرافي والستراتيجي المناز صلة الوصل بين الشرق والغرب وبين أفريقيا وأوروبا وأمريكا كما كان في القرون الوسطى صلة الوصل بين الشرق وأوروبا .

وكان القطر المغربي قبل الحماية يستند الى ما وراء حدوده الحالية . ولكن فرنسا وأسبانيا اقتطعا منه نواحي شاسعة كروات وشنحيط وايفي وغير ذلك . وكان من نتائج عقد الحماية أيضا تجزئة المغرب الى عدة مناطق :

أولا - منطقة تحت الحماية الفرنسية . عاصمتها الرباط .

ثانيا - منطقة تحت النفوذ الأسباني . عاصمتها تطوان .

ثالثا - منطقة تحت الإدارة الدولية . منطقة طنجة .

رابعا - منطقة استولت عليها أسبانيا في أقصى الجنوب . يفي وما إليها .

وسكان المغرب من الجنس الأبيض وبعضهم شقر ذود عيون زرقاء . وهم وان كانوا من أصل بربري فان امتزاجهم بالمغرب عقب الفتح الاسلامي منذ القرن السابع وكذلك طرق معيشتهم المتشابهة ووحدة معتقداتهم كل ذلك لم يعد يسمح اليوم بأن تسب الفئات المغربية الى عنصر معين .

وقد كتب العالم الجيولوجي الفرنسي دوطي في ذلك ما يلي : « يمكن تقسيم المغرب الى ناظقين بالعربية وناظقين بالبربرية ورحالة ومقيمين وسكان سهول كما يمكن أن تميز من بينهم جماعات متشعبة قليلا أو كثيرا بالحضارة الاسلابة . .

ولكن من البت تقسيم سكانه الى عرب وبربر اذ لا يستند ذلك على أي

دليل واضح من وجهة النظرية العلمية الحديثة وحتى من الوجهة ،الانترافية،
وبعبارة أخرى فإن كلمات بربر وعرب وريفين وسلوج وأمازيغ انما هي
مجرد الفاظ يستعملها الأجانب قصدا حسب هذه الناحية أو تلك وذلك
للاشارة الى جنس ليس هو في الحقيقة الاجنسا واحدا .

والاسم القومى الوحيد الذى يجب أن يطلق على هذا الجنس هو الجنس
العربى والمتنوع فيه مقاربة .

وكثيرا ما قم الكذب الاجانب مغرب ما قبل الحماية الى ما يسمونه
بلاد المخزن وبلاد . الية . . وبلاد المخزن فى نظرهم هو ذلك القسم
من المغرب الذى يخضع لحكومة البلاد وادارتها ونفوذها على عكس بلاد
. الية ، التى هى فى عصيان وعداء يكاد يكون مستمرا مع الحكومة .

وقد أصاب الكاتب المير شوفل عند ما لاحظ أنه من الخطأ تصوير
المغرب قبل الحماية على هذه الحالة فلم يكن هناك أبدا الا قطر واحد كله
مغربى له حدود واضحة منذ القدم وما يسمونه بلاد الية لم يفصل قط عن
مملكة السلفان ولم يخرج عن طاعته قانونيا وواقعا وزيادة على ذلك فإن بلاد
الية الزعمونة لم تعتبر أبدا بلاد المخزن بللاد عدوة كما أن بلاد المخزن
لم تعامل بلاد الية كبلاد أجنبية بل كأننا معا جزئين من مملكة واحدة .

ولقد لخص المؤرخ الاجتماعى الكبير ابن خلدون الصفات المميزة للمغاربة
فقال عنهم أنهم شعب قوى مهاب باسل كثير العدد كثير من شعوب العالم
الكبرى وأنه تنصهر عنهم أشياء خارقة للعادة منيرة للاعجاب الى حد يستحيل
معه انكار العناية العظمى التى خص الله بها هذه الامة . ومن مميزاتهم أيضا
تعلقهم الشديد بالحربة والاستقلال . فهم يقبلون ما بين عنية أو ضحاها الى
جنود يدافعون عن استقلالهم المهدد بقوة لا تقهر . فليس بشعب الميذ هذا
النسب الذى أمكه طيلة عشرين قرنا أن يبقى هو هو صامدا أمام الفاتحين
على اختلاف أنواعهم وأن يجد من بين أفراد رؤساء يسهرون على حرته .

وقد كانت اللغة العربية دائما هى اللغة الرسمية للبلاد منذ الفتح العربى
وبجانبها عدة لهجات بربرية ولم تكن هذه اللهجات يوما من الأيام لغة مدونة

وكان عدد سكان المغرب خلال عصور التاريخ يتغير بتغير خريطة حدوده
السبابة ويمكن أن يقدر اليوم مجموعه بأثنى عشر مليوناً تقريباً منها فيما
يخص المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية (حسب احصاء فاتح مارس ١٩٤٧)

٨٠٨٨٥٥١ من المسلمين
٢٠٣٨٣٩ من اليهود
٣٢٤٩٩٧ من الأجانب الأوروبيين

وبعد المغرب من أكبر البلدان استمداداً للاسّاج فيما يخص الموارد
الطبيعية وذلك بفضل لطف مناخه ووفرة مياهه وخصب ترابه ونزودته المدينة
وتنوع أشكال نواحيه .

فلا عجب إذن أن تنجّه أنظار الشعوب الى القطر المغربي في مختلف
العصور وإن نصفه بجوهرة أفريقيا النسيابة ولذلك صار يطلق عنه في بعض
الأحيان اسم كاليفورنيا الأفريقية .

وكانت أراضي الترس الغربي (التربة السوداء) مشهورة بخصوبتها
استقلت في كل زمان وكان سكان البلاد قبل الحماية يحرقون بانتظام ثلاثة
أرباع الأراضي الترس .

وكثير من الحبوب كانت تصدر الى أوروبا . قال ليوطى : « لما ذهبت أول
مرة للمغرب سنة ١٩٠٨ تأثرت انشد التأثر من رؤية ممتلكات شاسعة الاطراف
محروقة حرارة جيدة ومحدودة تحديداً واضحاً تحيط ضيقاً حافية . وكل
هذا كان من عمل الاعمال فاندمنت من ذلك اندماناً عميقاً . »

وكان المغرب في العصور القديمة يمد روما بكل ما تحتاجه من الحبوب
فكان لها بناية مخازن .

وفي القرن السادس عشر كان بشري رخام ايطاليا النقيب بوزنه من
سكر سوس والى غاية القرن الثامن عشر كان المغرب يصدر كميات وافرة
من السكر الحام الى مرسيليا وفلاندا ومن الثابت أن القطن في القديم كان
يزرع بكثرة في المغرب وكانت الباب القطبية قبل الحماية تتسج من

خيوط مصنوعة بالبلاد ، وكان صناع الحرير يجدون كذلك بداخل البلاد ما يحتاجونه من حرير .

وفي المغرب غابات شائعة لا في الجبال الشاهقة فحسب ، كالارز والبلوط والصرعار وغير ذلك ، بل حتى في السهول المواتية للمحيط الاطلسي . كالصوبر والارجان وغير ذلك . .

وكذلك انشائية ، فهي كثيرة متنوعة والمربوس الذي هو صنف من النقم مشهور في أوروبا بجودة صوفه والذي كان المغرب يصدره اليها بكثرة بواسطة أسبانيا على عهد الدولة المرينية يرجع الى أصل مغربي واسمه منتق من اسم تلك الدولة ، وكذلك الجلد المعروف في أوروبا بالسند كان فهو من المتوجات المغربية الحالية كما يدل عليه اسمه .

وأسماء المغرب كثيرة متنوعة ، ففيها أصناف المحيط الاطلسي والبحر المتوسط ونواطى موريطنيا والسفالي . وهذا المزيج الغريب من أسماء بحار باردة وبحار حارة يجد في النواطى المغربية العناصر الثلاثة لنموه

ويخبر صيد الحوت اليوم من التردات الاساسية بينائى اسفى وأجادير وان الترداة الكاشفة في باطن الارض لا تقل أهمية وتنوعا عن تروء وجه الارض ففي السهول والجبال عدد كبير من الناجم ، كالنفساط والحديد والرصاص والزنبرخ والبرول والنفيز وغير ذلك . . . وفي القرن العاشر كان الزئبق والرصاص والحديد والذهب تصدر باستمرار من المغرب .

ويؤكد الجغرافى البكرى أنه يوجد بجبل قرب تازا ذهب خالص جيد وذكر ابن الوزان في القرن السادس عشر أن الناس كانوا يستخرجون مقدارا كبيرا من الحديد بالاطلس وكان يباع في وجهات مختلفة

وكانت التجارة بالمغرب قبل انحصاية مزدهرة جارية مع أوروبا وتركيا ومصر والسودان والسفالي وبأفريقيا الشمالية وكانت الصادرات باستاء السجاجة والبلاغى - الاحذية المغربية - تكون من المحصولات الفلاحية

الجل والجلود المدبوغة والمصنوعة والزيت والمعادن والنسج وغير ذلك . . وكانت ثمان مراسى مفتوحة اذ ذاك للتجارة . وفي أوائل هذا القرن كانت قيمة التبادلات التجارية تقدر بسنين مليوناً من الفرنك (وذلك خلال سنة ١٩٠٧) نصفها للموارد ونصفها للمصادرات .

ومن الجدير بالذكر في نهاية هذا العرض أن مغرب الامس كانت له صناعة نافذة وبكفي أن نورد في هذا الصدد شهادة للمؤلف الفرنسي بيكس حين قال في بداية الحجابة :

يصب على الناس في فرنسا أن يتصوروا المغرب كبلاد متدنة بها مدن عظيمة ذات صناعات مزدهرة ولكن في الحقيقة ان كانت القبائل الجبلية حافظت على حياتها البدوية فإن المدن المهمة التي ازدهرت فيها مدنية راقية قد تجمعت فيها حركة صناعية مماثلة لما كان يوجد اذ ذاك بجميع البلاد قبل نمو الصناعة الميكانيكية .

• وكل مدينة من مدن المغرب أحرزت شهرة كبيرة في بعض الصنائع ففاس مشهورة بنابها الرفيعة ومطروزاتها وصياغتها الرقيقة وأوانيها الخزفية .

ومراكش وعلوان مشهورتان بأنواع الجلود والاسلحة والرباط وآسفي مشهورتان بالسجاجيد والافمنة والاعطية .

وكان بفاس عاصمة المغرب خلال القرون الأخيرة حرف منظمة عد منها ابن الوزان الكبير ، وأشار بالخصوص الى ٥٢٠ داراً للنسج قائمة على هيئة قصور عظيمة محتوية على عدة طبقات وكان عدد الناجين بلغ عشرين ألفاً .

وفي فاس كذلك صناعة مزدهرة لدبغ الجلود واخراج مصنوعات مختلفة منها وهي وان لم تكن أهم أسواق الجلد في المغرب فإن بها من الدباغين عددا لا يقل عن ثلاثة آلاف .

يضاف الى هذه الصناعات ازدهار الفن المعماري وبالأخص بفاس المشهدة على أبدع شكل حيث القصور الكبيرة المزخرفة أحسن الزخرف فيها عدد

وأفر من البائين والجماعة ، والزلازلة ، (صاعى المفسر) والصانع
يوجد من بينهم ماهرون فى تلك الصنائع وفنانون حفيظون .

وَحَمَّ الْكَاتِبُ بِكَيِّ هَذَا الْكَلَامِ بِقُوَّتِهِ :

• ينبغي لنا إذن أن ندرن أننا نحن بلاد متوحشة يجب أن يحدث
فيها كل شيء ، بل نحن بلاد فى حالة اجتماع متأخرة ولا نك عن حالتنا
ولكننا مدانة لما مرت عليه جميع البلاد الأوروبية بل من البلاد الأوروبية من
لا تعتمد كثيرا عن حالة الغرب الراضة .

.....

ماضى المغرب

ان الاسلام قد جعل من هذا المغرب الذى طالما أفضت مضاجعه وطعمت فيه شعوب مختلفة - بلادا كبرى - أصبح ابتداء من القرن التاسع الميلادى مركز امبراطورية شاسعة تمتد من ضفاف نهر الأيبر بإسبانيا الى تخوم ليبيا ، وتقوم بدور عظيم فى تاريخ حوض المتوسط الغربى ، والمؤرخ التزيه لا يسمه الا أن يضرب بأن المغرب لم يستطع أن يكون لنفسه تاريخا وطنيا حقا الا بفضل الاسلام وتحت ظله . فالمغرب مدين لدولة الادارسة الذين هم أول أسرة اسلامية تربعت أربكة العرش المغربى ، بأول تنظيم ذاتى عرفه البلاد ، فكان ذلك مبدأ اتصاله الحقيقى بالحضارة العربية ، وما لبث سكان المغرب أن انصهروا بكل اخلاص تحت راية العرب دعاة الدين الجديد ، واندمجوا فيهم ليكونوا جميعا منذ المائة الثامنة ميلادية أمة حرة مستقلة حتى عن بقية العالم الاسلامى وهذا الانقلاب قد تم تحت ظل نظام ملكى متصل الحلقات ضمن تخوم محدودة واضحة ، وبفضل جيش تمكن من رفع المغرب الى ذروة عظيمته ، وأضفى عليه من الاهمية عالم يكن له فى سابق عصور تاريخه .

وما يؤسف له أن هذه الاهمية التى اكتسبها المغرب لم يحصل بها كثيرا معظم من أرخ له من الأوربيين ، وبالأخص منهم الفرنسيين ، الذين نصبوا أنفسهم للإشادة فى حرارة وحملات بالاحتلال الرومانى ، وحفزتهم عواطف عنصرية الى رسم صور قاتمة عن حياة المغاربة تحت ظل الاسلام ، وذلك لمحاولة إبراز ما جناه المغرب فى زعمهم من فوائده بعد سيطرة النفوذ الفرنسى عليه . وهكذا فإن ما سطره هؤلاء عن تاريخ المغرب يخلو غالبا من التزاهة التى هى أخص ميزات المؤرخ ، فأغلبهم يجهد نفسه لإظهار مغرب الامس فى صورة بلاد يعنى فيها خليط من القبائل القوضوية ليس بها انسجام ، دائمة التردد على السلطة المركزية والتطاحن فيما بينها فريسة للظلم واليأس والاربنة ، الى حد أن الانسان لا يتمالك عن أن يسأل كيف أمكن لهذه الجماعات التبيسة أن

تطالب هذه الشجاعة وتلك الأمراض وبأية معجزة استطاع المغرب الاسلامي أن
يحجز انتصارات دبلوماسية وعسكرية رائعة وأن يسطر عمله التمدني خارج
الحدود الغربية .

ولنا نرمي من وراء العرض المجمل الآتي الى ارتكاب نفس الخطأ والخلو
في الاشارة بالناسي المغربي بحيث نجعل من تاريخه نه أسطورة بديعة ، فإن
المغرب هو ككل من فرنسا وألمانيا ، وكذلك باقي الأمم قد عرف خلال
تاريخه فترات اضطراب وأزمات حكومية وانهزامات عسكرية .
فإذا نحن حاولنا استعراض تاريخ الدول التي تعاقبت على هذه البلاد فما ذلك
الا فيما ناضد تلك الفكرة الناعمة التي تزعم أن المغرب عاش دائما ، عصورا
مظلمة . .

فقبل ابطاط الحماية كان المغرب حقا في اضطراب ، فلم تكن فلاحه
البادية بالثابة التي كان ينبغي أن تكون .
ولكن يجب أن لا تنسى أن ذلك لم يكن سوى نتيجة ان لم نقل سببا للتدخل
الأوروبي في هذه البلاد .

فهل يمكن لاحد بانرى ان ينكر ما كان من سطوة للإمبراطوريات التي
ازدهرت على التوالي خلال تاريخ المغرب ، فقد اعترف المارشال ليوطى قائلا :
« كلما ازددت اتصالا بالمغاربة وكنا طال مكث في هذه البلاد الا وازددت
افتناعا بمظنة هذه الأمة ، فبما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا النسيابة
سوى مجتمعات يكاد يكون في حكم القدم نتيجة القوضى وعجز أدلى الأمر . اذا
بنا قد وجدنا في المغرب امبراطورية قائمة الذات ، وحضارة مزدهرة يانعة ،
وذلك بفضل استمرار السلطة واستبائها خلال الدول التي تعاقبت على الحكم ،
وكذلك بفضل استمرار المؤسسات القومية الجمهورية التي بقيت قائمة رغم
الانقلابات . .

فنتمثل اذن في العرض الآتي على اعادة البناء الى مجاريها ، وانصاف
الاحداث الكبرى التي تعطلت تاريخ المغرب الى ٣٠ مارس ١٩١٢ وهو اليوم
الذي فرضت فيه فرنسا حمايتها على هذه البلاد .

المغرب قبل الاسلام

إن المراكز التي أسسها الفينيقيون والقرطاجيون على سواحل المحيط الأطلسي وحدها منذ نحو ثلاثة آلاف من السنين لم يكن لها - على ما يظهر - تأثير سياسي داخل البلاد ، كما أنها لم تترك آثارا بليغة في سكان المغرب على أن يسيطر بين الفينيقيين والقرطاجيين قد نتج عنهما الحيلولة دون وقوع أى اتصال بين المغرب وبين الأفريقيين الذين أمكن لحضارتهم أن تغلب العالم ، غير أن المكان الذي يحتله المغرب في الأساطير اليونانية ينهد بما تضمنت به هذه البلاد عند الأفريقيين من مكانة سامية ، فقد كان هؤلاء يسمونه جنة تسقطها كائنات تنسج عن سلاله البشر ومن ذلك تصويرهم لجبال الأطلس وهي تحمل على كواهلها أعمدة السماء ، وكذلك ما ينسج من أساطير بحدائق هسبريد ، الغناء ذات التفاح من ذهب وبارزى ، اللاتيفيد ، التي حلد افلاطون ذكرها في إحدى رسائله .

وما كاد يبدأ تفهقر القرطاجيين حتى توحدت البلاد المغربية واستعاد ملوكها نفوذهم بسرعة ، فاستولوا أحدهم على المراكز المنتشرة على الساحل وجعل من طنجة عاصمته .

أما الاستعمار الروماني فإنه كان محنة كبرى للبلاد ، غير أن رومة كان بلد لها - كما يلف اليوم للمستعمرين - أن تنقضي بها أثرها في هذه البلاد ، زاعمة أنها لم تحتل البلاد عن طمع ، وإنما خضوعا منها لمقتضيات عسكرية ، ومع ذلك فإن خصب التراب المغربي كان ولا شك الدافع الأساسي لهذا الاحتلال ، وليس من العيب قولهم بأن المغرب كان منجم حبوب رومة .

وبالرغم مما بذله روما من جهود لم تستطع أن تبسط سيطرتها إلا على منطقة طنجة التي لم تكن تتجاوز وادي أبي رقراق ولم تتمكن الجالية الرومانية أن تستقر بعدد كبير من أفرادها إلا في سبتة وطنجة والأرباض المجاورة لمدينة ولبلى . أما في باقي البلاد فإن رومة لم تكن لها أية سلطة ولا حتى مجرد نفوذ

على أى منطقة لم تكن خاصة لولاية رومانيين . كما كان الشأن فى أفريقيا
النسابة ، وإنما كان يشرف عليها وكن أو مندوب عن روما ، فلم تكن القبائل
تخضع مباشرة لحكم موظفين رومانيين ، بل كان يحكمها رؤساء يختارهم
أعيان البلاد .

عبر أن السيطرة الرومانية على شمال المغرب كانت مع ذلك محنة كبرى
لإستقلال البلاد ، ذلك الإستقلال الذى يعرف المقاومة كيف يدافعون عنه ،
وذلك بإظهارهم خلال العصور ما يمازون به من حصال حرية ، ولكن تلك
السيطرة لم تم إلا بسبب خيانة الملك يوحوس الذى سلم إلى الرومانيين خصمهم
الألد يوحنا فلم يفلت يوحوس هذا من النصير النحوم الذى قدر لكونه الوطن
حيث دمر بيديه ما كان فيه من استقلال .

وإذا كانت روما لم تطمح أن تسير مدة طويلة فى المغرب فما ذلك إلا
لبيان :

أولاً - أن امبراطورية الرومان كانت تحصل بين جنبها جرائم الانهيار ، فقد
أسست هذه الامبراطورية بالقوة ولم يكن يتأني لها أن تحفظ نفسها إلا بالقوة .

ثانياً - أن المقاومة نجحوا فى الاحتفاظ باستقلالهم فى معظم أنحاء البلاد
بفضل ما امتازوا به من مرونة ظاهرة تتوارى تحتها روح مقاومة جارية للأجنبي
فلتغلوا استقلالهم الجرى . للقضاء على احتلال الجزء الباقى ، وإذا كان مقاومة
الشمال قد ملوا خاضعين لرومان أثناء تلك المدة ، فإن هؤلاء لم يستطيعوا
ادماجهم ولا حتى كسب حياهم ، فلم يكن ذلك السلام الظاهرى لسود إلا
بالقوة بين الرومانيين الذى يفرض سيطرته ويقتصب الاراضى ، وبين الغربيين
الصامد التى انتزعت منه أراضيه ، ولكن بمجرد ما تضعضت هذه القوة فى
منتصف القرن الثالث الميلادى أصبحت نودات النيب الغربى موصولة الحلفاء
بعد أن كانت تنسب بين الحين والحين ، ويمكن القول بأن تاريخ أفريقيا الرومانية
ليس سوى تاريخ نودات شعوب عيل صبرها ، وكان المقاومة كلما اخذت
الحرب بين روما وأعدائها ينضمون ثورة لثمة ، وثارة لثمة أخرى رغبة فى التحرر

على الكفاح واضاف السلطة الرومانية ، وقد أسفرت المسبحة عن نتيجة غريبة
ومى انها أعطت لسكان البلاد فرصة للثورة ، فان حركة الحوارج الذين تزعمهم
الاسقف ، ضوئان ، قد تمخضت عن مقاومة المذبحة والزدوجت هذه الحركة
بحركة اجتماعية قام بها سكان البادية الذين أفقرهم الاحتلال الروماني ، فكان
من هذه المقاومة المضاعفة أن خضعت نهائيا لحركة نظام الرومان العسكري .

غير أن هذا الكفاح الشديد المتواصل الذي قام به المغرب لطرد الرومان قد
أنهك قواه الأمر الذي ساعد الوندال على التزول بمرابه دون أن يصطدموا
بمقاومة ، وبما أن الوندال من السلالة الآرية فقد أحسن استقبالهم الأهالي من
الحوارج أنباع ، ضوئان ، الذين اغتبروهم بمثابة محررين ، ولكن من حسن
الحظ أنهم لم يعمروا بالمغرب إلا مرا لطيفا فعاد أصحاب البلاد بمدعم الى ملك
زمانها فانهارت تحت الانقاض سيطرة روما على أفريقيا وانبقى المغرب من جديد
منذ القرن الرابع الميلادي فلتماد حياته الخاصة ، أى استقلاله الوطنى الكامل .

ومن ذلك يتجلى أن تاريخ الشعب المغربى فى المصور القديمة جدير
بالاهتمام ، فقد هزمت جيوش فرطاجة ورومة ، وهاتان الدولتان الفويزان
التيان لا تحلان سوى حيز وجيز فى التاريخ المغربى لانه لم ينسج لهما قط
احتلال قلب البلاد ، وبينما اندرست هاتان الدولتان من المغرب دون أن تترك
أى اثر فان العرب استطاعوا على عكس ذلك أن يتبوأوا مكانة تعظم مع الأيام .

الفتح الاسلامى

ان فتح العرب للمغرب قد حقق فى النهاية ما لم يستطع القيام به خلال قرون طويلة الفينيقيون ولا القرطاجيون ولا حتى الرومانيون لان العرب تمكنوا من ادخال المغاربة بسرعة فى حظيرة الاسلام وادماجهم تدريجيا الى حد انسراج السلالتين ، والى حد أنه أصبح من الشئذ تحقيق أصل القبائل فى كثير من النواحي .

فحوالى سنة ٦٨٢ أى بعد مرور نصف قرن على وفاة الرسول عليه السلام توغل عتبة بن نافع ، مؤسس مدينة القيروان بالجيش الاسلامى داخل التراب المغربى وقضى على ما بقى من آثار دولة بيزانس التى استقرت للمرة الثانية فى المغرب ، كما قضى على كسيلة والكامة اللذين ابريا للمقاومة العظيمة . ولكن نجاح الفتح العربى لم يتم الا فى اوائل القرن الثامن الميلادى ، بفضل حملة موسى بن نصير الذى يعتبر الفاتح العربى الحقيقى للمغرب .

وفى عام ٧٠٩ كان المغرب قد ألحق سياسيا بامبراطورية الخلفاء الشرقية . وبعد ذلك بأقل من ستين ، اجتاز جيش هائل تحت قيادة بربري مسلم ، هو طارق بن زياد ، المضيق ونزل أسفل الجبل الذى لا يزال يحمل اسمه ، وهو جبل طارق ، وقد كان البرابرة يؤلفون معظم الجيوش التى حاربت فى اسبانيا ، ووصلت الى جنوب فرنسا عام ٧٣٢ .

وهكذا ساهم المغرب فى المارك طوال مدة فتح اسبانيا ، أكثر من أى قصر اسلامى آخر .

وينبغى أن نذكر بين القبائل العربية الوافرة العدد التى اكتسحت افريقيا الشمالية خلال القرن الحادى عشر المسيحى ، وبين الفتح العربى الذى تم بعد فى القرن السابع . ولم يكن سوى كتاب من الفرسان احرقت امبلاد ، وخلفت وراءها أفرادا من العرب المسلمين لم يلبثوا أن اكسبوا نفوذا عظيما بالرغم عن قلة عددهم .

ولا يمكننا أن نجد سر هذه السرعة المدهشة التى تم بها الفتح واعتناق المغاربة للاسلام الا فى مزاج الدين الجديد رمز الوحدة والتحرير ، بفقد ما كان يمثل

رومة بالغرب انانيا واميا ، حيث لم تكن تهتم الا باستغلال خيرات البلاد بقدر ما كان الاسلام - كما يقول نيربى : - يتلاءم تلاؤما دقيقا مع مطالب شعب بهم بالحرية قبل كل شئ ، وذلك نظرا لما ينسب به هذا الدين من تسامح في روحه وبساطة في معتقده وسرامة في مبادئه ، وديموقراطية في روحه ، بل يمكن القول بأن هناك نجاسة بين النفقة البربرية وجوهر الاسلام بلغ من المصق ملغا وجد العرب بفضلهم في المسلمين الافارقة حماء لهذا الدين لا تلحق لهم فناء ، ويجب أن نضيف لهذه العوامل المختلفة أن سلطة الخلفاء الذين كانوا يسرفون على المغرب من بعد لم تكن لتضابق المغاربة على ما ظهر ، فان الخلفاء لم يكونوا بطالون بغير اعتناق الاسلام بحيث أصبح المغاربة بعد ذلك مساوين للمغرب في جميع الميادين ، وفي هذا نصير لذلك الانقلاب العجيب الذي جعل مصير المغرب يرتبط بمصير الاسلام ارتباطا لا يقبل الانقسام ، فعند المغرب والاسلام خلال التاريخ أخوين في السراء والضراء ، وان رسوخ قدم الاسلام في المغرب لم يصحبه أى اضطهاد لأقليات حيث تدين بالسيحة واليهودية بكامل الحرية . وهكذا فان المغرب بعد أن دخل في حضنة الاسلام تعاقبت عليه دول اسلامية عظمى .

دولة الادارسة

بدأ صرح الامبراطورية العربية بتقوض باستيلاء العباسيين على الخلافة في القرن الثامن المسمى ، ففي أسبانيا انفصل المسلمون عن سلطة خليفة بغداد ، والتفوا حول الخليفة الاموي في قرطبة ، وفي المغرب ازدوجت هذه الحركة الاستقلالية بحركة الحوارج الآتية من الشرق . غير أن هذه الحركات حورت بصرامة دعم تمكنها من تأسيس دولة سجناسة وراء جبال الاطلس ، فلم تلبث دولة الادارسة أن رفقت لواء السنة ، وأعادت للبلاد وحدتها .

نزل المولى ادريس الذي نجا من اضطهاد الخليفة العباسي في طجة عام ٧٨٨ واستقر قرب اطلال مدينة ولبى الرومانية ، وما لبث أن فتح لانصاره ميادين

جديدة لغزو وراة نهر أبي رقراق في نواح لم نستطع قط التوغل فيها حيوس
الرومان ، وكان بها قبائل مسيحية ويهودية وزيانية هزمت بسهولة قدخلت في
حقلية الاسلام .

فطلق الخليفة هارون الرشيد وغار من هذا الانتصار الذي أحضره السولى
ادريس فدى له من بقله عام ٧٩٣ وخلفه تحفه السولى ادريس الثانى الذى ولد
له من بربرية فاصبح أميرا على المغرب أجمع واحة للسان وكان
أول ما اهتم به وهو فى شبابه تأسيس عاصمة لمملكه ، وهكذا أسست عام ٨٠٨
مدينة فاس التى استمدت لباب حضارتها من قرطبة والقروان ، وهما محط رحال
المدنية الاسلامية فى المغرب ، وقد ورد من هذين العاصمتين منهجرون للاستيطان
بالمدينة المغربية الجديدة وعند ما بنى جامع القريين أصبحت مدينة فاس أم القرى
يوامها العلماء والأدباء فيستقبلون فيها بكل حقارة ، وظلت هذه الجامعة التى هى
أقدم جامعة فى العالم خلال القرون التالية مركزا من أهم المراكز الدينية والفكرية
فى العالم الاسلامى ، لهذا فان الادارة هم أول من أدخل الحضارة الاسلامية الى
المغرب وبأنسبهم مدينة فاس كانت لهم المكانة السامية فى جميع عصور تاريخ
المغرب ، فمن فاس أُنشع على البلاد نور الفكر الاسلامى واللغة العربية .

وقد احتفظ الاولون من خلفاء السولى ادريس الثانى للمغرب بمقتضاه الى منتصف
القرن الحادى عشر ، ثم انهارت قواهم فيما نسب بعد من حروب داخلية .

المرابطون (١٠٥٣ - ١١٤٧)

وبينا كان المغرب يقاسى خلال القرن الحادى عشر أزمة ما لبث أن استنصى
أمرها بغزوات العرب الهلاليين وهم قبائل دخلوا من بلاد الصعيد
المصرية ، انتفت دولة جديدة بسطت نفوذها ونفاذها نحو الشرق واستأنفت
سياسة الفتح الاسلامى للبلاد الاسبانية .

وقد انتفت هذه الدولة من وسط قبيلة قوية من قبائل الصحراء وكان
مذهبها الدينى يرتكز على نوع من سلفية صارمة والقضاء على كل ما من شأنه
أن يؤدى الى حياء البيع والمجون ومن هذه القبيلة برز يوسف بن تاشفين

المبغى الذي كثر من رجال الصحراء والسهول وأجبال قوة مؤلفة منتظمة
وفي عام ١٠٦٢ أسس يوسف بن تاشفين مدينة مراكنس وجعل منها قاعدة
عسكرية ومن هذه العاصمة صار يوجه حملاته التي بلغت عاصمة الجزائر
ولكن ممالك الطوائف بالأندلس استغاثت به بعد استيلاء الفونسو السادس
ملك قشتالة على مدينة طليطلة ، فلم يسع ابن تاشفين إلا العودة إلى المغرب من
حيث عبر إلى الأندلس على رأس جنوده وأحرز النصر الباهر في واقعة
الزلاقة الشهيرة عام ١٠٨٦ ، ولكن بعد ما نصر بصف أمراء الأندلس
وانقسامهم وعجزهم من أجل ذلك عن مقاومة الأسبان بجندوى الحق أمارتهم
بسلطته ثم دخل إلى فاس فجعل منها عاصمة ملكه وغير معالمها ونسب فيها
عدة بنايات وقد وصل المغرب في عهده إلى حضارة سامية ونسج برقاها
وازدهار عظمين ، وفي عام ١١٠٦ مات يوسف وقد أنهكه الهرم بعد أن كاد
ينف على الثأنة فخلفه ملكة نمت من السنغال إلى نهر الأيبر ومن المحيط
الأطلسي إلى الجزائر .

وقد تأثر ولده على الذي خلفه على أريكة العرش بالحضارة المغربية
الاسبانية ، واحفى به كما احفى بأمراء الأندلس الذين ورت أمارتهم كتاب
ونعرا وانتقل له أرباب الصنائع والفنون فأسس في فاس ومراكش وتلمسان
عمارات تمتد من بدائع الفن الإسلامي وحوالي عام ١١١٩ بلغت دولة المرابطين
ذروتها حيث أبسط نفوذه أمراء فاس على جزر البليار بعد أن اعترف
بسيادتهم على أسبانيا والمغرب .

غير أن دولة المرابطين لم تستمر طويلا لأن مذهب الدولة الديني الذي نشره
مؤسسه وحماه لم يتلاءم مع ظروف الحياة الجديدة .

الموحدين

وعلى عكس المرابطين الرجل الواردين من الصحراء فإن الموحدين كانوا
قبائل فارة انحدرت من الأطلس ومؤسس الحركة الموحدية هو المصلح الديني
المهدي بن نومرت .

وكان من علماء الكلام نوري النزعة مغربي الأصل ولكنه تعلم في الشرق

فبعدما زاد قرطبة التي كانت اذ ذاك مهد العلوم استنفر في اوائل القرن الثاني عشر في شتى المراكز الثقافية بالشرق حيث تنبع بالروح الصوفية وعاد بعد ذلك الى المغرب حيث انصرف لتتبعين نظرية تركز على التوحيد والزهد وطهارة الاخلاق وما لبثت القبائل التي اُضمت الى هذه الحركة ان كونت قادة جيش أصبح دعامة الدولة الجديدة .

وعندما مات ابن تومرت عام ١١٣٠ خلفه تلميذه عبد المؤمن الذي يمكن اعتباره من أبرز شخصيات المغرب لجمعه بين التجارة والذكاء والعزم والرصانة العقلية ففي بضع سنوات أصبح عبد المؤمن أمير المملكة جمعاء بدون منازع وانتظم جيشه فسرع في فتح اسبانيا قبل ان يتم استيلاؤه على كافة أنحاء المغرب ثم ملئت قرطبة وغرناطة وأخضع بعد ذلك المغرب الاوسط واستولى على أفرقية (تونس) وبرقة وطرط والورماطين من البلاد (عام ١١٥٩) .

ولهذا الأمير ماتر جليلة فقد كان نظاما عادلا بسيط في مجموع أنحاء المملكة أما ترعرعت في ظله الحضارة المغربية مطبوعة بميم جديد من القوة وقد وضع نظاما جديدا وأمر بتكبير أفرقية الشمالية التي قراسخ وأمال فيه عن حق بأعظم ملوك التاريخ .

وللمرة الاولى أصبح المغرب كله يؤلف دولة واحدة من الاندلس الى برقة وكان المغرب محور هذا المجموع ومركزه الجغرافي يتكون من القبائل المغربية قادة وحكامه .

وقد بلغت دولة الموحدين ذروة مجدها في عهد المنصور (حفيد عبد المؤمن) الشهير بانتصاراته الباهرة على الأسبان في غزوة الأراك (عام ١١٩٥ م) وبانتداب الأمن والنظام المدين أفرعها الموحدون اتسمت الحضارة الاندلسية بمظهر ناصع فشجعت الورش البحرية والفلاحة وازدهرت المصانع فكان لهذا النشاط أثره في المغرب حيث انتشرت صناعة الورق وأصبحت معامل فاس تنتج كذلك كميات وفيرة من الورق ولم يكن المنصور قائدا عسكريا فحسب بل كان معاديا عاليا بشيد الصروح والقصور ولا تزال مآثره الرائعة كالرباط والقصر ومنازة أنيلة وكبة مراكتي ومشفة

حان قاعدة سعة وعظمة الأعمال الحضارية التي تصورها وأبدعتها
عبرية هذا الرجل .

ففي عهده صار الاسطول الموحدى من أهم أساطيل العصر بل أصبح
قائدا على زمام مجموع حوض المتوسط ولم يبق للمغرب خلال التاريخ أن
كان له في أفطار البحر المتوسط مثل هذا الانسجام ومثل تلك القوة حيث
امسى جميع أمراء الشرق يخطبون وده ويسمون في محالفة .

وقد عرفت البلاد كلها في عهد الموحدين حياة ملؤها الرفاهية والازدهار
اذ كان جميع أمراء الموحدين معارفين قد رفقت أذوائهم ونمت فيهم حالة
الجمال وأحسن مثال لذلك تأسيسهم مدينة الرباط فالغاربة كما لاحظ مؤرخون
أجانب فادرون لا على تأسيس المدن فحسب بل حتى على البحار ما تحتاجه
هذه المدن من اشغال عمومية كبرى .

ولم تكن أفريقيا الشمالية تتعامل في عهد الموحدين مع اسيا وحدها بل
كانت تونس وحاية وقسطنطين ودهراش والفسطاط وسنة تبادل بضائعها
مع بيزا وجنوة والبندقية وموسيليا وفي عهد الموحدين كذلك كان المسلمون
أول من نظم أساليب التجارة حسب مقتضيات التبادل بين الدول وقد حسوا
هذه الأساليب فاستند منها المسيحيون استنادا واسعا النطاق .

وقد زادت الثقافة الاندلسية المغربية أيضا في سعة الموحدين بكافة أنحاء
العالم الاسلامى وازدان البلاط الموحدى بآبن طيفيل وابن رشد اللذين كانا
اعظم فلاسفة العرب في القرن الثانى عشر الميلادى وقد كان لهما أثر بالغ في
فلسفة القرون الوسطى ما لبث أن طبع المسيحية نفسها .

وأخيرا ينبغي أن نلاحظ أن سعة نطاق هذه الامبراطورية الموحدية
الواسعة كان أهم أسباب ضمها فقد بدأت المقاطعات النائية تتحلل من هوى
أمراء ملهلت مضمونهم حياة البذخ والرح وكان عليهم أن يفسحوا المجال
لدولة جديدة .

المرينيون

يرجع أصل المرينيين الى المغرب الشرقى وقد امتدت دولتهم من القرن

الثالث عشر الى القرن السادس عشر ولم تهدف هذه الدولة كسابقتها الى اصلاح ديني أو تقويم خلقي وقد شغل حكم المرينيين علاوة على المغرب ناحية تلمسان وامتد نفوذهم الى أفريقية (تونس) واجتازوا هم أيضا الى عدة الاندلس وأحرزوا النصر على الألبان في غزوة شهيرة (١٢٧٥ م) دمروا فيها الأسطول السبحي .

وبنقلنا من كل ما خلقه لنا المؤرخون وبالأخص ابن الوزان أن المغرب عاش في رناتمة كبرى طوال فرنين اثنين تحت ظل بني مرين فقد كانت المدارس والقرى عديدة غاية سواء في السهول المحاذية للمحيط الاطلسي أم في ناحية فاس أم في مضاب الاطلس ونجوده وكانت أقصى أنحاء الجبل تتم بنسج الطمأنينة والوداعة وفي العهد المريني أصبحت فاس مدينة كبرى تتجاوز غفلمتها بكبر ما يتخيله الاحباب عن ماضي المغرب وكانت ناحية النواوية بالخصوص زهرة جميع النواحي الاخرى لأنها كانت تحوى وحدها على أربعين مدينة وثلاثمائة قصر يسكنه أهل القبائل المختلفة .

والغرب مدن لهذه الدولة بتأسيس فاس الجديدة ونطوان وبناء مدارس ومعاهد وابداع ما أثر الفن المغربي التي تنافس أجمل آثار الاندلس من حيث الروعة والانسجام .

وقد انهارت قوات المرينيين مع الأسف في حروبهم المتواصلة مع أمراء تلمسان ونونس وبذلك استطاع الألبان أن يكسحوا الاندلس باحلال غرناطة عام ١٤٩٢ وهي آخر سلطنة اسلامية في أسبانيا استطاعت أن تحتفظ بوجودها خلال ما يقرب من فرنين واحتل البرتغاليون والألبان كذلك عدة مراكز من الساحل المغربي .



وهناك من ينتقد على الدول الثلاث السالفة توسعها خارج حدودها الجغرافية وسلوكها بذلك سياسة المغامرات والطموح للمنظمة الأمر الذي استفد موارد وطنية هائلة دون أن تعود من ذلك على البلاد أية فائدة مهمة ويلوح أن هذا الحكم فاس جدا لأن الوقائع التاريخية تشهد بأن المغرب كان من شأنه أن يفقد حياته لو وقف موقف المتفرج من زحف جيوش الرمانديين في الشرق والملوك

الكاثوليك في الشمال وهي تشهد أيضا بأن أسبانيا كانت تذكها مطامح أخرى
حين أنها قامت عندما ضعف المغرب بعد ذلك بحملة على الساحل الأفريقي
أسفرت عن أسوأ المصاعب للحكومة المغربية .
ومهما يكن فإن ما قامت به هذه الدول من جهود لبسط الأمن والحضارة
في كل من اسبانيا وأفريقيا الشمالية لا يزال للمغرب مفخرة خالدة .

السعديون

وابتداء من القرن السادس عشر اضطرت الحوادث الخارجية المغرب الى
الانطواء داخل حدوده وقد حارب المغاربة هذه المرة فوق نواحيهم لأن عوامل
جديدة أجبرتهم على هذا الانطواء .

وهذه العوامل هي :

- ١ - وصية ايزابيلا الكاثوليكية ملكة قشتالة التي عبرت عن فكرة الانتقام
وأمرت بغزو أفريقيا ومحاربة الخارجين عن ملة المسيح .
- ٢ - المعاهدة الاسبانية البرتغالية المبرمة عام ١٤٩٤ تحت رعاية البابا والتي
حددت الخط الفاصل بين الغزوات التي تقوم بها كل من البلدين في المستقبل
وخولت للبرتغاليين معظم السواحل المغربية .
- ٣ - غزو الانراك للمقاطعات التونسية والجزائرية .

والحق ان هذا الانطواء لا يرجع الى بغض الاجانب كما يدعي بعض الكتاب
الاجانب لان الميزة التي طلعت الدول التي تعاقبت على المغرب الى هذا العهد
هي التسامح ازاء المسيحيين فالبرغم عن النجاح الحارق الذي أحرزه الاسلام
في المغرب ظل أولئك الذين احتفظوا بديانتهم المسيحية في مأمن من كل
اضطهاد أو مطاردة وفي القرن الثالث عشر أسست أسقفية بفاس ثم نقلت الى
مراكش وكان المسيحيون متوافرين اذ ذاك بالمغرب حيث أن المرابطين
والموحدين أدخلوا في جيوشهم كثيرا من الجنود المسيحيين الذين كانوا
يؤدون طقوسهم بكل حرية مرفوقين بفسادتهم وكانوا يعيشون جميعا في
أمن وأمان وكان سلاطين المغرب يتبادلون مع الافطار الاوربية مكاتب حول
الكبة بالبلاد واستمرت العلاقات الطيبة مع المسيحيين في العهد المريني ولم

يتفاهم الخلاف بين المسلمين والمسيحيين إلا بعد شوب الحروب الأسبانية .

أما الفرصة فمن المفيد أن نشير إلى أنها لم تكن قاصرة على المغاربة وأن المسلمين هم الذين أعطوا النبل الأول في ذلك فإن القراصنة المسلمين الذين كانوا يسرقون كورسيكا وسقطة ومالطة لم ينقطعوا عن مطاردة السفن المغربية والأفريقية عموما والأغارة على الساحل يروى المؤرخون الأوربيون أنفسهم أن الأمم المسيحية كانت تحاول بالساحل المغربي أن تقوم باغارات بصب نيربرها .

أما العلاقات التجارية مع الدول المسيحية وكان الطابع الذي ما فني ، يسود هذه العلاقات هو الوداد وكانت بيزا ومرسيليا وجهودية جنوة ومقاطعة بروفايس تمسك مع المغرب صفقات كما كانت لبورقة وبرشلونة ولبغورن علاقات تجارية مع المغرب ولكن هذا العصر الزاهر انتهى بفرد البرتغاليين والأسبان لسواحل المغرب في القرن السادس عشر على الخصوص ذلك أن البرتغال التي كانت تسعى لتوسيع نطاق تجارتها البحرية قد أقامت في طريق الهند سلسلة من المراكز واحتلت عدة موانئ مغربية وأسست كلاً من الجديدة وأجدير ولم يكن البرتغاليون يختلفون عن مسلمهم الرومان حين كان مهمهم الوحيد هو استغلال البلاد فقد استخلصوا من المغرب موارد هائلة ولم يتخرجوا عن نهب المقاطعات ولم يتردد ملك البرتغال الذي حمل منذ سنة ١٤٧٥ لقب (قاضي الأسرى) في اختطاف المغاربة ويبيعهم بنفسه كعبد في أسبونة .

وقد قام الأسبان من جهتهم في الساحل المغربي بحرب صليبية فلبنوا على مراكز وأنشأت الأسلام هو الذي أنقذ المغرب من هذا الغزو المزدوج إذ بسا تجلي هذا الانبعاث في باني أفريقيا الشمالية في انبساط سيطرة الأتراك إذا به ينتهي في المغرب على العكس من ذلك بظهور دولة السعديين فقد تطلعت ما نادوا به من حرارة دينية في طبقات الأمة وامتزج بوطنية غريزية ولم يتردد السلطان السعدي محمد النبيخ في قبول تحالف مع اسبانيا وقد تمكن المغرب بفضل حياذ اسبانيا واستئناف علاقاته الطيبة مع إنجلترا من اشهار الحرب على البرتغال وبذلك تم النصر للمغرب في معركة وادي المخازن قرب القصر (عام ١٥٧٨) حيث قضى القضاء البرم على الجيش البرتغالي وحين صرع

الدون سبتيان ملك البرتغال وقد أبرزت هذه المعركة الكبرى افلاس الحملات الصليبية التي كانت البرتغال تقيم بها ضد المغرب وقد فقدت تلك البلاد استقلالها خلال أزيد من نصف قرن وألحقت بأسبانيا .
وعكذا استطاع المغرب أن يستعيد سمعته ويعزز استقلاله ووحدة قهبط البلاطات الاوربية التي أبرم فيها ذلك الانتصار تأثيرا بليغا لتعقد روابط وعلاقات مع البلاط المغربي ونحظى بمحالفته فمن ذلك ان انجلترا عرضت عليه حلفا ضد الاسبان بل اقترحت عليه غزو الهند الاسبانية مع الاشتراك في تحمل مصاريفه بغزو .

خطبت اسبانيا من جهتها محالفة المغرب ضد الطامحين في عرش البرتغال بل وأعادت الى المغرب مدينة أصيلا في مقابل تخلى سلطان المغرب عن مساعدة هؤلاء الطامعين في الملك .

وقصد تلافى الخطر التركي توجهت سفارة مغربية الى الاستانة ونجحت في اقرار علائق حسن الجوار . وبفضل استقرار هذا السلام تمكن منصور السعدي من فتح السودان ثم نشر في المغرب بنود الازدهار وأقام في مدينة مراكنس قصر البديع الجامع بين السعة والروعة وقد جلب السلطان المرمر من ايطاليا وأدى ثمنه وزنا بوزن بسكر سوس وقد اشتهر منصور كذلك بجيشه القوي الذي نظمته على غرار الجيش التركي .

وقد أعجب الامراء المسيحيين بهذا المعامل العظيم ، وبدأوا يعتبرون الايالة الشريفة كدولة يجب أن يحسب لها حسابها ، ويرسلون سفنهم لمراسيها ، كما يبعثون بسفرائهم لمراكش ويحاولون الحصول على قروض من هذا الملك الثري الذي كان يلقب بالذهبي ، وفي عهد منصور هذا عاش المغرب في طمأنينة ورفاهية ومجد .

أما في تاريخ الفن الاسلامي فان عصر السعديين يعتبر عصر نهضة حقة ، وانبعاث الزخرفية المعمارية .

الملويون

وفي القرنين السابع والثامن عشر عاش المغرب فترة هادئة نسبيا لان الدول

الأوربية كانت قد انصرفت اذ ذاك في مجموعها الى الحروب التي شبت في أوروبا بسبب الحملة الإصلاحية الدينية وكذلك حروب الثورة وقد ساعدت هذه الحالة على اقرار وحدة البلاد السياسية من جديد على يد الملوك العلويين الذين ما زالوا يترجمون أريكة العرش العربي الى اليوم والسلطان المولى اسماعيل هو الذي وطد دعائم هذه الدولة ، فقد كمن الى جانب نشاطه العمراني نقيا متصرا ، وكانت تذكبه عزبة لا تقل ، وشجاعة كبرى ، ومناعة جسامية احفظ بها خلال عهده الطويل حيث استمر جالسا على العرش أزيد من خمس وخمسين عاما .

وعند ما تولى المولى اسماعيل الملك كانت بعض الموانئ الغربية في قبضة الأوربيين فآلف لمواجهة هذه الحالة قوة عسكرية مهمة تتركب من العبيد الذين يؤدون الخدمة العسكرية على الدوام ، والاستمرار في مقابل أراض ومناجم حولها الأمير اباهم ، وقد سرتة وسعين مفعلا شحها بالحمامات ، وذلك في جميع النقط الاستراتيجية في مملكته للاستراف على الطرق والمعرات كما يجب ، وقد نهج المولى اسماعيل سياسة وطنية بفضل هذا الجهاز العسكري ، وحارب بكل قوة الأجانب المحتلين للسواحل ، واتزع طنجة من يد الانجليز ، كما جرد الاسبان من غالب ما كانوا يمتلكونه .

وفي أوائل القرن السابع عشر بلغ المولى اسماعيل ذروة القوة والمجد ، وقد أسس مدينة مكناس بأبوابها الأثرية وقصورها الحصينة وجعل منها عاصمة مملكته .

كان مكنا عظيما وكان يأسى الا أن يعامل بها هو جدير بهذه العظمة ، وقد كتب الى ملك فرنسا لويس الرابع عشر ، الذي كانت معاملته اياه خالية من أبسط أساليب الرعاية واللباقة ، يطلب منه أن يرجه اليه . سفرا وسراة من طبقة أعلى من طبقة التجار العاديين . وقد أوفد هو الى لويس الرابع عشر سفيرا في شخص أحد كبار سعاة المغرب ، ويقال ان هذا السفير خطب لبيده أميره كوني وقد علق كاتب فرنسي على هذه الخطبة بقوله : ، لقد تندر الناس كثيرا في فرنسا بهذه الخطبة ، ولكن ربما كانوا مخطئين ، فقد كان الفرنسيون يجهلون اذ ذاك كل شيء عن الحضارة العربية ، وكانوا ينصرون البلاط المغربي بدون شك على غير ما كان عليه ، ومع ذلك فليس من المحقق أن المقاطعات الغربية كانت

كثيرا في ذلك العهد أكثر حضارة ومدنية من مملكة المولى اسماعيل .

وبفضل القوة التي منحها المولى اسماعيل في كيان المغرب أمكن لهذه البلاد أن تظهر مستطير الدولة فيما بعد بالرغم من الظروف العصية التي اجتازتها ، وقد كان أحد خلفه وهو سيدي محمد الثالث ، قائدا ذا عزيمة ، ودبلوماسيا رقيقا ، واداريا ماهرا ، واهل بسهره على نشر الثقافة والعلوم ، وبما بذله من جهود لأدخال الإصلاحات إلى مملكته ، وقد جدد نسيج البلاد ، وأقام الماعل ، وأعاد الأمن إلى نصابه ، وارتبط بعلاقات تجارية مع جميع دول أوروبا ، وأسس مدينة الصويرة ، وكون من أجل تصديرها حركة بحرية يجعل هذه المدينة ميناء حرا ، وهذا الماعل هو أول من اقترح على دول أوروبا إلغاء الاسترقاق ، وفي عهده أمضيت مع فرنسا عام ١٧٦٧ أول معاهدة حول الحسابات والمحاكم القنصلية .

وقبل وفاته طرد البرتغاليين نهائيا من مدينة الجديدة وخلف وراءه المغرب آمنا ودينا .

فتاريخ المغرب منذ وفاة هذا الملك وخلال القرن التاسع عشر عبارة عن عراق عصف في الميدان الدبلوماسي للمحافظة على استقلال المغرب ووحدة ترابه . وبقدر ما كانت المطامع الأوروبية تزداد الحاحا كانت المقاومة المغربية تنشد كما سين ذلك في الصفحة الدبلوماسية .

مساهمة العبقريّة المغربيّة

في الحضارة الانسانيّة

ان الحضارة المغربيّة حضارة اسلامية ذات طابع شرقي واضح . وقد كان تأثير الشرق العربي على المغرب من الحق بحدّ أن العرب والبربر منذ القدم ، كانوا معا - على حدّ تعبير سديد - تذكّيتهم عواطف واحدة ومبادئ واحدة ، وهيام مشترك بالحريّة والمجد . وقد ساعدت روح الكرم ، ووحدة طرق المعيشة ، على التقرب بين العنصرين المذنبين لا يشكلان من الناحية الاستوغرافية والتاريخية سوى عنصر واحد ، في رأي أغلبية المؤرخين من العرب . واذا كان المغرب قد نبذ الحضارة الرومانية ، كما يقول الفريد بيل ، فذلك لانعدام هذا المبدأ الاساسي اللازم لكل اتّحاد . ولذلك قال مسيو بيلير ، عند ما حمل عتبة الاسلام الى المغرب لأول مرة سنة ٦٨٠ رأى المغاربة فيه خلاصا لهم ، وسارعوا الى اعتناقه . .

فأخذ المغرب ، منذ ذلك الوقت ، يتطور في دائرة النفوذ الشرقي ، ولبت ، طيلة ثلاثة عشر قرنا ، يربط مصره بمصر الشرق العربي . وقد عرفت الدولة المغربيّة ، أثناء هذه المدة كلّها ، ما سعاد اندريه جوليان به الاستمرار ، . ولا حاجة مطلقا الى القول هنا بأن هذا الاستمرار يشكل في نفسه معجزة في عالم تسيطر عليه روح القرون الوسطى المعاندة . فقد احتل الانراك والترمانديون والاسبان تونس والجزائر ، على حدود المغرب نفسها ، بينما بقي المغرب محتفظا بسيادته الكاملة زهاء ألف سنة .

ومن جهة أخرى فإن المغرب قام بدور مهم في تعمير اسبانيا بمجرد ما فتحها العرب . ولذا فإن تاريخ الملائق المغربيّة الاسبانية يبدأ منذ فجر الاسلام اذ امتزج العنصران وتمخضا عن مدينة كونت بطابعها الخاص فصلا من ألم فصول التاريخ الفكري في القرون الوسطى .

صحيح أن المغرب ، كجميع البلاد ، عرف فترات اضطراب في تاريخه ،

ومر بأزمات حادة في بعض الأحيان ، ولكنه مع ذلك قد استطاع أن يحافظ على استقلاله ، ويرفع من قيمة الدولة ، واستطاع كذلك أن يساهم مساهمة واسعة ناجمة في ازدهار الحضارة الإنسانية .

ويشهد مستوى المينة الغربية ، من خلال التاريخ ، على أن الدولة الغربية كانت على الدوام تهتم بالحضارة والعمران فتظهر أعمالها في شكل مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة . بل كانت الطبقة المتوسطة من الثغاربة تتم بنى من البر ، بفسر لنا الازدياد المستمر في عدد السكان ، وهو أمر طالما أنكره البعض ، ولكن مؤرخين أوروبيين كبارا يؤكدونه . ومن هؤلاء دوختان ماكساج الذى نقل رسالة تتحدث عن ممتلكي فاس ومراكش ، وفيهما من المدن اخبلة مائتان وخمسون مدينة ، فى كل واحدة منها على الأقل نحو ٣٠ ألفا من السكان . وقد كانت فاس وحدها تحوى على مليون وسبعة الف نسمة .

وهذه الأرقام التى قد تظهر مبالغ فيها ، قد أكدها نيبا تقرير الرحالة الانجليزى ، الذى نقله دوكتسر ، والذى يقدر سكان فاس بنحو مليون نسمة قبل ذلك بثلاثمائة سنة .

أما دوسانت أولون ، سفير ملك فرنسا الى المغرب ، فقد قدر ، فى مذكراته ، سكان مدينة مكلى التى يصفها بأنها مدينة صغيرة ، بما يربو على اثنين ألف نسمة . وقدرة الاستاذ ماسيون سكان البوادي المغربية ، تقلا عن الوزان القاسى ، بنحو السبعة ملايين ، كما ذكر مؤرخ جزائرى ، عاش فى القرن الماضى بأن مجموع سكان المغرب يقدر بأثنى عشر مليوناً .

ولكن يبدو أن سكان المغرب قد قل عددهم نسبيا على أثر الطاعون الذى انتشر فى البلاد سنة ١٦٧٩ ، والذى اجتاح أوروبا وفرنسا بالخصوص ، وذلك رغما من العناية الطبية والاجتماعية التى أعدها عملا ، المولى اسماعيل على النصب المكتوب ، فقد كانت الممارسات مبنية فى الجهات المختلفة .

أما عن مستوى المينة فقد كانت الرفاهية الاقتصادية كبيرة لدرجة أن مواد الاستهلاك الاساسية لم تكن لها أية قيمة . ولم تكن مقروضة على الناس أناداة عدا الزكاة . وقد كان ملوك المرينيين يزودون سكان البادية المغربية بما يحتاجون اليه للقيام بأنغالهم الفلاحية . وفى عهد المولى اسماعيل ، عم الأمن

جميع البلاد ، وكان المسافر يذهب من وجدة الى حدود الصحراء بدون احتياج الى حراسة ، ذلك لان نظاما يديما يقوم على تبادل المعونة بين السواحى ، كان يسمح للمجرمين ان يفلتوا من قبضة العدالة .

ويبدو ان البسر كان عاملا لدرجة ان المقاربة ، تحت تأثير عاطفة انسانية مجردة ، قد ابتكروا فكرة انشاء مؤسسات خيرية - اوقاف - لمعالجة الحيوانات المصابة ، واطعام الطيور فى السوات المجاف .

وتفوق المؤسسات الاجتماعية النامية كل عهد ، كما تشهد بذلك وثائق ادارة الاوقاف . وقد نظمت الطبقة البورجوازية فى فاس مصارف تعاونية للمقروض بدون مقابل ، فساعدت بذلك على النمو الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد .

أما فيما يرجع الى الناحية الاقتصادية ، فقد كانت بعض الصنائع مزدهرة ، وكانت فاس وحدها ، على عهد الموحدين ، تعد أكثر من اثني عشر مصهرة للمحديت والنحاس ، وأحد عشر مصلا لصنع الزجاج ، ومائة وثلاثين فرنا للفجير ، ومعامل عديدة لصنع الصابون ، وعددا كبيرا من مناصر الزيت ومن المطاحن ، وما يربو عن أربع مائة محل للورق . وكانت صناعة الورق قد استوردتها المغرب من الشرق ، ثم انتقلت منه الى أسبانيا فى أواسط القرن الثانى عشر الميلادى . ومع ذلك فإن التقدم الصناعى كان لا يأتى بالنسبة الى التقدم الفلاحى . لأن النظام الفلاحى هو الذى كان بطبع دائما الاقتصاد المغربى بطابعه العميق . وكان معظم سكان البلاد دائما يتكون من عنصر الفلاحين .

وقد كان المغرب يجد دائما الكفاية فى إنتاجه ، بل كان يصدر الفائض من هذا الإنتاج الى الخارج . فكانت صادراته تتكون من محصوله الفلاحى كالتمر والحناء ، ومن المعادن المختلفة كملح اليازود والنحاس . . الخ .

وفى القرن الثالث عشر ، كانت الفلاندر ، وجمهورية البندقية وبيسز ، تستصدر السكر الخام من المغرب . وكانت صناعته قد ازدهرت ازدهارا كبيرا على عهد السعديين .

أما الملح فكانت مدينتا الرباط وسلا تتحلق به وحدهما ما يكفى - حسب تقدير انجليزى ذكره دو كاستر - لسد حاجيات انجلترا كلها .

وتدل الاحصائيات التى ذكرها بعض السباح الاجانب القلائل الذين زاروا

انغرب منذ أكثر من قرن ، على أن عدد المسنبة بالمغرب يرتفع الى ثمانية وأربعين مليون رأس من الغنم ، ومن البقر ما بين ٥ و ٦ ملايين ، ومن الجمال نحو خمسة آلاف ، ومن الأفراس أربعمائة ألف ، ومن الحمير والبغال نحو المليونين .

أما ما يرجع الى التبادل التجارى مع الخارج ، منذ العصر الموحدى ، فإن المسلمين الذين هم أول من نظموا - كما قال أندريه جوليان - أساليب التجارة ، ولاسوا بينها وبين مقتضيات التبادل الدولى ، قد علا كعبهم فى ذلك ، وأقبس منهم المسيحيون .

وفى الناحية الصناعية والمعمارية ، كانت الآلات جارية الاتصال فى المغرب . وبذلك أمكن للموحدين أن يبوا القاطر ، وبصنعوا منبرا فى مراكش يتحرك من تلقاء نفسه بصفة آلية ويسجد الضغط على زر مركب فيه . وهناك آلات عجبة أخرى كانت تعمل فى رفع المياه ، وفى نقل مواد البناء الضخمة ، كما كان ذلك عند بناء منار الكية ومندلة حسان .

وفى بداية حكم الموحدين أخرجت الورش البحرية المغربية أربعمائة سفينة حربية . وكان أسطول الخليفة الموحدى - كما قال أندريه جوليان فى كتابه (تاريخ أفريقيا الشمالية) ص ٤١٢ - أول أسطول فى البحر المتوسط . وأضاف جوليان قائلا ، لذلك طلب منه صلاح الدين فى سنة ١١٩٠ أن يمد إليه يد المساعدة لابقاق زحف الملوك المسيحيين على الشام .

وقد كانت قوة الامبراطورية الموحدية ، وسعة ثروتها ، وسلطوة جيشها وأسطولها - كما يقول جوليان - مصدر سمة هائلة لها .

وجاء المرينيون بعد الموحدين فرفضوا قوة المغرب البحرية الى أوجهها . اذ اتجعت الورش المغربية تحت حكم السلطان أبى الحسن المرينى ستمائة سفينة حربية ، مما جعل السلطان أبا الحسن - كما يقول جوليان - أقوى سلطان على الإطلاق فى القرن الرابع عشر .

وفى ميدان الصحة العامة ، فتح الموحدون مستشفيات فى جميع أطراف امبراطوريتهم التاسعة . وأشهر هذه المستشفيات مستشفى مراكش الذى وصفه

المؤرخ المغربي عبد الواحد المراكشي وصفا يشهد بالدرجة السامية التي بلغتها الحضارة المغربية في القرن الثاني عشر .

وفي ميدان الثقافي ، كانت فاس ، برهة طويلة من الزمن ، مبعثا بنوع نوره على العالم الغربي . وقد جعلت منها جامعتها الشهيرة عاصمة ثقافة يحج إليها الطلاب ، لا من شمال أفريقيا ومصر فحسب ، بل ومن أطراف أوروبا . ولا نذكر هنا إلا البابا سيلفستر الذي درس في القرويين الأرقام العربية ، ثم أدخلها للمرة الأولى إلى أوروبا . وإن قبول طالب مسيحي في جامعة إسلامية ليعلّمنا فكرة عن روح التسامح التي كانت تذكى قلوب المغاربة ، وقد أصبحت اللغة العربية على ضفاف البحر الأبيض المتوسط - وقد كان بحيرة لائبة من قبل - هي اللغة التجارية والعلمية . بل هناك زهّان كانوا يكتبون ، في الأندلس المغربية ، هجروا اللاتينية ، وهي اللغة الدينية عند المسيحيين الغربيين ، وأخذوا يكتبون بالعربية .

وكان عدد من الأطباء العرب واليهود يقطنون في سالبرنو بايطاليا وفي مونبوليه بفرنسا . وقد تزحوا اليهما من أسبانيا المغربية ، وأسبوا في كليهما مدارس طيبة لعبت دورا كبيرا فيما بعد في تاريخ الحضارة ، عند انتقال المركز الجبوي للثقافة من الشرق إلى الغرب .

أما عن الفن - فقد ذكر اندريه جوليان - أن نظرية الموسيقى ، والمراتب ، والألحان قد أتت من الشرق حيث تكونت ، إلى أسبانيا حيث بقيت خالصة لم يساورها تغير . . بينما الهندسة المعمارية المغربية تواف - كما قال جيبيل - طريقة بديعة من الاتقان والانسجام . فالآثار الفنية ، من المنار الكعبة بمراكش إلى الخيرات الدائرية ، تحمل طابع الجلال واللفافة . وإن الذوق الفني لبظهور في كل مكان في الحياة المغربية حتى في الحدائق الغناء ذات الأطراف المزدهرة بالألوان الفاتحة التي جعلت رحالة هولنديا - كما قال دو كاسنر - يلاحظ أن حدائق مدينة مراكش أجمل حدائق القاهرة الإفريقية على الإطلاق ، وقد تأثر الشرق نفسه بالفن المغربي فأحدث محمد بن عبد الكريم ، وهو من مدينة فاس ثورة حفيظة في فن الهندسة المعمارية ، عند ذهابه لمصر في القرن الثاني عشر الهجري . وما تزال طرائقه الفنية في متحف القاهرة إلى اليوم .

وتنافس مدن المغرب ، أبهة ولطفا ، مع عواصم الشرق الكبرى . ولم يكن

الانسان عاين بعد ما قاربوا الرباط بالاسكندرية ، وقالوا بدمشق ، ومراكش
ببغداد ..

والحق ان تأثير الحضارة المغربية قد تجاوز بلاد افريقيا الشمالية الى بلاد
البحر المتوسط وشبه الجزيرة الاسبانية .

وقد دامت سلطة ملوك المغرب ، على كامل المغرب الاسلامي ، طيلة ثلاثة
قرون ، وأول ملوك الموحدين الذي طرد المرابطين من الشاطئ الافريقي ،
كانت سياسته تدل على بعد نظره في القرون السرايحية ، بعد ما شعر بأهمية
جبل طارق ، وجعل منه قلل الانجليز سنة قرون ، قاعدة عسكرية متقدمة
للدفاع عن الاندلس وحوض البحر المتوسط .

ومن جهة أخرى ، فالحضارة الاندلسية نفسها - كما قال أندريه جوليان -
اصطلحت بصيغة مغربية ، ازدادت لغاتنا وقوة عند ما ذهب الموحدون لمساعدة
السلطة القائمة في الاندلس . فقد وضعوا حداً للفوضى المالية التي كان يشهدها
ملوك الطوائف هناك ، ودفنوا بالفلاحة في طريق الازدهار .. الخ .

وكم من شخصيات مغربية ما تزال مشهورة في الميدان العلمي والأدبي ،
ولن نذكر من هذه الشخصيات هنا الا الشريف الادريسي الذي هو من مدينة
سنة ، والذي كان يستغل في بلاط روجيه الثاني ملك صقلية (١١٥٤) .
وبعضر - كما قال غونيه - أساذ أوروبا في الجغرافية مدة ثلاثة قرون ثم تكن
أوروبا خلالها تلك خريطة أخرى غير خريطة الادريسي . وابن خلدون واضع
علم الاجتماع ، وقواعد نقد التاريخ ، والسابق الاول للفلسفة المادية التاريخية
على حد تعبير يونول . وابن رشد الذي حلل وفسر في كلياته آية الدورة
الدموية عند الانسان ، وذلك قبل وليام هارفي بكبير ، وابن زهر ، طبيب البلاط
الموحدي الذي اكتشف الحرائم الطفيلية ، قبل باسكويش سنة قرون ، وبالأخص
جرائم الجرب . وابن البنا الرياضي الشهير الذي كان يدرس في القرن الثالث
عشر ، وقد ألف رسالة منهاجية في الجبر ، وسماها (التلخيص) قال فيها : ان
الغرض منها هو العثور على كمية مجهولة مطلوبة باستعمال كميات معروفة اذا
مايت بين الكميات نسبة معينة .

وللمغرب رجالون ذوو شهرة عالمية كابن بطوطة من طنجة ، وابن الوزان
من فاس ، ويعرف بليون الافريقي .

أما في الأدب ، فالقرآن كان يثير في الأندلس أفقه علماء اللغة ، وكان له التأثير في ذلك على جميع زملائه في الشرق مثل (صاعد) البغدادي . وقد اقتبس الشاعر الإيطالي دانتى ميثاقه الإلهية ، في نظر أسين بالاسبوس من ابن العربي الصوفي . وكذلك اليهودي الهولندي سينورا كان متأثرا به في فلسفه الصوفية التي لها نية بالفلسفة العربية .

وفي هذا العهد الذي كانت فيه أوروبا لم تخرج بعد من مرحلة الظلام في ميدان الطب ، كانت الأندلس ، تحت مؤثرات مغربية ، تعد في مدينة طليطلة وحدها أربعمائة مستشفى ومستوصف ، كما قال الأمريكي روبنسن . وكانت تعارض الأساليب التجريبية التي لم تعرفها أوروبا إلا بعد ذلك بقرون على يد الإنجليزي باكون

وبالجملة ، ففي كل مكان في العالم الإسلامي نجد الأدباء والفقهاء المغاربة قد تركوا آثارا لهم . فمحمد الروداني ، من مدينة مراکش شاهد تاليفه في الرياضة والفقه تبلغ إلى الهند ، بعد أن أدهشت العلماء بما تحوى عليه من سعة اطلاع . والحرالي أدهش أدباء تونس بمشاركته وبحره في العلوم . والمقرئ سجل نجاحا باهرا في مسجد بني أمية بدمشق . وابن خلدون عين قاضيا في القاهرة . والصوفي الأكبر الشاذلي أصبح رئيسا روحيا لأعظم الروايات في العالم .

وقد أكد المؤرخ الإنجليزي لين بول أن المدنية المغربية العربية بلغت انشعاعا ثقافيا وازدهارا اقتصاديا وإنشائية وبطولة في أسبانيا تحت الحكم الإسلامي . فلما رجعت إلى المسيحية انتشرت فيها الفاقة واللموصية . ولقد تقهقبر عدد سكان أسبانيا بعد عهد الازدهار الإسلامي حتى غدوا لا يتجاوزون ٦ ملايين بعد مرور مائة سنة فحسب على انهيار آخر مملكة إسلامية بالأندلس ، بينما كان عدد سكان فنشالة وحدها ، في زمن بني عباد ، يتجاوز سبعة ملايين نسمة .

أما التأثير المغربي على البرتغال فقد وصل إلى درجة أن اللغة التي كان يكتب بها البرتغاليون - كما ذكر ذلك كرواسك - كانت مشتقة بالكلمات الألهية ومحرومة بالحط العربي .

ويبدو هذا التأثير أيضا وراء جبال البرانس إلى مقاطعة البروفانس حيث ما تزال هناك ذكريات قائمة الذات . وكذلك الشأن في جنوب إيطاليا ،

وفي صقلية ، حيث أُنشأ الصانع المغاربة خزانات مائة عظمى كما ذكر ذلك
الأدريسي .

أما أهمية العلاقات التي كانت قائمة بين المغرب وبقيّة الأقطار الأوربية
الأخرى كهولندا ، وانجلترا ، والدانمارك ، والسويد ، فبدر واضحة من
خلال المستندات والوثائق التي جمعها الكونت دو كاستر من وزارات خارجية
البلاد الأجنبية ، وجمّلها في ٢٠ مجلدا تحت عنوان (المصادر المخطوطة
للتاريخ المغربي) .

ومن هذه العلاقات أن هولندا - وكانت إذ ذاك تعرف بانقطاعات المتحدة -
كانت طلبت قرضا من الخزينة المغربية ، على عهد السعديين ، بقدر مليون ونصف
مليون دينار (٣٢٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ذهبي) . كما طلب نابليون بونابرت ، الذي
كان يقدر قيمة المغرب الاستراتيجية وبأس مفكّه ، من المولى سليمان أن ينضم
إلى الكتلة الأوربية ضد إنجلترا . وقد أصبح المغرب عاملا مهما في التوازن بين
القوات الغربية ، فكان البلاط السعدي شديد الاهتمام بالتيارات السليبية
المختلفة في بلاد أوربا ، إلى درجة أنه حاول أن يبرز مطامع أنطونيو في عرش
البرتغال ، فزوده بقرض قدره ٤٠٠ ألف ريال .

إن المكان الأول الذي كان يشوّه المغرب في العالم الإسلامي كله ، ليقهر من
خلال الدور الذي قام به في مختلف مراحل التاريخ . وإن النداء الذي أرسله
صلاح الدين إلى الخليفة الموحدى ، التصور . ليدل على الأقل - كما قال أندريه
جوليان - على أنه كان يحضر الملك المغربي أقدر واحد على الدفاع على الإسلام
المهدد . وقد رأينا أبا عنان المرينى بعد ذلك يساهم في تحرير طرابلس بتقديم
هدية مائة فيسها ٥٠ ألف دينار . كما رأينا السلطان العلوى سيدى محمد بن
عبد الله يفندى ٤٨ ألف أسير من المسلمين كان معظمهم من الأتراك . كما أن
مولاي سليمان أرسل إلى ملك آل عثمان ، استجابة لنداء استغاثة أرسله الملك
العثماني إليه ، أربع صناديق ضخام من سبائك الذهب يحملها وفد خاص إليه .
كما حاول في الوقت نفسه أن يفتن تونس التي كانت تتحكم فيها مسخبة من
أنثر الجفاف .

وقد بلغ التضامن بين ملوك المغرب وملوك الشرق إلى درجة أن المولى اسماعيل

حاصر جبل طارق لسنم أعداء تركيا من المرور لاسطابول . ثم بعد ذلك رفض
السلطان سدي محمد بن عبد الله أن يقابل سفير روسيا في طنجة ، لأن روسيا
كانت في حرب مع الأتراك .

وقد كانت علاقات الغرب بتركيا علاقات مشعبة بروح الود الخالص ، ولا
سيما في عصر السعديين . وقد أمضى المنصور الذهبي ، فاتح السودان الشهير ،
وقاهر البرتغاليين في معركة المخازن ، ذمرة شبابه في مدينة اسطابول . كما
عاش أخوه الأكبر عبد الملك ، في تركيا ، حبة من الزمن ، ومات في معركة
المخازن . وكان يتكلم بالاسبانية ويكتب بها - كما قال كواسك - ويكتب أيضا
بالإطالية والتركية .. أليس في هذا تكذيب فاطم لأولئك الذين يزعمون أن
الغرب منزل بطيحه ، غير قابل للتأثر بالندبة الغربية لضيق عظه .

وهذا الملك المنير عطيا كذلك برهانا على تسامحه الواسع ، ومثالبه
الإنسانية السابة ، عند ما أمر ببناء مستشفى قرب أحد المساجد بمراكش
لمعالجة الأسرى المسيحيين ، كما ذكر ذلك الانجليزى ادمون هوجار .

وبعد هذه القصة رأينا مولاي اسماعيل بهم شديد الاهتمام بالتطورات السياسية
في أوروبا ، إلى درجة أنه وظف مستشارا خاصا له في هذا الموضوع ، هو الأمير
مولاي العربي ، الذي سبق له أن عاش مدة طويلة في أوروبا . كما رأينا سفير
فرنسا بندهن لصراحة المولى اسماعيل ومعرفة الدقيقة باتتصارات لويس الرابع
عشر وانهزاماته في الحروب الأوروبية .

أما السلطان مولاي الحسن فقد كان شديد الاهتمام بتطور بلاده على نسق
أوروبا . فأرسل بعثات من الشباب المغربي ليتعلموا في مختلف جامعات أوروبا ،
وليتكونوا تكوينا قويا عسريا . بينما المولى عبد العزيز لم يتأخر من جهته عن
جلب الفتيان الأوروبيين لتنظيم الجيش المغربي ومصالح المالية .

وفي سنة ١٩٠٨ ، فقط ، أمر المولى عبد الحفيظ - وكان له ولم شديد
بالحيطة السياسية في أوروبا وتركيا - النخبة المغربية بتحضير دستور ديمقراطي
للبلاد ، وقد نشرت هذا الدستور جريدة عربية كانت تصدر في طنجة آنذاك .
غير أن الدساتير الأوروبية التي أدت في الأخير إلى فرض الحماية على الغرب ،
لم تكن تسمح بموالاته الساعى لتطوير البلاد في جو ملائم .

قال ليرى تفلأ عن جوستاف لوبون : . لو لم يكن العرب في التاريخ لتأخرون
نهضة الآداب بأوروبا عدة قرون . .

وقد كان معظم هؤلاء العرب الذين بعضهم قوله معارضة أنروا بواسطة الأندلس
على المدنية الغربية .

وعكفا فان المدنية الغربية قد ساهمت بالنصيب الأوفر في تلك الحركة
الفكرية الرائعة التي حررت الإنسانية من الخرافات . ولئن تظافرت الجهود
لفتح الطريق الحق للتقدم البشري في فجر العصر الحاضر ، فان الفضل في تلك
الجهود يرجع معظمه الى الحضارة الإسلامية في المغرب .



نظرة دبلوماسية عن المغرب

أهم ما عثت به الدبلوماسية المغربية دائما منذ تأسست هذه المملكة هو حفظ استقلال المغرب والارتباط بعلائق طيبة مع الدول المجاورة . وهذا ما يفسر لنا نزعة المغرب القارة الى الاحتفاظ بحريته ازاء امبراطورية الشرق الاسلامية . ولهم يظهر المغرب على المسرح الدولي الا ابتداء من منتصف القرن الحادى عشر الميلادى بعد ما توطدت حدوده الجغرافية الطبيعية .

وفى امدد المراجعة بين القرن الحادى عشر والقرن الثالث عشر بلغ المغرب على عهد المرابطين والموحدين أوج عظمته ومجده ، فصارت حدوده تمتد الى تخوم ليبيا وتخضع له الجزيرة الابيرية اشملة (أى كل من أسبانيا والبرتغال) غير أن المغرب اضطر الى التراجع نحو حدوده فى نهاية القرن الخامس عشر عند ما أصبح مهددا شمالا بالفتوح الاسبانية (كان سقوط غرناطة فى عام ١٤٩٢) وشرقا بالغارة التركية .

وخلال القرن السادس عشر عملت الدبلوماسية المغربية على إيقاف الحملة التركية وغزيرى كتلة الدولة المسبحين ، وبفضل انتصار الدولة السعدية الباهر فى معركة وادى المخازن على الجيش البرتغالى عام ١٥٧٨ تمكن المغرب من توطيد السلام لا فى حدوده فحسب ، بل كذلك من التوسع فى الجنوب توسعا انتهى به الى احتلال السودان بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٥٩١ .

المملكة المغربية فى القرنين السابع والثامن عشر

عاش المغرب خلال القرنين السابع والثامن عشر فى هدوء نسبي لان الامم الاوربية كانت منخرطة فى حروب الإصلاح الدينى والثورة بأوربا .

وفى عهد المولى اسماعيل جرت مفاوضات بين البلاط المغربى ولويس الرابع عشر ملك فرنسا من أجل إبرام حلف بين البلدين . غير أن الاتفاق لم يحصل سواء على يد السفارة الفرنسية التى استقبلت عام ١٦٨٩ فى القصر السلطانى بسكاس أم على يد السفارة المغربية التى كان يرأسها ابن عائشة والتى توجهت

عام ١٦٩٨ الى قصر فرساي وكان سبب الاختفاق يرجع الى أن مولاي اسماعيل كان يرغب في عقد تحالف عسكري ضد أسبانيا المستقرة اذ ذلك في سنة ، بينما كان لويس الرابع عشر يرغب في مساعدة التجارة الفرنسية من وراء هذا الحلف مستثما عن القيام ببدل أية مساعدة للمغرب ضد أمة كاثوليكية .

وأهم المعاهدات الدبلوماسية التي أبرمت طيلة هذه المدة مع الدول الاجنية لا تخرج عن كونها اما معاهدات صداقة وتجارة ، واما اتفاقيات لتسوية المناكف الناجمة :

١ - عن القرصنة الدولية التي كانت تعمل في المحيط الاطلسي وغربي البحر الابيض المتوسط .

٢ - وعن مسألة التعتيل الدبلوماسي واستقرار الرعايا الاجانب بالمغرب .

٣ - وعن انكسار الاسرى .

غير أن هناك معاهدتين أبرمتا مع أسبانيا بتاريخ ٣٠ مايو ١٧٨٠ وفاتح مارس ١٧٩٩ تستحقان الذكر بصورة خاصة ، ففي المعاهدة الاولى تواعدت المملكة المغربية والمملكة الاسبانية بتبادل الاعانة والمساندة ضد أعداء كل واحد منهما ، وفي المعاهدة الثانية وعدت كل واحدة الاخرى بملازمة الحياء التام فيما اذا قامت حرب بين أحد الطرفين ودولة ثالثة .

ونذكر هنا على سبيل الافادة أهم المعاهدات المبرمة مع الدول الاجنية في القرنين السابع والثامن عشر فله أبرم المغرب مع انجلترا معاهدتين : الاولى سنة ١٦٣٠ والثانية سنة ١٧٦٠

ومع الدنمارك معاهدة ١٧٥٧

ومع أسبانيا معاهدات ١٧٦٧ و ١٧٨٠ و ١٧٩٩

ومع الولايات المتحدة الامريكية معاهدة ١٧٨٧ .

ومع فرنسا معاهدات ١٦٣١ و ١٦٨٢ و ١٧٦٧

ومع هولندا معاهدات ١٦١٠ و ١٦٥١ و ١٦٨٣

ومع ايطاليا معاهدتي ١٧٦٢ و ١٧٦٥

ومع البرتغال معاهدتي ١٧٧٢ و ١٧٩٩

ومع السويد معاهدة ١٧٦٣ .

ويجب الاعتراف بأن الدبلوماسية المغربية قد برزت في مفاوضاتها مع أوروبا عن روح جامعة بين حب السلام والتسامح إلى أقصى حد فزيادة على ما حصلت عليه دول أوروبا لرعاياها في المغرب من فوائد في الميدان التجاري والديني ، حصلت لهم كذلك على امتيازات دبلوماسية بعدة أقاليمهم بالمغرب رغم كون القانون الدولي العام لا يخول هذا النوع من الامتيازات إلا للموظفين بالسفارات وحدهم .

وقد أمكن للمغرب بعد ذلك أن يدرك ما ارتكبه من أخطاء في دبلوماسيته ، وكان عليه فيما بعد أن يؤدي غالبا نعم حسن نيته ونزعه الحرة لأنه لم يحاول أن يفهم عظمة أخطائه من الدول ، ولأنه أعمل على الخصوص النقل القائل : « اعطه بقدر ما يعطيك » ، ذلك المثل الذي كان رجال الدول الأوروبية يجعلون منه قاعدة لسلوكهم .

المغرب في القرن التاسع عشر

تعرضت وحدة التراب المغربي في القرن التاسع عشر لحنة قاسية ، ذلك أن مؤسريها سنة ١٨١٥ واكس لانيل سنة ١٨١٨ الذين تقرر فيهما إعادة تنظيم أوروبا وجلاء جيوش الاحتلال من فرنسا ، ثم أقول نجم الدولة العثمانية كل ذلك تسخض عنه انطلاق القوات الأوروبية من عقاليها ، والرج بها في مغامرات استعمارية فوقت اذ ذاك مابقة حقيقة بين تلك القوات نحو بقية الأقطار ، ولما تم توزيع أفريقيا الوسطى كلها أصبحت أفريقيا الشمالية بدورها معرضة إلى الخطر .

وكان أعظم خطر على المغرب هو احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ، فإن المغرب اضطر لأجل إيقاف مطامع الأعداء إلى محاربة فرنسا (١٨٤٤-١٨٤٥) ، وألبانيا ١٨٦٠ على التوالي وإذا لم تكن هزائم المغرب قد أسفرت عن عواقب وخيمة فإن بعض ذلك يرجع إلى تدخل إنجلترا الدبلوماسي .

وقد نيت معظم الأمم الكاثوليكية ، ولا سيما منها أم جنوب أوروبا التي كانت لا تزال تحت تأثير الروح الصليبية الانتقامية - الاستعدادات الطيبة التي سبق أن أبدتها نحوها ملوك المغرب في القرون الماضية ، فلم تكن هذه الدول تحترم

مقتضيات معاهداتها مع المغرب إلا ما دام المغرب قويا ، لذلك وأبناها تقسم فرصة هذه الانهزامات لتكفل وتحاول التدخل في شؤون المغرب الداخلية مستدة في ذلك إلى ما خولها المغرب عن طيب خاطر من امتيازات دنية ودبلوماسية ، فكانت تلك الدول تستغل أدنى حادثة لتقوم جميعها على وجه التقريب باحتجاج نصحه أحيانا تهديدات بالتدخل العسكري .

ويجب أن نعترف بأن المغرب استفاد من مساعدة إنجلترا له طيلة ثلاثة أرباع هذا القرن إلى حدود ١٩٠٤ فقد رقت إنجلترا لغاية هذا التاريخ موقف المنافع عن كيان المغرب ووحدته الترابية ذلك أن إنجلترا كانت دولة بحرية قابضة منذ ١٧٠٤ على تمام مضيق جبل طارق ، فلم تكن تسمح بوقوع أى تغير عميق في توازن القوات القاسية ، لذلك كان نشاطها يهدف إلى إبقاء ما كان على ماكان في غرب البحر الأبيض المتوسط ، ولا سيما بالناطلي ، المغربي .

على أن الحكومة المغربية لم تبق مكوفة الأيدي ففى عهد المولى محمد بن عبد الرحمن تحررت الدبلوماسية المغربية تحريرا تاما فأصبحت ملحة عاصمة المغرب الدبلوماسية ، واستدعى الدبلوماسيون الأجانب إلى الإقامة بهذه المدينة ، فأصبحوا يتصلون منذ ذلك بالحكومة المركزية عن طريق مسئليها بهذه المدينة ووزير خارجية السلطان بفاس ، وبذلك وقع حم دسائس بعض القناصل داخل البلاد ، وانتهى أيضا عهد الاتفاقات التالية .

فقد فضلت الحكومة المغربية أن تسوى بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٦٥ مع الهيئة الدبلوماسية التى تسهر من ملحة على مصالح الأوربيين بالمغرب قضية أحداث ملار فى المكان المعروف برأس سبرطل .

عقد مدريد

كما سوت الحكومة المغربية مع الدول التى يهملها الأمر مباشرة فى مؤتمر انعقد بمدريد عام ١٨٨٠ مشاكل الحماية الدبلوماسية التى كان أمرها قد استفحل اذ ذاك وكذلك المشاكل المتعلقة بحق ملكية الأجانب وتجنس الرعايا المغاربة بحسبة أجنبية وقد تقرر منذ ذلك العهد عدم تحويل أية حماية للرعايا المغاربة بصورة غير قانونية ولا رسمية ، وبذلك أصبح عدد المحيين لا يتجاوز الاثنى

عشر عن كل دولة (المستخدمين التجاريون أو المحييون الاستراتيجيون نظرا لما أدوه من خدمات) لأن هذه الحماية كان يترتب عنها بالاختصاص سحب الرعايا الخارجية من الخضوع لحاكمهم الطبيعية وأخضاعهم لحاكم فصلية . الأمر الذي يمس بالسيادة المغربية ، ويمكن القول بأن امضاء اتفاقية مدريد بتاريخ ثالث يوليو من طرف ممثلي ثلاث عشرة دولة - منها المغرب - كان ظفرا عظيميا لدبلوماسية جلالة السلطان مولاي الحسن فقد حاولت فرنسا عينا الحيلولة دون انعقاد المؤتمر لأنها شعرت بأن من شأنه أن يزعزع مركزها ويعارض مطالبها في المغرب ، تلك المطامح التوسعية التي كانت تزداد ظهورا يوما فيوما ، والتي كان بيساراك الألماني بنجاحها قصد تحويل نظر الفرنسيين عن مزيجهم الأخيرة عام ١٨٧٠ وعن تقديم مقاطعتي الأزراس واللورين .

وبالجملة فإن اتفاقية مدريد باعترافها ، بنظام ميثاق لكل واحدة من الدول الموقعة عليها قد أحبطت كل تدخل أجنبي في المغرب ، وحفظت للبلاد استقلالها ووحدتها إلى أوائل القرن العشرين .

نعم ، لقد خسرت فرنسا بذلك معركة المغرب الدبلوماسية ، غير أنها ربحت معركة تونس عام ١٨٨١ على أثر انعقاد مؤتمر برلين بتاريخ ١٨٧٨ بالبحث المسألة الشرفية ، أي مسألة تقسيم الإمبراطورية العثمانية .

المغرب في بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩١٢)

وفي القرن العشرين تغلب نظام القوة ، واشتد تنافس الدول الاستعمارية في شأن المغرب ، فبلغ من الحدة ما لم يلقه من قبل .

فإن فرنسا التي كانت قد قبضت على زمام المقاطعتين التركيتين السابقتين ، تونس والجزائر قد صرفت جهودها للمغرب حيث صارت تدير للحكومة المغربية مصائب خطيرة ، فكان دفع بوحدة إلى الثورة في المغرب الشرفي عام ١٩٠٣ أحسن مثال لذلك ، فهذه الثورة ولادة الدسائس التي قامت بها «نورتي أفريقيا» وهي جمعية كان على رأسها م. إبيح وزبير داخلية فرنسا إذ ذاك وكان من أعضائها م. ماسني وم. شيدر وغيرهم .

ومن جهة أخرى شرعت الحكومة المغربية حوالي ١٩٠١ في نهج حيلولة

اصلاحات مالية وإدارية وعسكرية قلجان من أجل ذلك الى معونة الاختصاصيين الأجانب ، ولكن فرنسا عثت على احباط هذه الاصلاحات التي أرادت هي أن تحفظ بتوجيهها والاشراف عليها .

وقد كتب اذ ذاك سفير فرنسا بباريس الى حكومته قائلا : « ان أحسن سياسة هي اخلال وحدة وإعلان فرنسا شروط انسحابها عنها سلفا ، وزيادة على ذلك فاني متيقن ان ماعى لدى دول أوروبا ستكون نافعة في إعلان كلمة فرنسا ، وتقوية نفوذها على المخزن . »

ومكذا فإن الدبلوماسية الفرنسية ستحاول نسوية قضية المغرب خارج المغرب فتقوم بالماعى والمساومات التي ستؤدي الى امضاء اتفاقات سرية مع الدول التي تضايقها في المغرب .

الاتفاق الفرنسي الابطالي فاتح يونيو سنة ١٩٠٢

حصلت ايطاليا بموجبه في مقابل تنازلها لفرنسا عن المغرب على حرية العمل في طرابلس الغرب .

الاتفاق الفرنسي الانجليزى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

كانت نسوية قضية مصر ميدان لتوقيع هذا الاتفاق بين الدولتين ، فقد التزمت فرنسا به بعدم عرقلة عمل الانجليز في مصر ، واعترفت انجلترا في مقابل ذلك بأن لفرنسا أن تسهر على سلامة المغرب ، وأن تمدد بكامل مساعدتها فيما يحتاجه من اصلاحات ادارية واقتصادية وعسكرية ومالية ، وذلك نظرا لكون فرنسا دولة مجاورة للمغرب - الفصل ٢ - وينص الفصل المذكور كذلك على « نصريح حكومة الجمهورية الفرنسية بأنها لا تنوى تغيير وضعية المغرب السياسية . »

وينص الفصل السابع على ما يلي :

« قصد ضمان حرية المرور بمضيق جبل طارق تتفق الحكومتان على عدم السماح باقامة تحصينات ومعاقل استراتيجية كبضا كانت في الساحل المغربى الواقع بين سبيلة والهضاب الشرقية على الضفة اليمنى فقط لنهر سو . »

ويعتبر الفصل الثامن ما لاسبانيا من مصالح تستمدّها من وضعها الجغرافي وممتلكاتها على الشاطئ المغربي للبحر الأبيض المتوسط .

الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤

صادقت أسبانيا في هذه الاتفاقية على الاتفاق الفرنسي الانجليزي في الثامن من أبريل ، وحصلت في المغرب على منطقة نفوذ لها ، وينص الفصل الثالث من هذه الاتفاقية على أنه : ، اذا ما تعذر الإبقاء على وضع المغرب السياسي أو وجود الحكومة المغربية ، واذا ما استحال حفظ هذا الوضع بسبب ضعف هذه الحكومة أو عجزها المستمر عن ضمانه الأمن والنظام ، أو لأي سبب من الأسباب ، تقع ملاحظته من جانب الطرفين ، فإن أسبانيا يكون في وسعها أن تقوم بعملها بحرية في الناحية المحددة في الفصل السابق ، والتي تصبح من الآن منطقة نفوذ لها .

وكانت مدينة طنجة موضوع الفصل التاسع الذي نص على أنها ستحتفظ بصفتها الخاصة الناجمة عن وجود هيئة دبلوماسية فيها وعن مؤسسات بلدية وصحية .

ولكن رد فعل الدبلوماسية المغربية ضد هذه الاتفاقات ما فتى . أن أصبح شيئا محسوسا .

فإن جلالة السلطان مولاي عبد العزيز أجاب المبعوث الفرنسي الذي جاء إليه ليقتعه بضرورة تحقيق التعاون الفرنسي المغربي ، وليحاول الحصول منه على الاتفاقية الأفرنسية الإنجليزية بقوله :

« غريب هذا التعاون الذي تقترحه على فرنسا ، وهو أن أوزع مملكتي على الأجانب ، » .

وقد اتجهت الحكومة المغربية نحو ألمانيا التي وجدت فيها كفة التوازن المرغوب فيه ، فهذه الدولة لم تكن فحسب متوترة بسبب قصائدها عن المساواة الأخيرة ، بل أنها كانت تعتبر الاتفاق الفرنسي الانجليزي بمثابة تطويق للامبراطورية الألمانية ، لذا فإنها لم تتردد في امداد الحكومة المغربية بأمن مساعدة دبلوماسية ، لا سيما وانها كانت قد حصلت عام ١٨٩٠ من المغرب على

معاهدة نفيه مصالح رعاياها ، وانها تلقت عام ١٩٠١ سفارة مغربية فوق العادة
كلفته بتوثيق الروابط الطيبة بين البلدين .

وفي يوم ٣١ مارس ١٩٠٥ نزل غليوم الثاني امبراطور ألمانيا بطنجة حيث
أجاب مولاي عبد المالك عم السلطان ورئيس الوفد المغربي الذي جاء لاستقباله
باسم جلالة السلطان مولاي عبد العزيز قائلا :

ان زيارتي هذه هي لسلطان المغرب الملك المستقل ، وأتمنى أن يظل المغرب
تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاومة سلمية بين جميع الدول بدون أي احتكار
ولا احتاق ، وبكامل المساواة ، وان زيارتي هذه لطنجة تهدف إلى اعلان عزمي
على بذل كل ما في وسعي لحماية مصالح ألمانيا بالمغرب حماية فعالة ، وبما أنني
أعبر السلطان حرا كامل الحرية فأنني أريد أن أتفق معه وحده على الوسائل
الكفيلة بحماية هذه المصالح .

وهذا التصريح الذي له مغزاه قد أحدث صدى عميقا في العواصم الأوروبية
فراحت كل من فرنسا وألمانيا مشاربها بنهار في اقسام السلطة المغربية .

مؤتمر الجزيرة الخضراء ٧ أبريل سنة ١٩٠٦

ولاحقاً الاقلام السرية ملحن الدبلوماسية المغربية انعقاد مؤتمر دولي ، وللحرة
الثانية لم تأبه الدول بالعارضة الفرنسية فاجتمع المؤتمر بالجزيرة الخضراء يوم
١٥ يناير ١٩٠٦ بحضور جميع ممثلي الدول الموقفة على اتفاقية مدريد لسنة
١٨٨٠ .

وبعد ما أعلن المؤتمر المبدأ الثلاثي الذي كان أساس المداولات وهو :

أ (سيادة جلالة السلطان واستقلاله .

ب (وحدة ملكه .

ج (المساواة التجارية بين الدول الممتدة في المؤتمر .

فرد المؤتمر برنامج اصلاحات جسيمة وجمركية التي رآها ضرورية لاقرار
الامن والرفاهية في المملكة المغربية .

وأهمية عقد الجزيرة المضي يوم ٧ أبريل ١٩٠٦ بالنسبة للمغرب تلخص

في ابقاء ما كان على ما كان بالمغرب واستبدال مبدأ التقسيم المقرر من طرف
الانقلابات السرية بمبدأ اعانة دولة لمغرب حر مستقل ، وبذلك أصبحت القضية
المغربية قضية دولية .

وفي ظل هذه الحماية الدولية أمكن للمغرب أن يسوى بدون أى خطر مشكلة
الانقلاب السياسي الذي وقع عام ١٩٠٨ حيث خلف مولاي حفيظ أخاه مولاي
عبد العزيز فأعترفت بذلك الدول بدون صعوبة يوم ٥ يناير سنة ١٩٠٩ .

انعزال المغرب السياسي سنة ١٩١١

ان الحادث الذي وقع في أجادير في شهر يوليو من سنة ١٩١١ (ارسال الباخرة
الحربية الألمانية ، بأنطير ، الى ميناء مغربي) قد أفهمت فرنسا ان تحقيق مطامعها
الاستعمارية يتوقف على المساندة فصر عزمها على التفاوض اذن مع هذه ، وفي ٤
نوفمبر في نفس السنة أبرم اتفاق بين الدولتين حصلت فرنسا بمقتضاه على
حرية كاملة للعمل بالمغرب في مقابل تسليم الكونغو بأفريقيا الاستوائية
الى ألمانيا .

وينص الفصل (١) من هذه المعاهدة على ما يلي :

« نصريح الحكومة الملكية الألمانية بأنها نظرا لكونها ليس لها في المغرب سوى
مصالح اقتصادية فإنها لن تعرقل عمل فرنسا الرامي الى امداد الحكومة المغربية
بالمعونة من أجل ادخال جميع الاصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية
والمالية والعسكرية التي هي في حاجة اليها لحسن تسير المملكة المغربية ،
وللتطبيقات الجديدة وما تتطلبه هذه الاصلاحات من تعديلات في الانظمة الموجودة »

فهى على هذا توافق على التدابير الرامية الى تجديد النظام والمراقبة والضمانة
المالية التي ترى الحكومة الفرنسية ضرورة اتخاذها باتفاق مع الحكومة المغربية
مع تفيد عمل فرنسا هذا بحفظ المساواة الاقتصادية بين الدول في المغرب .
وقبما اذا اضطرت فرنسا الى توسيع نطاق مراقبتها وحمايتها فان الحكومة
الملكية الألمانية تعترف لفرنسا بكامل الحرية في العمل بشرط استمرار
الحرية التجارية المقررة في المعاهدات السابقة ولن تضع أى عثرة في هذا السبل
وفي رسالة تحمل نفس التاريخ وجه كاتب وزارة الخارجية الألمانية رسالة

الى السفير الفرنسي برلين جاء فيها : . قصد توضيح الاتفاق المبرم بتاريخ ٤
نوفمبر سنة ١٩١١ حول المغرب أنشرف باعلام سعادتك بأنه اذا ما دأت الحكومة
الفرنسية من الضروري فرض حمايتها على المغرب فان الحكومة الملكية الألمانية
سوف لا تعرق ذلك .

وهكذا فان الاتفاق الفرنسي الألماني الذي أضيف اليه في يوم ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩١١ اتفاق فرنسي أسباني بحدده ، وبحدد الاتفاقات السرية السالفة وهو
لا ينعم بتطبيق المغرب بحسب من الناحية الدبلوماسية ، بل بفتح كذلك باب
المغرب في وجه الحماية الفرنسية على مصراعيه .

وبما أن المغرب بقي وجهها لوجه مع حصومه المعاندين فانه اضطر للمدول عن
النضال بقوة لا تعادل مع قوة هؤلاء الخصوم .

ونظرا لكون الحكومة كانت نهتم بتحديد الحضارة فانه لم تر بدا من الاسلام
للشروط المملأة عليها وهي المصادقة على اتفاقية برلين ، والموافقة على الحماية
الفرنسية . غير أنها أبدت تحفظات فيما يخص الحماية ، ويتجلى طابع التحفظات
من المذكرة الملحة للحكومة الفرنسية من طرف السفير المغربي بباريس ، فقد
صرح جلالة السلطان عبد الحفيظ في هذه المذكرة قائلا :

• انني ألفت نظر الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح
الاسلامي لاية دولة اجنية كمنعمرة ، وانه ما فتى ينعم باستقلاله منذ ثلاثة
عشر قرنا ، فلهذا السبب لا يمكن تشييه المملكة المغربية ببلاد منعمرة . .
ان المقاومة التي أبدعها آخر ملك للمغرب استقل قبل امضاء عقد الحماية
لمفجعة حقا ، فقد فكر جلالة السلطان مولاي عبد الحفيظ أولا في تحكيم أوروبا
ضد فرنسا ، غير أن معظم الدول كانت أغراضها قد أشبعت فلم تر ما يدعو الى
محاولة وضع القضية المغربية على الساطع الدولي من جديد فظهر له اذ ذاك أن
التنازل عن المرنى هو أنشرف الحلول حيث قال الموزير الفرنسي رينيو : . انني
أفضل التنازل عن المرنى على أن أئسب فيما يحط من قدرى وأن أدخل
فرنسا الى ملكى . . . ولكن فرنسا عارضت في ذلك لانها لم تكن تريد هذا
التنازل حيث كان يهمها بالعكس أن تظهر لأوروبا أن الحماية لم تفرض بالقوة .
وهكذا فان م رينيو الذي تولى تسير هذه المذاكرات النشطة مستخدما نارة

الوعد ، وثارة الوعيد قد وصل - كما يلاحظ ذلك م روبرت رولنو في كتابه على هامش الكتاب الأصفر - الى توقيع معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ في الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم فتم بذلك نجاح مأموريته الطويلة .

ويجب أن نلاحظ أنه في هذا التاريخ كانت فاس عاصمة المغرب محنة من طرف السلطات الفرنسية وانها عانت طيلة شهر بعد ذلك تحت الارهاب ، حيث انطلقت البفاريات الفرنسية وتوالى الاعدامات ، وفرضت على السكان ذعيرة قدرها مليون من الفرنك لقباهم ضد المعاهدة ، وأمام هذه الحوادث الدامية عزم مولاي عبد الحفيظ على التنازل عن العرش فأجابه الوزير الفرنسي قائلا : « سأعارض ذلك بقوة اذا اقضى الحال . . . ولكن في ١٢ أغسطس ١٩١٢ تخلى السلطان مع ذلك عن الحكم وغادر وطنه معللا تنازله عن عرشه بقوله : « لم ين لي أي قوة حتى صرت لا أكاد أبذل النصح الا بنسب الانفس وقد كبت رجلاي وسلطت يداي وقيل لي احكم .

وقد كتب م ترويل في كتابه : « مبدأ الدولة والجنسية بالغرب . : « ان تاريخ المغرب الديموقراسي يمر من على أن سيادة السلاطين وجدت الفرصة منذ زمن طويل وفي مرات مختلفة للظهور في الميدان الدولي . .

ويستخلص من تحليل مختلف المعاهدات أمران جوهريان :

١ - أن سلطان المغرب يظهر فيها على قدم السيادة مع الملوك الذين يتعاقد معهم .

٢ - ان مبدأ سيادة السلطان ترابيا وسياسيا لم يكن قط موضوع شك ، بل كان بالعكس معترفا به ومصرحا به بوضوح في مختلف المعاهدات ، لا سيما ابتداء من القرن التاسع عشر .

ورغم بعض المظاهر الناقية لذلك ، وكذلك بالرغم عن الاسباب الحقيقية للضعف والانقسام فإن المغرب القديم كان دولة مستقلة تتبن باستقلالها ، وتتخذ في مسألة الحدود ، وتعلق أكيد التعلق برعاياها ولا تسمح لهم بالاحتماء بالحماية الاجنبية الا بصورة محدودة .

وقد ملك سيادة سلاطين المغرب محفوظة في مبدئها لا فيما يخص علاقات البلاد مع الدول أو الرعايا الاجانب فحسب ، بل أيضا فيما يتعلق بكل ماله صلة بتحضير القوانين الوطنية وتطبيقها على الرعايا المغاربة .

نظام المغرب قبل الحماية

١ - النظام السياسي والاداري

ما لبث المغرب بعد أن أصبح دولة اسلامية مستقلة أن انتظم سياسيا واداريا حسب قواعد القانون الدستوري الاسلامي .

فأنيطت مقاليد السلطة منذ ذلك الحين بملكية تسهر على مصالح الشعب الدينية والمادية .

وهذه الملكية وراثية مبدئيا ، ولكن اذا ما تقاعس الملك عن القيام بواجباته الاساسية ، فإن الرعايا يتدخلون من واجب الطاعة بحيث يصبح في الامكان تبديل الملك طبقا للشروط المفردة في التسمية . ويتركب المجلس المكلف بتعيين خلفه من هيئة العلماء والشرفاء والوزراء .

١ - الحكومة المركزية :

الملك ، والملك هو الذي يقبض على مقاليد البلاد بصفه الزدوجة كرئيس سياسي ورئيس ديني . وهو يجمع بين السلطة التشريعية والتفذية والقضائية . وان مجالس العلماء كثيرا ما ينح لها أن ترشده مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون العادية وفي الظروف الحرجة على الاخص .

الحكومة الملكية

وتتألف الحكومة الملكية من نوعين : من المصالح : مصالح البلاط ، ومصالح الدولة .

١ - مصالح البلاط

يناط أمر مصالح البلاط بموظفين ساميين ليس لهما مع ذلك رتبة وزير ، وهما الحاجب وقائد الشور .

فللحاجب الاشراف على الادارة داخل القصر وعلى مواد مخيمات الملك ، وكذلك حراسة الطابع الذى يجب أن تذيل به جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن الملك .

وتتركب المصلحة التى يشرف عليها الحاجب من هيئات يسند أمر كل منها الى موظف مسئول . وهى تكون من أصحاب الاروى والفرايكية ، والجزارة ، وأصحاب النساى والفرش وأصحاب الوضوء والماء .

أما قائد المشور فانه مكلف بالسهر على القصر وعلى الحفلات الخارجية . فهو الذى يتولى الاشراف على الحفلات الرسمية ويكون فى ذلك لسان السلطان . وله مهام أخرى صعبة ، مثل القاء القبض على الولاة أو كبار الموظفين الذين يخونون واجبهم .

ويعمل تحت اشراف قائد المشور ثلاثة فروع :
فرع المشاورية الذين يختار من بينهم حملة المظلة والرايات فى الحفلات الرسمية .

فرع المسخرين وهم فى الغالب فرسان يكلفون بالبريد الحكومى فى الاقاليم
فرع الفرادا وهو الحرس الملكى الشريف .

٢ - مصالح الدولة (المخزن)

يعين الملك فى ادارة شئون البلاد وزارة مكلفة - تحت اشراف الصدر الاعظم - بتطبيق القرارات الملكية والسهر على حسن سير مختلف مصالح الدولة ، وحفظ التقاليد السياسية فى المملكة .

ويجمع الصدر الاعظم بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . ويشرف على جميع الادارات المركزية والاقليمية . كما يعين بعد مصادقة جلالة الملك كبار الموظفين المدنيين والعسكريين . ويعينه فى ادارة سياسة الدولة داخليا وخارجيا وزراء يتغير عددهم تبعا لمقتضيات الظروف .

وتتألف الحكومة المغربية عادة من :
- الصدر الاعظم وهو وزير الداخلية .

- وزير الشؤون الخارجية .
- وزير الحربية .
- وزير المالية .
- وزير المدلة .

المثل السلطاني في طنجة

وفي طنجة حيث تقيم منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر الهيئة الدبلوماسية يمثل جلالة السلطان نائب تخاير الحكومة المغربية بواسطة مع الوزراء المفوضين عن الدول بالغرب .

ب) الولاية الاقليمية

ينوبى النيابة عن السلطان فى النواحي ولاية مدنيون يطلق عليهم اسم الصال او اليانترات . وهذا الاسم الاخير يدل على ان لهذا الوظيف صفة عسكرية . وبما ان هؤلاء الولاية يمثلون السلطة المركزية ، فانهم يضيفون الى الاختصاصات العسكرية والجبائية ، مهمة السهر على الامن ومراقبة الادارات المحلية ، كالفياض الجبائية والاملاك المخزنية ونظارة الاحباس وهلم جرا . . وهم الذين ينولون توزيع الضرائب وتجنيد الجند ، كما ينولون بعض اختصاصات القضاء ، حيث تنظر محاكمهم فى المخالفات والاجرامات (من ضرب وجرح) وتنقسم كل ناحية الى اقسام يقوم على راسها شيخ يعبه الوالى ، وهو الذى ينوبى الوساطة بين العامل وبين الناس .

وبوجود فى الناحية مجلس جماعة يتألف من اعيان يختارهم فى الغالب الرعاية أنفسهم ، ومهمتهم اعطاء رأيهم فى ادارة مصالح الجماعة .

وتتجزا الاقسام المذكورة الى مدائر يمثلها مقدم ينوبى امرها تحت اشراف الشيخ .

٢ - النظام العسكري

٢ .

بما أن الخدمة العسكرية لم تكن اجبارية فان الولاية يكلفون بتجنيد الجند

كلما احتاجت الدولة الى عسكر . ولكن عند ما يهدد الوطن خطر خارجي ،
يقرر الفير العام ، ويجند الناس مبدئيا على نسبة جندي واحد عن كل دار .

ولم يكن يتوفر بالمغرب في البداية جهاز عسكري قومي . ولكن اتساع
نطاق الامبراطورية المغربية في القرن الثاني عشر واتصالات المغرب الباهرة
في اسبانيا وشرقي المغرب دفعت ملوك المغرب الى القيام بنحوير النظام العسكري
على اسس جديدة ، فالتفت نواة جيش دائمة . وكانت الكتاب النخبة تتركب
من كبار من المتطوعين والمرزقة من أندلسين وزواويين وأتراك ومسلمين
جدد وغيرهم .

وفي سنة ١٦٠٣ ، أي في عهد المنصور السعدي ، بلغ جند المرزقة
خمس ألفا . ومنهم كان يكون بعض الاختصاصين في الرماية والهندسة
المكعبة .

وأعظم جيش مهني عرفه المغرب كان على عهد المولى اسماعيل . فقد جمع
هذا السلطان منذ بداية عهده (١٦٧٢ - ١٧٢٧) جميع السودانيين الواردين
على المغرب ابان الحملة السودانية التي وقعت عام ١٥٩١ . فكان يستخدمهم
كجنود بعد أن يدرّبهم تدريبا جديا . فالتف من ذلك عسكر من السودانيين
يبلغ أفراد ٧٥ ألف مقاتل وزعمهم السلطان على حاميات المملكة . ومنذ ذلك
أصبح معظم فواد الجيش يختارون من بين هذه النخبة .

وفي أوائل القرن العشرين كان الجيش المغربي منظما كما يلي :
على رأس الجيش وزير الحربية الذي يتصرف في شئون الجيش ويأمر بعده
القائد الأعلى (قائد الحملة) .

المشاة

يتألف هؤلاء المشاة من :

قائد الرحى - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة كولونيل - ينولي قيادة طابور
ويساعده خليفة (البوتان كولونيل) . ويتركب الطابور من خمسمائة رجل ،
وينقسم الى خمس مئات (ألابان) .

قائد المئة - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة قبطان - وكل مائة تنقسم الى

نسائي كتاب في كل واحدة اثنا عشر رجلا .
المقدمون يولون قيادة الكية .

الخيالة

فاد النور هو الذي يتولى القيادة العليا للخيالة ثم يأتي بعده رؤساء السرايا
(السرية الواحدة برادح عدد رجالها بين ٢٠٠ و ٦٠٠ فارس) وتنقسم السرية
الى كتاب .

الرماة (الطبعية)

يكون الرماة طواير خصوصية يشرف عليها قواد الطبعية

تدريب الجيش

ولم تردد الحكومة المغربية في جلب بعثات عسكرية أجنبية لتدريب الجند
وترقية سلاحهم . وهكذا كانت بغاس حوالي ١٩٠٢ مثلا :
بعثة إيطالية تألف من كولونيل وضابطين مكلفين بتسيير المصل الملكي
للسلحة ، ومصنع أعنة الرماية .
بعثة فرنسية تتركب من قومندان وليوتان مختص بالرماية وآخر بالمشاة
وطبيب عسكري وضابطين .
بعثة انجليزية تحتوي على ماجورين وضابطين .

٣ - النظام القضائي

كانت ادارة المدلية بالمغرب دائما دقيقة .
فالملك هو مبدئا القاضي الأعلى ، ولكنه ينيب عنه عمليا في خطة القضاء قضاء
يصدرهم الاحكام باسمه تحت مراقبة وزير المدلية .

وجميع دعايا جلالة الملك خاضعون للمذهب السني باستثناء اليهود الذين
يتمتعون دائما بفضل تامر ملكي واسع ، يحق اسناد مهمة القضاء الى اعيان
يحكمون حسب الشريعة الموسوية فيما يخص نظام الانكحة والمواريت ، واذا
كان كل من الداعين يهوديا .

القاضي

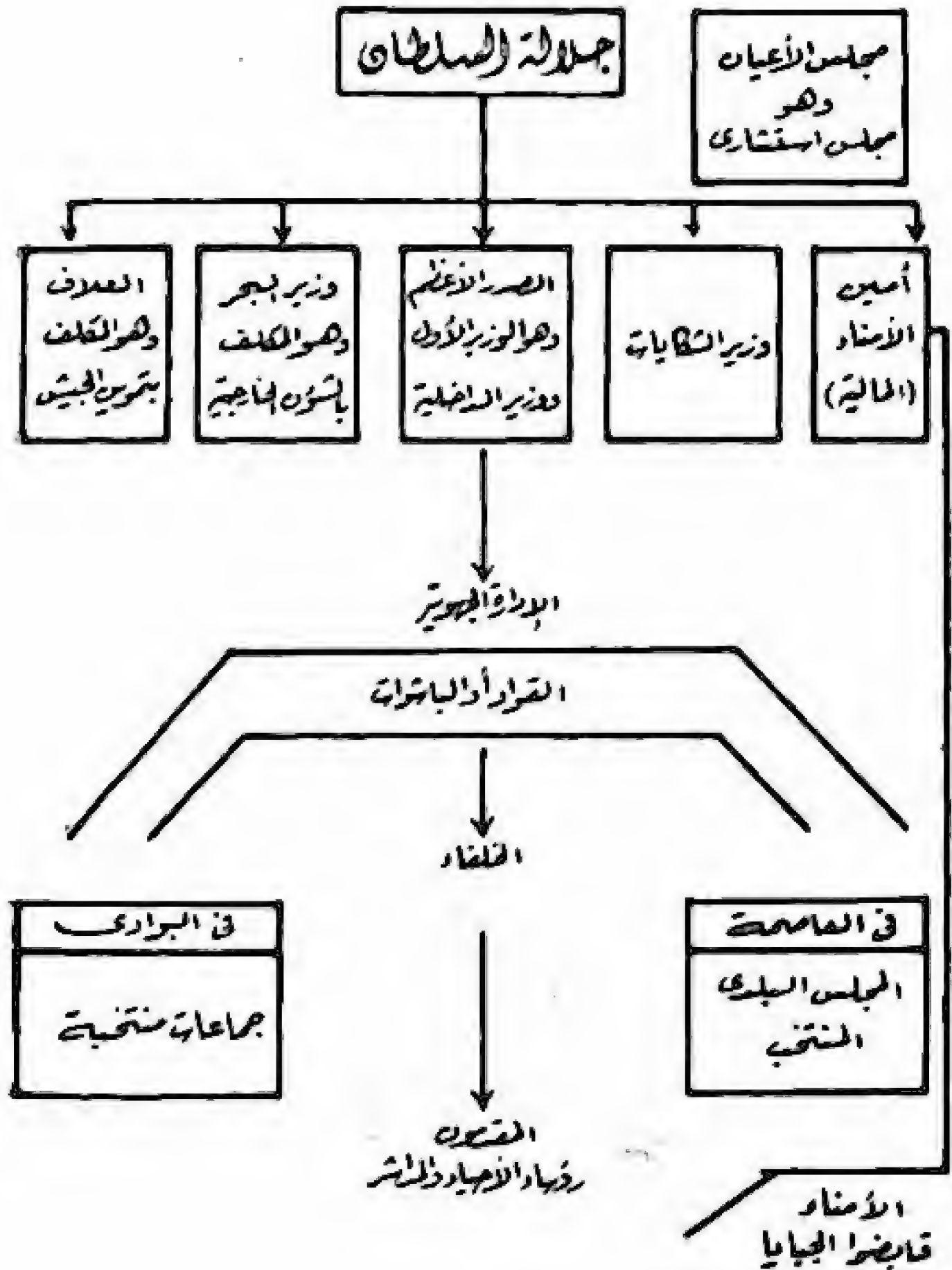
القاضي هو الحاكم العام في جميع الشئون ، وهو الحكم الوحيد . وتتمتع اختصاصاته الى جميع المبادئ . ويمكن استئناف أحكامه أمام قاض آخر ، ثم أمام وزير العدالة .

ولكن بعض التحويلات أدخلت على مبدأ وحدة المحاكم لفائدة :

١ - الولاة الأقليميين من الباشوات والقواد الذين لهم أن ينظروا في بعض القضايا الخارجة عن نظام الانكحة والمواريث والملكية ، كالمخالفات والجرائم .

٢ - محاكم نصيلة أحدثت بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين المغرب ودول أجنبية (نظام الاميازات) وتنص هذه الاتفاقيات على أن الرعايا الأجانب غير المسلمين الذين يقعون بالمغرب ، يخضعون الى قانونهم الوطني ، ويتحكم في شئونهم قناصل دولهم فيما يخص الخلافات الناجمة بينهم باستثناء الخلافات العنصرية التي يرجع النظر فيها الى المحاكم المغربية . والفصل المختص هو فصل المدعى في القضية . ولكن في النزاعات القائمة بين المغاربة والرعايا الأجانب تبقي المحاكم المغربية مختصة اذا كان المدعى مغربا .

المغرب
الحكومة المغربية قبل الحماية الفرنسية



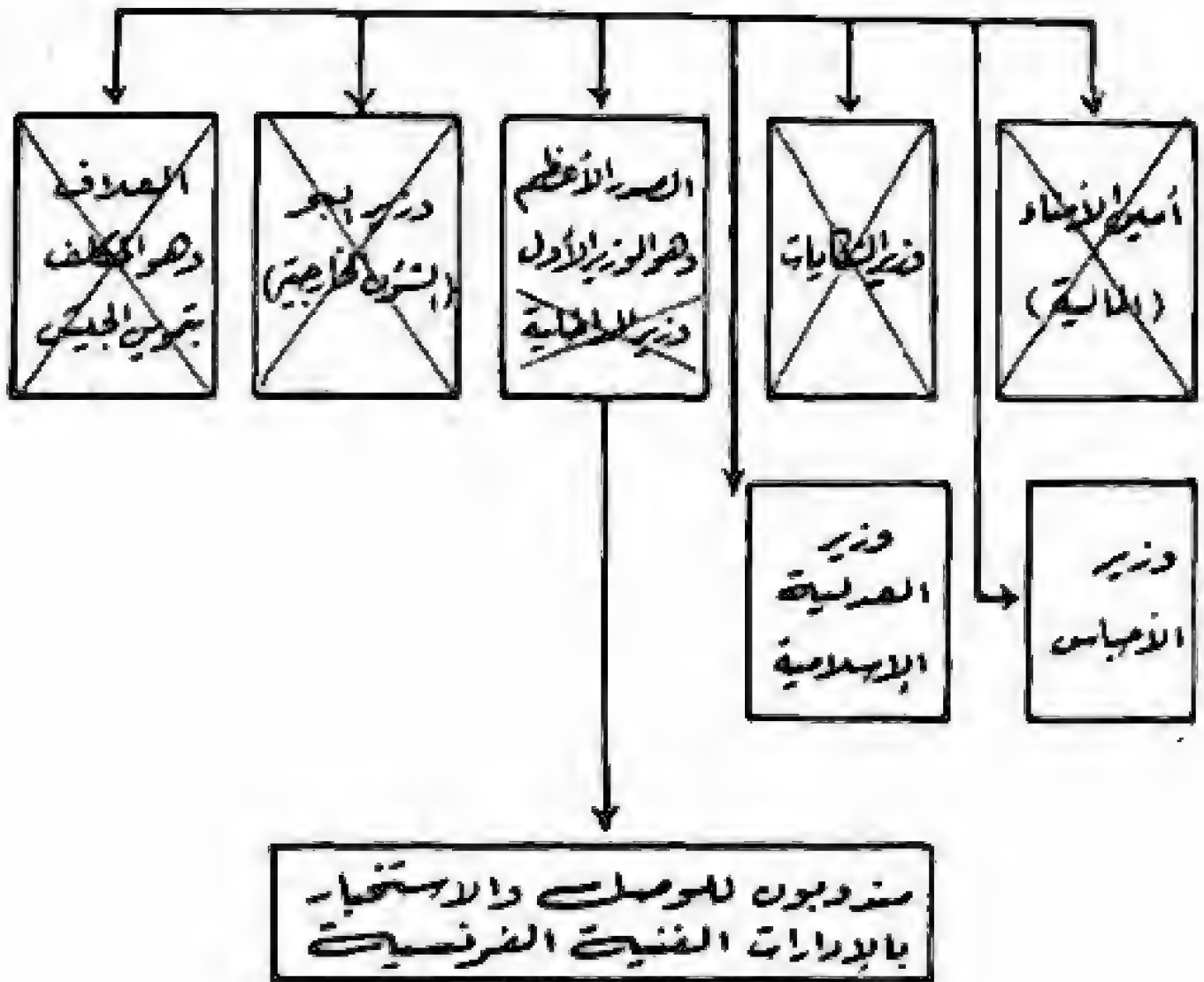
الكتاب الثاني

المغرب على عهد الحماية

- ٦ (مبدأ الحماية في القانون .
- ٧ (معاهدة ١٩١٢ .
- ٨ (خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢ .
- ٩ (تحريف مبدأ الحماية .
- ١٠ (السيطرة السياسية والإدارية .
- ١١ (السيطرة القضائية .
- ١٢ (السيطرة الاقتصادية .
- ١٣ (السيطرة الاجتماعية .
- ١٤ (السيطرة الثقافية .
- ١٥ (خرق حقوق الإنسان .

تشكيل المخزن العالي

جدولة السلطان



ملاحظة

- ١ - إن السليمان بنى إلى ما هي الحكومة الفرنسية من عطف منزلة ١٩١٢
- ٢ - إن الحكومة الفرنسية شاركت في الحكم من ليد إدارة الشؤون الشريفة
- الكلية بالرقابة الفرنسية فبعد أن هذه الإدارة تحمل عمل الحكومة الفرنسية
- وتقوم بالوحدة الإدارية بينها وبين باقي البلاد .

مبدأ الحماية في القانون

ان الاستعمار الاوربي هو الذي أظهر شخصية القرن التاسع عشر في مظهره الحقيقي .

فقد وثب العالم القديم بعد أن غيرته الثورة الصناعية بحث عن منافذ لصادراته المتدفقة .

ولقد حاول المستعمر في جميع عصور التاريخ إبراز ما كان يذكيه من رغبة في التوسع في شكل قانوني مشروع فاضطرت أوروبا في القرن التاسع عشر واجبا مقدسا عدم ترك الشعوب المتأخرة تستمر طويلا في جهلها لقوائد (المدينة) وفي فرنسا لوحظت بعد سنة ١٨٧٠ بقليل لدى بعض رجال الدولة رغبة اكيدة في التوسع وعزم قار على خلق ممتلكات فيما وراء البحار وتميئها . وأبرز مثل لهذه السياسة هو جول فيري .

فهذا الرجل الذي وضع نظام الاستقلال الاستعماري الجديد أتاح لنفسه هو أيضا أن يتحدث عن الإنسانية وعن الحضارة وأن يشيد بانعاش المدينة الفرنسية . غير أن صميم فكرته ولحمة نظامه كانا موسومين بطابع اقتصادي . فهو الذي كان يقول : ان الحضارة وليدة السياسة الصناعية . فعند الدول التي حيث تتوافر رؤوس الاموال وتتكدس بسرعة وحيث يسر النظام الصناعي في طريق النمو المطرد .. يكون الاصدار من العوامل الجوهرية في رفاهية العموم .. وقد تسأل من جهته يوم ٧ نوفمبر ١٨٩٤ م أوجين إيبين رئيس الجمعية الاستعمارية في مجلس العموم خلال استجواب قائلا : ما هو الهدف الذي يجب الوصول اليه ؟ انا استا امبراطورية استعمارية ، ونحن مصممون على الاحتفاظ بها وتميئها ، وذلك لضمان مستقبل بلادنا في القارات الجديدة ولتوفير الاسواق في هذه الامبراطورية لترويج منتجاتنا والحصول منها على المواد الاولى اللازمة لمصانعا .. والضريبة المتبعة كانت بالطبع هي الالحاق ، ولكن المستعمر ما لبث ان وجد نفسه امام دول قائمة الذات تربطها معاهدات دولية باسم أوربية

مختلفة ، لا أمام منسلكات عارية عن كل ذاتية . فكان عليه أن يراعى بعض
النشأ احسن السكان المحليين وعواظهم ، وبالأخص تخفيف وطأة معارضة
الدول الأخرى ، أو على الأقل الحملات التي يمكن أن يوجهها فوج المعارضة
البرلمانية ضد غزو عتف كبير التكاليف . ولتلافي هذه المصاعب اضطرت
الأوساط الاقتصادية المسؤولة في عالم الرأسمالية الكبرى الثانية أن تنكر
وتعرض وتطلق نظاما استثماريا من طراز آخر هو نظام الحماية .

وكانوا يرون أن استثمارا من طرف أرباب الإنتاج ولقائدهم وحدهم ،
ليس في أسسه مخالفا للمخطة العملية الجديدة التي شكلها الرأسمالية الاستغلاية
العصرية . وهكذا تم تدشين هذا النوع الجديد من الاستثمار منذ ١٨٨١
بنوس .

• • •

نظام الحماية في القانون الدولي

تعريف : • يتولد نظام الحماية على اتفاق نلتزم فيه الدولة الحامية باحترام سلطة
الدولة المحمية . •

• نظام الحماية هو رابطة تعاقدية بين دولتين تنازل بمقتضاها أحدهما للآخرى
عن ممارسة بعض حقوقها في السيادة الداخلية أو الاستقلال الخارجي ، وذلك
مع نصيب الدولة المتنازلة على اعتبار نفسها أنها لا تستمد وجودها كدولة ذات
سيادة إلا من ذاتها ، كما تضطلع الدولة الأخرى بحمايتها من الهجمات
الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تعرض لها ومساعدتها على تطوير
مؤسساتها وحفظ مصالحها . •

• ان فكرة الحماية هي عبارة عن بلاد نحفظ بمؤسساتها ونحكم فيها
وندير دفة شئونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوربية .

(ليوطي)

وبسنخلص من هذا التعريف عدة نتائج هامة :

(١) الحماية تلتزم وجود رابطة ذات صفة تعاقدية : فهي اتفاق

اختباري بين دولتين والتكاليف التي تحملها الدولة المحمية ازاء الحامي نتيجة
عن عقد له صيغة معاهدة دولية . ويرتب على هذا ما يلي :

١ - ان الدولة الحامية لا يمكنها أن تسبب في الزيادة في سوء حالة
الدولة المحمية .

٢ - أن العمل الجاري بالمحاكم بغیر الاتفاقات المبرمة بين الحامي والمحمي
كالاتفاقات دبلوماسية لا يمكن أن تكون موضوع نزاع قضائي محلي .

(ب) الحماية تستلزم وجود دولتين اثنتين ، أي شخصيتين مضمومتين ،
تجري عليهما مقتضات القانون الدولي . فالدولة المحمية لا تندمج في الدولة
الحامية .

وفيما بين الحامي والمحمي تستخلص لوازم الحماية كلها من فكرة وجود
دولة محمية ، أي دولة حقيقة لم تتأزل بموجب المعاهدة الا عن امتيازات
محددة واحتفظت الى جانب طابعها كدولة على صفتها كهيئة ينطبق عليها
القانون الدولي .

والدولة المحمية ليس لها تصرف في الميدان الدبلوماسي الا بواسطة الدولة
الحامية ، ولكنها تدخل مع ذلك بصورة تميزها عن الدولة الحامية ، فلها بالخاص

أن تبرم معاهدات مع دول أخرى غير الدولة الحامية . والحماية لم تبطل بذاتها
جميع المعاهدات السالفة التي يجب على الدولة الحامية أن تضمن جريانها ازاء
الدول الاخرى التي أمضتها . ولهذا سمحت ما جريبات العمل الدولي للدول
المحمية بامضاء معاهدات دولية .

مثال ذلك : الاتفاقية الفرنسية الإيطالية المبرمة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٦ في

شأن النظام الخاص بالإيطاليين في الأباله التونسية . فقد وقع الاعتراف بأن هذه
الاتفاقية لم تكن في حاجة لأن يصادق عليها البرلمان الفرنسي لانهم اعتبروا
انها أمضيت باسم سمو بلي الأباله التونسية .

وترتب النتائج الآتية عن صفة الدولة التي ينسب بها القطر المحمي :

١ - تراب القطر المحمي تراب أجنبي .

فالأحداث التي تجري فوق هذا التراب والأعمال المنجزة فيه لا تعتبر واقعة
أو منجزة في تراب الدولة الحامية . فقد قررت المحكمة الفرنسية للنقض
والإبرام أن دخول الحرب تحت الحماية الفرنسية لم يتج عنه فقدانه لذاته ،
وأن الانتظار الموضوعة تحت الحماية تبقى أقطارا أجنبية بمقتضى البدين ٢٣٥
و ٢٣٦ من القانون المكري (قرار صدر من الغرفة الجنائية بتاريخ ١٢ أبريل
١٩٢٤) .

٢ - رئيس الدولة المحمية يتمتع بالصيغة القانونية التي لرئيس دولة ، وهو
بهذه الصفة يتمتع على الأخص بالحصانة المنزلة بها في القانون الدولي في
ميدان الفضائل المدني والجنائي .

٣ - رعاية الدولة المحمية لهم جسيمة هذه الدولة لا جسيمة الدولة الحامية .

٤ - المصالح العمومية التابعة للدولة المحمية والعاملة بترابها هي في ملكية
هذه الدولة . فلذلك يرفض مجلس الدولة الفرنسي الاستئناف المرفوعة اليه
ضد أعمال الإدارات المغربية .

٥ - إذا قامت الحرب بين الحامي والمحمي فهي ليست عملية نمرود ، ولكنها
حرب دولية ينطبق عليها النظام الحربي الدولي (كتاب القانون الدولي العمومي
لدليز) .

٦ - حالة الحرب الواقعة بين الدولة الحامية ودولة أخرى لا تلزم الدولة
المحمية بكيفية معينة .

وفي الأماكن التساؤل عن الضمانة التي بخولها القانون الدولي للدولة
المحمية ، فنظريا اذا خرفت الدولة الحامية معاهدة الحماية فان في وسع الدولة
المحمية أن تلجأ الى الهيئات الدولية .

واذا كان نظام الحماية يستمد أصله من عقد دولي فانه يبقى مع ذلك مؤسسة
استعمارية ، حيث ان هذه المؤسسة لا تعدو عمليا كونها نتيجة ضغط معزز
بالقوة تحت ستار عقد صادر عن دولة ذات سيادة . كما أن الاعتراف بها ليس
سوى مسألة مساومة بين الحكومة التي تؤسس النظام الاستعماري وبين

الحكومات الأخرى التي لا يهمها سوى ما سيحقق مصالحها السياسية من تأثير .
(جورج سيل - القانون الدولي العمومي)

والواقع - كما يوضح ذلك م . لوفور - أن الدولة المحببة هي ما كان
يسمى في الماضي بالدولة التابعة .. على أن الغالب هو أنه بعد مرور زمن على
الحماية لا تبقى للبلد القديم سوى سيادة اسمية ونجد أنفسنا إذ ذاك أمام الحائق
تدرجتي منور .

معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصا منهما على احداث وضع قانوني بالمغرب يبنى على النظام الداخلى والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات وبضمن نمو البلاد الاقتصادى اتفقا على مقتضيات الآتية :

الفصل ١ - اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تلبس نظام جديد فى المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالفطر المغربى .

فهذا النظام سيجافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذ التقليدى وممارسة الديانة الاسلامية والتوسل الدينية وبالاخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل .

وستفادى حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية فى شأن المصالح التى تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافى او ممتلكاتها الترابية على الشاطئ المغربى .

وكذلك مدينة طنجة ستحفظ بصفتها الخاصة التى اعترف لها بها والتى ستحدد نظامها البلدى .

الفصل ٢ - قبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن فى الاختلالات العسكرية التى تعتبرها ضرورية فى الفطر المغربى للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية كما قبل من الآن أن تقوم بأى عمل من أعمال الشرطة فى البر والمياه المغربية .

الفصل ٣ - تعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تضديدا مستمرا ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه او يعرض للخطر طمأنينة ولاياته ويقدم مثل هذا التعضد لولى المهد ومن يخلفونه .

الفصل ٤ - أن التدابير التى يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها - باقتراح الحكومة الفرنسية - صاحب الجلالة الشريفة او السلطات التى يفوض لها

في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة أو تعديل القرارات الموجودة .

الفصل ٥ - سيثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقم عام يده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المائدة .

وسكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى المتلقين الأجانب وفيما يجريه هؤلاء المتلون من علاقات مع الحكومة المغربية وسيكلف على الأشخاص بجميع المسائل التي تهم الأجانب في الامبراطورية الشريفة .
وسكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل ٦ - يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصلون بتسبل وحماية الرعايا المغربية ومصالحهم في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يبرم أي اتفاق ذي صفة دولية قبل موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية .

الفصل ٧ - متفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة على وضع أسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لأصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل ٨ - يلتزم صاحب الجلالة الشريفة بأن لا يبرم في المستقبل مباشرة أو غير مباشرة أي قرض عمومي أو خصوصي أو دخول بأي صورة من الصور أي امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل ٩ - ستقدم هذه المائدة المصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر أجل ممكن .
وسوجه حرد الموقمان أسفله هذه المائدة وذيلها بطائيهما .

وحرر بفاس في ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع ١٣٣٠)
الامضاءان

رئيس - عبد الحفيظ

قرأ ووقع عليه

ان معاهدة الحماية التي ادرغم مولاي عبد الحفيظ على امضائها بفاس يوم ٣٠ مارس ١٩١٢ هي تطبيق لنظام الحماية التونسية المصفاة عام ١٨٨٣ على المغرب - مع التعديل الملانم - في دائرة الاتفاقية الفرنسية الالمانية المبرمة بناديرج ٤ نوفمبر ١٩١١ والاتفاقات الدولية السالفة وهذه المعاهدة (ترمى الى خلق نظام قانوني بالمغرب يساعد على ادخال اصلاحات ويضمن تميمها) فهذا النظام الموضوع هو اذن حماية حقيقية تطبق عليها مقتضيات القانون الدولي بحيث يفي المغرب دولة وشخصية قانونية دولة تمنح بذانية خاصة وهذه الذانية تنلزم احترام الدستور المغربي في جوهره واسسه فقد سلم مولاي حفيظ في شهر نوفمبر من سنة ١٩١١ مذكرة الى وزير خارجية فرنسا يقول فيها (ان مهابة الدولة واعتبارها واحترام مؤسساتها الخصوصية يجب ان تظل على ما كانت عليه في الماضي اذ لا تجهل الحكومة الفرنسية انه منذ نحو اربعة قرون والاسرة المطوبة الملكية تقض على زمام السلطة وانه يجب الاحتفاظ لها بذلك كما استرعى اهتمام الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامي لدولة اجنية كمتعمرة وانه ما فتي . بمنح باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا) .

ولهذا السبب لا يمكن تشيه المغرب ببلاد مستعمرة . .

فما هي اذن علائق الدولة المغربية بالحكومة الحاية وما هي حقوق كل منها وواجباته سواء داخليا ام خارجيا والى اى حشد اثر النظام المحدث في وضعية المغرب البلية والقانونية وفي صفة كدولة وكدولة ذات سيادة

ان تحليل بنود عهد الحماية يؤدي الى النتائج الاتية :

(أولا) واجبات الدولة المغربية

(١) في الداخل

١ - يمكن للحكومة الفرنسية ان تقوم بعد اعلام الخزن بالاحصالات العسكرية اللازمة وهي مكلفة بالسهر على الامن برا وفي المياه المغربية (البند الثاني) .

٢ - الإصلاحات التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها تقرر من طرف الجلالة السريفة أو من طرف السلطات التي بينها عنه جلالته ولكن بأفراح من الحكومة الفرنسية (البند الرابع) ولتمثل هذه الحكومة المصادقة على جميع القرارات التي يتخذها جلالة السلطان واصدارها (الفصل الخامس)

٣ - يحظر على الحكومة المغربية أن تبرم في المستقبل أى قرض أو تتأذل عن أى امتياز دون اذن من الحكومة الفرنسية (الفصل الثامن) .

(ب) في الخارج

١ - ليس للحكومة المغربية أن تبرم أى عقد له صفة دولة قبل أن تحصل على موافقة الحكومة الفرنسية (الفصل السادس) .

٢ - تمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة السريفة هو الوسيط الوحيد للسلطان مع المسلمين الأجانب وفي علائق هؤلاء المسلمين مع الحكومة المغربية ويكلف بجميع المسائل التي تهم الأجانب في الدولة السريفة (الفصل الخامس)

٣ - منلو فرنسا الدبلوماسيون وقناصلها ستأط بهم مهمة نيل الرعايا والمصالح المغربية في الخارج وحمايتهم (الفصل السادس)

(ثانيا) التزامات الحكومة الفرنسية

ينحصر عمل فرنسا في الحدود الآتية :

(١) حفظ كل من سيادة السلطان السياسية والدينية في مجموع مملكه

تلتزم الحكومة الفرنسية بمساندة الجلالة السريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بخل بالامن والهدوء في مملكه كما يساند نفس المساندة دلى عهده ومن يأتي بعده من الملوك (الفصل الثالث)

• وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدى واجراء شائر الدين الاسلامى والمؤسسات الدينية ، (الفصل الاول) وابقاء وضعية السلطان الدينية في كمالها المطلق تستلزم الابقاء على وضعية السيادة لان الوضعتين مرتبطتان لا تفلان أى انفصال فقد أكد لبوطى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ قائلا ، هناك قبل كل شئ مسألة لا تقل أى نزاع وهي أن سلطان المغرب الذى هو من سلامة الرسول يتبوا اربكة الخلافة في نظر المغاربة ، أى

تفقد السلطة الروحية والسياسة ، ولكن من البدهى أن مهمة السلطان
السياسة هي الأهم واحترام مهامه ونفوذه الروحي ليس لوجوده معنى إلا
لكونه شرطاً في كمال ظهور سيادة السلطان وسلطته العليا فالسلطان هو رئيس
الدولة المغربية . .

ونص الفصل الأول من عقد الحماية فيما يخص هذا ابتداء الأول على
التزامين اثنين :

- ١ - ستذاكر الحكومة المغربية مع أسبانيا في شأن ما لهذه من مصالح
نظراً لوضعها الجغرافي ولملكاتها في الداخل المغربي
- ٢ - كما أن مدينة طنجة ستحفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به والذي
سيحدد بموجبه ، نظامها البلدي . .

(ب) حفظ المبادئ الدستورية التي تهيمن على تنظيم الدولة التبرقة

- ١ - مصدر الحكومة المغربية دائماً هو شخص السلطان امرأتين على جميع
مقومات السلطة سواء منها المعنوية أو المادية التبرقية أم القضائية وهكذا . .
، أن التدابير التي ينظمها نظام الحماية الجديد ستخذ باقتراح من الحكومة
الفرنسية من طرف الجلالة الشريفة أو من طرف السلطان التي بينها جلائك
في ذلك سواء فيما يخص التراسيم الجديدة أو تغير التراسيم الموجودة . .
(الفصل الرابع)

، وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدي
واجراء شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية لا سيما ما يرجع منها
للأحباس . (الفصل الأول)

- ٢ - ان الحكومة المغربية وهي المخزن الشريف لن يمكن التناؤها ولا
تعويضها بهئة أخرى لان الفصل الأول ينص على أن النظام الجديد سيدخل
اصلاًحان على الهيئة المخزنية

- ٣ - لا يمكن لفرنسا أن تدعى أو تعتبر نفسها دولة ذات سيادة مطلقة في
المغرب أو تدعى مشاركتها له في سيادته اذ يحوى الفصل الخامس على تعهداتها
بأن تعين مثلاً عنها لدى الجلالة الشريفة في شخص مقيم عام نائبه على جميع
سلطات الجمهورية الفرنسية الذي وضحت مهمته في الدواعي والاسباب التي

ذكرت في مقدمة قرار تعيين الجنرال لبوضي أول ممثل لفرنسا بالمغرب .
فيجب عليه - كما نص القرار - أن يستمر محميا مع مراعاة التزاماتنا
أزاء الدول وأن يحترم خاصة ما وعدت به فرنسا من مساواة اقتصادية .
ويجب أن يظل مخلصا لنص فكرة الحماية التي هي وحدها المتطابقة
للمعاهدات الدولية والتي تتألف مع كل حكم مبانر .
(ج) وضع نظام جديد ينحل الإصلاحات الإدارية وال قضائية والتعينية
والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها
بإقليم المغرب (الفصل الأول) فهذا الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي
الذي هو قوام المعاهدة يجب أن يتم في دائرة احترام امتيازات الدستور المغربي .

خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢

بعضى المنطق بأن يرتكز تاويل كل معاهدة حماية على نصوص المواد التى تحدد بصورة واضحة وضعية الدولة المحمية بالنسبة للدولة الحامية . غير أن وضع الحماية وإن كان يستمد أصله من معاهدة دولية إلا أنه يظل مع ذلك بالنسبة لفرنسا مؤسسة استعمارية ترتكز على بعض التباين فى القوة . فالخلافات فى التأويل ترجع للغاية التى ترمى إليها الحماية إذ يرى البعض أن هذا الوضع القانونى يطابق حقيقة نية الحامى فى احترام حضارة أهل البلاد وحكومتهم وشرائعهم . بينما يرى آخرون أن الحماية اختلاق مناسب يستعمله الحامى ليسر مباشرة تحت ستاره شؤون البلاد . المحمية .

فما هو إذن الاتجاه الذى ساد فى اخراج الحماية المغربية الى حيز العمل ؟ لقد أجاب عن ذلك المقيم العام سنة ١٩١٤ حيث قال : إن الغرب حماية . ولكن هذا اللفظ الذى ينطوى مع ذلك على نظرية استعمارية كبرى وبسيطة يضرب فى أغلب الأحيان كموان شكى لا كحقيقة واقعة . فهم يرون فيها أن لم نقل نظاما ذاتا فعلى الأقل نظاما نظريا ووضعية التقاليد تؤول الى الانحياز بعد مراحل متتابعة . وهذه هى نتيجة معظم تجاربنا الاستعمارية . وهذه النزعة بلغت من القوة فى المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مقارنتها صعبة وضعيفة إذ صار الكبرون يضرون شيئا محنوما هذا الانساق نحو الحكم المباشر والاستحقاق الصلى الذى يسبق الاستحقاق القانونى .

المعاهدة الاولى

لتطبيق الحماية المغربية

إن ليوطى هو الذى كلف لأول مرة بتطبيق المعاهدة الفرنسية المغربية المؤرخة بـ ٣٠ مارس ١٩١٢ وأن فكرته عن الحماية لم ترتكز على آرائه الخاصة فى الميدان الاستعماري وعلى نفس حيزات المهمة التى رسمها قرار التسمية فحسب ولكن أيضا على . الواقع المغربى . كما أبرز أمام عينه مجردا عن جميع الأباطيل التى ألصقت به عن قصد لتبرير التدخل فى الشؤون المغربية .

وفيما يلي صورة عن هذا الواقع كما رسمها لبوطي أول ضم عام للجمهورية
الفرنسية بالمغرب ..

ففي ٢٩ فبراير ١٩١٦ صرح في مدينة ليون بقوله :
..... فبينما وجدنا أنفسنا في الجزائر ازاء مجتمع في حكم العدم وأمام
وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نفوذ الرأي التركي الذي انهيار بمجرد
وصولنا اذا بنا قد وجدنا بالمغرب على العكس امبراطورية تاريخية مستقلة
تغار الى النهاية على استقلالها وتنحصر على كل اسعاد . وكانت هذه الدولة
الى حد السنين الاخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة الذات بموظفيها على اختلاف
مراتبهم ونسبها في الخارج ومبانيها الاجتماعية التي لا يزال معظمها موجودا
بالرغم مما لحق السلطة المركزية أخيرا من انحطاط ، تصورا أنه لا يزال
بالمغرب عدد من الاشخاص (١) كانوا منذ ست سنوات خلف سفراء المغرب
المستقل في برن وبورغ وبرلين ومدريد وباريس يحف بهم كتاب
وملحقون وكان هؤلاء السفراء رجالا ذوي ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول
الاوربية أنشادا لانناد وكان لهم اطلاع على المسائل السياسية وتذوق لها .

• وازاء هذا الجهاز السياسي توجد فئة دينية لا يستهان بها . فوزير العدل
الحالي قد سبق له أن ألقى منذ بضعة سنوات دروسا في جامع الازهر بالقاهرة
وفي اسطنبول وبورصة (٢) ودمشق وهو يراسل حتى مع علماء الهند وليست
له وحده علائق مع النخبة الاسلامية في الشرق .

• وأخيرا توجد جماعة من رجال الاقتصاد من الطراز الاول تألف من تجار
كبار لهم دور تجارية في منشتر وماربورغ ومرسيليا . وكثير منهم ذهبوا الى
هذه المدن بأنفسهم .. أضفوا الى هذا - كما يعلمه جيدا كل من ذهب منكم الى
المغرب - أن هنالك جنبا له مقدرة في الصناعات ونشاط وذكاء واستعداد
للتطور يمكن أن نستفيد منه كل الفائدة بشرط أن نحترم بكل دقة كل ما يريد
أن يراه محترما ..

وقد ردد لبوطي في تقريره للحكومة الفرنسية عام ١٩٢٠

(١) لا يزال بعضهم على قيد الحياة الى الان ، اي سنة ١٩٥١

(٢) العاصمة القديمة للامبراطورية العثمانية

• لقد وجدنا لها دولة وشعبا • وكانت البلاد تمتاز حقا بأزمة فوضى ولكنها
أزمة حديثة العهد نسبيا وهي أزمة حكومية أكثر منها اجتماعية •
• وإذا كان المخزن قد أصبح عبارة عن مظفر - لا أكثر - فهو لا يزال على
الأقل قائم الذات ويكفى أن نرجع بضع سنوات الى الوزراء ل نجد حكومة حضيضة
تظهر في العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول
الأوربية ومنهم من كان لا يزال حيا الى مدة قريبة بل منهم من لا يزال حيا
الى الآن •

• ولكن تحت المخزن كانت منظم المؤسسات لا تزال قائمة • وهي تختلف
حسب النواحي ولكنها تمثل حقائق ملموسة • •
وفي يوم ١٧ أبريل ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء قائلا :
يجب أن لا تنسى أنا في بلد ابن خلدون الذي جاء الى فاس وهو ابن
عشرين سنة وفي بلد ابن رشد وليس خلفهما غير جدير بهما • ومازلنا نعلم تماما
نفسه بين جدرانها تلك الدور الصيقة بفاس والرباط ومراكش من رجال
جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث • وفي كل مرحلة أكتشف من
جديد رجالا لهم شغف بخزائنها العلمية قد فتحت عقولهم لكل ما يجري
في العالم واشتد طموحهم لتأهده بلادهم تساهم في الحركة الفكرية • •

وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أعاد الى الأذهان اندهاشاته الأولى فقال :
• لما ذهبت الى المغرب للمرة الأولى عام ١٩٠٨ بعونا من طرف الحكومة الى
الجنرال داماد اندهشت عند ما شاهدت أراضي شائعة جيدة الزراعة واضحة
الحدود تنظم حول ضلع حقيقة على خلاف أراضي الجزائر المنقسمة الى قطع
غير منتظمة • وكان كل ذلك من عمل أهل البلاد فكان عندي منار دهشة عميقة •
وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لحص ملاحظاته بالرباط قائلا :
• كلما ازدادت اتصالا بالغاربة وكلما طال مكثي في هذه البلاد ازدادت
اقتناعا بمنظمة هذه الأمة • وبينما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا الشمالية
سوى مجتمعات يكاد يكون في حكم العدم نتيجة لما سبق من فوضى وقصور أرباب
السلطة - إذا بنا وجدنا هنا - بفضل استمرار السلطة في جميع الدول التي
تعاقبت بكيفية مطردة على عرش المغرب وبفضل بقاء مؤسسات جوهرية رغم

الاعلايات - امير امورية لثة الذات ومما حضارة تجمع بين العظمة والروعة .

اسلوب ليوطي

ان روح الحماية وقلبتها كما تصورهما ليوطي كانا تهدفان الى تحقيق اتفاق احتياري بين الشعبين بدء ما تم توقيع الحماية وكان ما كان . وبعبارة أخرى كان يهدف الى الحصول على رضى الغرب بالوضعية التي سوف يصبح خاضعا لها فيما بعد .

ان النظام الوحيد الذي يضمن لنا الوصول الى تحقيق أهدافنا في السيطرة على الشعوب هو ذلك النظام الذي يتيح لهذه الشعوب الاحتفاظ بما لها من تقاليد وعادات وأسابيل في الحكم ، ويحافظ في نفس الوقت على ما لها من استقلال موهوم .

ثم قال : . ولا شك أن لهذه النظرية أساسا نفعيا ، بل ان ذلك هو وجه الدفاع عنها لدى أهل فرنسا ، فإن لها كامل المرونة اللازمة لتكيفنا من تخويل بلد من البلدان أقصى ترقى اقتصادي وأن تجعل من هذا البلد الصنف الرابعة تجاريا وصناعيا تلك الصنف التي يجب أن تكون الغرض الجوهري لكل مؤسسة استعمارية

وهناك فائدة أخرى . فالفائدة لهم النفوذ . . فلنذكرهم في الحكم فنعود علينا فائدة نفوذهم ونحن نجد جماعات منضامة فلنجهد في جلبها اليها عوض فصلها بعضها عن بعض . لأن ما كان في حكم العدم لا يسط عليه حكم . . وانني لا اعتقد أن هذه الضرورة لا تتحتم في أي مكان أكثر من نخصها في بلد الإسلام حيث يسودق الاتصال بين النظام الاجتماعي والتريعة الدينية اللذين لهما جذور بليغة لا يمكن استئصاله إلا بعد زمن طويل (تحرير ١٥ يونيو سنة ١٩١٥) .

تصريحات رسمية تؤكد هذه الفظة

قدم الجنرال ليوطي العمولي عبد الحفيظ يوم ١٥ من شهر مايو سنة ١٩١٢ لقاء بالمبارات الآتية :

• لتحقيق جلالكم أنني في احترامى للمبارات التقليدية التي تمنع بها

السلطة الشريفة أتبع في ذلك ما توجبه على عواطفى الشخصية . كما أتى في
احترامى لديانة رعاياكم وأعمالهم أوكد لجلالكم أن فرنسا مصممة على مساعدتكم
مساعدة فعالة لأحداث وضع كافل للنظام والمدنية والتقدم .

وفى ٢٠ من شهر أكتوبر سنة ١٩١٢ بمناسبة جلوس مولانا يوسف على
العرش صرح بما يلى :

• ان لى عظيم الشرف وكبير السرور بتبلغ جلالكم تهانىء حكومة
الجمهورية الفرنسية بمناسبة جلوسكم على العرش و تمنياتها لازدهار عهدكم .
ولكن لجلالكم كامل الثقة فى المساعدة التى تعترزم حكومة الجمهورية
امدادكم بها طبقا للاتفاقات السالفة حتى يتمكن لكم بسط الامن والسلام فى
مملككم وتنمية مواردها وترقية مؤسساتها فى دائرة الاحترام التام لعوائدها
وديانها . و لجلالكم أن نعتمد على كامل اخلاصى واخلاص مساعدى لاعانتها
على انجاز هذا العمل العظيم .

وفى التعليمات التى وجهها ليوطى الى قائد ناحية الشاوية بتاريخ ١٠ فبراير
سنة ١٩١٣ أوصاه . بأن لا تعزب عن ذهنه البتة الصيغة الخاصة التى تسم بها
الحماية والواجبات التى تستلزمها اذاء امتيازات جلالة السلطان والمخزن والموظفين
الاهالى والمشكلة التى ينبغى حلها - وهى أعوص المشاكل اذاء هؤلاء الموظفين -
هى حفظ هيتهم واختصاصاتهم التقليدية وسلطتهم المشروعة مع القيام دون
انقطاع بمهمة المراقبة التى هى دعامة هذا النظام .

ثم أوضح تعليماته بخصوص موقف الموظفين الفرنسيين اذاء السلطات المغربية
فقال : • من المعلوم أن القواد هم الذين يحكمون قبائلهم وأن مهمة الممثلين
المحليين لسلطتنا يجب أن تقتصر على مراقبتهم . . .

وقد تحدث ليوطى عن خواص سياسة الحماية فى تقريره للحكومة الفرنسية
المؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩١٦ . فقال .

• وآخر خاصية هى أن نحفظ للمخزن وللسلطان وظائفهم وامتيازاتهم
الجوهرية . . . ولنا تقوم بذلك فيما يخص السلطان نظرا لالتزامنا فى عقد الحماية
بحفظ سلطته العليا فحسب بل بالأخص لان حفظ هذه السلطة يعتبر فى نظر
جميع المغاربة كأسى ضمانة للباقي ولكل ما سبق بل ولجميع الضمانات التى
يطالبون بها . . .

تحر يف مبدأ الحماية

وهذه الحطة ما لبثت أن أخفقت أمام عرافيل شتى ، فالتحق بشكليات الماضي هو أبرز ميزة لباسة فرنسا الاستعمارية ، ويمكن أن نرجع لهذه الروح التقليدية تثبت الفرنسيين ببادىء الادماج وقد كتب لبوطى عام ١٩١٤ يقول :
« إن هذه النزعة بلغت من القوة فى المغرب وخارجه قبل الحرب بلقا جعلت مقاومتها صعبة وضعيفة إذ صار الكثيرون يمتدرون بنا مخوما هذا الأسباق نحو الحكم المباشر والاستحقاق العملى الذى يسبق الاستحقاق القانونى . »

وبمجرد امضاء عقد فاس بدأت شدة الحملات الموجهة ضد خطة الحماية تتزايد وقد حاول لبوطى الذى كان يؤمن بصلاحيه هذا النظام أن يواجه تلك الحملات ، ولكن عبنا حاول ذلك لأن النار كان جارفا .

وقد صرح منذ ٦ يونية سنة ١٩١٢ بصدد مشروع لتنظيم الإقامة فقال :
« وبالعكس من ذلك فأتى مضطر لأن أتخذ الاحتراسات حول الفصل الاول من مشروع الظهير الشريف الذى تستلزم كمية تحرير القضاء بالفصل على سلطة المخزن وتنازلا عمليا حقيقيا للمسلطان عن حقوقه لى . »

هذا الفصل الاول غير الموافق معناه لو بفى انكار الحماية تماما لانه لا يرمى لاف من جعلها لحافا حقيقيا بما فى ذلك من نتائج وأدى من الواجب أن أعيد الى الأذهان نص هذا الفصل كما ابرق به الى . أن مفيم الجمهورية الفرنسية العام بالمغرب ببارس باسنا ولخير مملكتنا جميع السلطان السياسية والعسكرية والادارية الصادرة عن سيادتنا العليا ، فلو اتنى مارست جميع السلطان السياسية والعسكرية والادارية فليت أدرى ما كدت أتركه للمسلطان من سلطات وما هى يا ترى الاختصاصات التى سنظل بيد حكومته المخزنية .

واتنى أرى بالعكس من ذلك انه لا يمكننا أن نواجه فى هذه البلاد المضاعف المختلفة التى تشرب عن هذه الوضعية الا اذا أعدنا للمخزن مظهره الصورى . وبالجملة فانه لا يمكننا فى أية حال من الاحوال كما انه لا يتبقى لنا والحالة هذه أن نتهمج فى هذه البلاد سياسة الحكم المباشر . .

وفي عام ١٩١٣ كتب ليونسي الى وزير الخارجية الفرنسية بمناسبة امضاء
السلطان لظهير حول تجديد نظام العدالة فقال :

« قد ظهر لي أنه من الطابق لروح معاهدة الحماية المؤرخة بـ ٣٠ مارس سنة
١٩١٢ وكذلك نصها أن تبت بحالة السلطان في شكل ظهير مبدل بموافقي
مهمة تجديد نظام العدالة في مملكته وبمضي الظهير المنار اليه أتفا على أن هذا
الاصلاح سينجز من طرف جلالة الشريعة باقتراح من الحكومة الفرنسية وعلى
هذا أدري أنه نظرا لكون معاهدة الحماية يجب أن تؤول بكامل الدقة لا يمكننا
أن نحدث في المغرب محاكم فرنسية بموجب قانون أو قرار فرنسي دون أن
نكون قد مسا بيادة السلطان بصورة تخالف نص المعاهدة وقد أكدت هذه
النظرية تماما القوى التي استصدرتها من م جان لابي المحامي في كل من مجلس
الدولة ومحكمة النقض والابرام » .

وهكذا فيما كان صدور ظهير شريف بكفي - كما هو يدهي - لتأسيس
محاكم جديدة اذا بالسلطات الفرنسية ترى مع ذلك أن من الضروري تأكيد
القرارات التي اتخذها السلطان بكفة مشروعة بقرار أصدره مباشرة رئيس
الدولة الفرنسية .

وفي عام ١٩١٥ ارتأت الحكومة الفرنسية اقتراح مشروع قانون يرمي الى
تسهيل الحصول على صفة الرعوية الفرنسية للمسكرين وقدماء الحاربيين في
أقطار أفريقيا الشمالية الثلاثة ومن جملة الحجج التي أدلى بها المقيم اذ ذاك لبيان
عدم امكان تطبيق ذلك المشروع على المغرب قوله :

« ومن جهة أخرى فليس هناك تدخل أشد مسا ليادة السلطان من هذا
المشروع » .

« فمضى ذلك انكار مبدأ الحماية نفسه الذي يرتكز عليه كل شيء في هذه
البلاد » .

« غير أنني لست بمدهش اذا لم تكن الحماية تعتبر في نظر واضعي المشروع
وكذلك عدد كبير من مواطني بمثابة نظام اتقالي وضع يجب أن يؤدي حتما وفي
أقرب وقت ممكن الى الاخلاق أو الادماج بواسطة سلسلة من التمدينات تخرق
هذا النظام تدريجيا » .

• ان تجرئى الاستعمارية قد كوت فى نفس التيقن التام بأنه اذا كان الالحاق
ينجم فى بعض الاحوال واذا لم يكن به من التفكير فى التراجع عنه اذا ما قرر
فان نظام الحماية هو بعكس ذلك يجب ان يحفظ حتماً أمكن اقراره .

وقد وجه ليوطى فى نفس التنى بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ ملاحظاته بصدد
مشروع قانون فى شأن التبعة العسكرية فقال : « أما فيما يخص تجنيد الاعالى
بالمغرب فالتى الاحفظ أولاً ان المغرب ليس بلاد حماية فحسب بل حماية من نوع
خاص ويمكن القول بأن هذا النوع لا تغير له لان المغرب قد حفظت له المعاهدات
الدولية أكثر من تونس وضمته كدولة تتمتع برغم كونها محمية باستقلال ذاتى
حظى تحت سيادة السلطان الفعلية الذى ليس رئيساً سياسياً فحسب ولكنه
رئيس دبنى أيضاً .

ان هذا أمر واقع كثيراً ما تستد عليه يوماً فى علاقتنا مع الدول الاجبية ولنا
فيه أكبر الفائدة أيضاً فى سياستنا الداخلية بالمغرب وفى علاقتنا مع الاسلام
عموماً حتى نحل بالمحافظة على مبدئه .

ومن جهة أخرى فان السلطان له وحده حق التشريع بالمغرب فيما يخص
رعاياه الذين يخبرون تابعين له لا سياسياً فحسب ولكن دبنياً أيضاً ، وهذا هو
الشيء الذى ينمى أن لا يحزب عن فكرنا طريقة عين ثم ان هذا التجنيد العسكرى
لا يمكن أن ينظم الا بظهور ينخذه السلطان وحده باتفاق تام مع الدولة الحامية
ومستلها لا بقوانين ولا بقرارات صادرة من فرنسا .

ولكن الحملات ضد نظام الحماية توالى بشدة لا سيما بعد حرب ١٩١٤ -
١٩١٨ حين أصبحت بعض الشخصيات الفرنسية تهتم بمصير نظام الحكم بالمغرب
مشروحة استبداله بنظام حكم مباشر ينسب النظام الجارى به العمل فى المقاطعات
الفرنسية وقد عارض ليوطى بقوة جميع ما يهدد السياسة الوحيدة التى يتقصد
أنها معقولة سواء بالنسبة لفرنسا أم بالنسبة للمغرب وهى سياسة الحماية وقد
أكد ذلك بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ خلال اجتماع عصفه غسرى
التجارة والفلاحة حيث قال :

• ان هناك نقطة أخرى لا يمكن أن أصلها وهى مبدأ الحماية فالتى أحصل
معى من باريس تأكيداً واضحاً من طرف الشخصيات المسؤولة بأن هذا المبدأ

يجب أن يبقى خارجا عن كل نزاع فنظام الحماية ليس قضية شخصية ولا محلية ولا فرنسية وانما هو واقع نظمته معاهدات وضته اتفاقات دولية ليس لاي منا ولا للحكومة الفرنسية تغييره. ويتج عن ذلك أن المغرب دولة لها استقلال ذاتي تقوم فرنسا بحمايتها ولكن تبقى خاضعة لسيادة السلطان بنظامها الخاص . ومن أهم شروط وتلبيضي ضمان مجموع هذا النظام واحترامه .

ومن نتائج هذا الوضع الواقعي أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا محل لها بالمغرب ، فإن مواطنينا يمكن أن تكون لهم بهذه البلاد هيئات وتمثيل مهني ، ولكن لا يمكن أن يكون لهم بها تمثيل سياسي . . ان المطالبات والاتفاقات حول هذا الوضع ليست سوى جهد ضائع ووقت ذهب سدى ، وأضيف الى هذا دون كبير الحاح انه نظرا لكون نظام الحكم بالمغرب مضمونا باتفاقات دولية فإن المطالبات في هذا الموضوع ليست عديمة الجدوى فحسب ولكنها من الخطورة بمكان بحيث تكون الحكومة الفرنسية اول من يجعل لها حدا . .

ومن المعلوم أن الحالة الفرنسية بالمغرب تراكمت في الانتخابات الفرنسية يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفي يونيو سنة ١٩٤٦ وذلك بالرغم عن الاحتجاجات المتكررة التي قام بها جلالة السلطان المؤتمن على سيادة المغرب .

وهناك أيضا مشروع ظهير لسنة ١٩٥١ يقضي بتسليم الجالية الفرنسية والأجنبية في المجالس البلدية المنتخبة لم يصادق عليه جلالة السلطان لمساواة بحقوق الدولة المغربية واميازاتها المضمونة بمعاهدات .

وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ خاطب المقيم ليوطي جلالة السلطان وقد كانت بقلته هذه الانتقادات الموجهة الى سياسة الحماية مينا له مرة أخرى عزم فرنسا الصميم على الاحتفاظ بنظام ١٩١٢ فقال :

مولاي :

« انني سرور سرورا خاصا بأن أسلم لجلالتكم نص البرقية التي كلفني وزير الخارجية باسم حكومة الجمهورية أن أبلغها بكم .

وأبي الا أن أجدد شخصيا لجلالتكم الضمانات الصريحة التي ما فبنم تلقونها من حكومة الجمهورية ازاء نظام الحماية الذي تضمنه المعاهدات ، والذي يبنى على سيادة جلالتكم وقيام المخزن بمهامه وحفظ المؤسسات التقليدية في

الدولة الشريفة واحترام السكان . فالغرب لا يضمن على أحسن ما يرام تنبئه
المادة والاجتماعية وكذلك سلاته وقوته إلا في دائرة مؤسساته الخاصة التي
لا يمكن أن يلحقها تبدل أو تغيير . وأبت حكومة الجمهورية بتأكيد ما إن المغرب
يحقق أحسن تطور في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا تقل التميز إلا أن تقضي
بكيفية نهائية كل نزاع أو خلاف أو شك فيما يخص مبدأ نظام الحماية بجميع
ما ينتج عنه . .

ورغم هذه التأكيدات فإن نظام الحكم المباشر كان إذ ذاك قد نسا وتزعزع .
ولسع أيضا إلى أول مقيم يحدد الموقف في المكرب الذي حارب فيه نفسه
بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول :

« كيف تطلق الحماية الآن بالغرب ؟

أولا فيما يخص السلطان .

اعتماد كبير يحفظ مظاهره الخارجية واحاطتها بهالة من التشرفات ولكن ما
هي الحقيقة الكامنة تحت هذا المظهر ؟

فكل التدابير الادارية تتخذ باسمه فهو يرضى الظاهر ولكن ليس لعفى الواقع
أي نفوذ وليس له اتصال إلا بمستشار الحكومة الشريفة الذي يراه يوميا ، هذا
كل ما هنالك أما نظره فلا يطلب في الواقع الا شكليا وهو معزول عن الناس
داخل قصره مبعده عن شؤون الدولة لا يقف على أي شيء بنفسه رغم رغبته
الأكيدة في ذلك ولكنه يحفظ في اظهارها تحفظا كبيرا ويتنظر أن تعرض عليه
الاشياء .

وكان رؤساء المصالح يذهبون في الاوائل على التوالي إلى مجلس الوزراء
الاسبوعي الذي كان يحضره بانتظام مدير مصلحة الاستعلامات الذي يطلعه على
الحالة السياسية والعسكرية ثم انقضت هذه العادة شيئا فشيئا وتنازل مدير
الاستعلامات عن مهمته لأحد الأعوان من الضباط .

ولا يشارك الصدر الأعظم ولا الوزراء في أية مداولة حول الشؤون الهامة التي
تدرس في المصالح الفرنسية وحدها بمعزل عنهم ولا يطلعون على ذلك بأجمال
إلا بواسطة المستشار الذي ليس له الا اطلاع محدود وهو غير متأمل للأفضاء
ببلاط فنية .

ولا يوجد تقريرا في اتصال فيما يخص المصالح أو الشؤون بين رؤساء المصالح
والوزراء. فالخبر الذي ليس لديه ما ينسب يوصلك أن يستولى عليه يوم الغد .

ثم ذكر وهو يدرس تأثير الحالة العامة فيما بعد الحرب بكيفية عامة وحالة
العالم الإسلامي بكيفية خاصة على البلاد الغربية فقال :

« فمن الوهم المضحك أن نعتقد أن القارة لا يشعرون بما هم فيه من عزل
عن الشؤون العمومية فهم يتألمون لذلك ويتحدثون عنه .

« و تكون لديهم نية نحس بالحياة ونريد أن نعمل ولهذا النية ميل الى
التعليم والشؤون العامة ونظرا لكون هذه النية لا نجد أمامها عوائق لان الادارة
لا تعطى المناصب الا بحقدار ولا تسمح لها من ذلك الا بالوضع فانها تبحث
لنفسها عن الطريق من جهة أخرى . كما ستحاول التكلل للاعراب عن مطالبها
كما رجع ذلك من قبل .

وقد آن لنا أن نتأذى . حذار حذار ! »

انقلاب العمالة الى نظام الحاق عمل

وهكذا بالرغم عن الهيئة وعن السلطة التي كان يتمتع بها لبطولى فانه وجد
نفسه عاجزا عن إيقاف هذا التيار الذي أصبح لا مفر منه نحو الحكم المباشر وقد
كتب عام ١٩٢٠ يقول : « ولست أعيد الى الأذهان ما ذكر آنفا الا لأقول بأنه اذا
كنت قد بذلت جهودا لاحاطته - بمنى السلطان - بهالة من الرعاية وحاولت
بشق الانفس تصديره ورفع قدره بالغرب في جميع المناسبات معارضا بذلك
نزعة كبر من مواطني من أفراد الجالية الفرنسية الذين كانوا يبالغون بسبب
تربيتهم وتكوينهم السياسي الى الازدراء به والخط من قدره فقد اضطررتي الحال
مع ذلك الى أن أدرك أنني لم أحصل على تأييد مبين من فرنسا
فإن سلوكي أخذ يظهر شيئا فشيئا كأنه منبت عن عاطفة شخصية كما أدركت أن
السلطان اليوم أصبح رغم حسن ارادته ورغم حسن ارادتي لا يمثل ازاا المصاعب التي
يجازها المغرب منحصر القوة والسلطة الذي كان من السهل أن نجعله منه .

فما هو إذن بعد هذا مصير المبادئ التي تسير عليها وضعية المغرب . بموجب
معاهدات تضمن وحدة الدولة الترابية وسيادة السلطان وبموجب عقد الحماية

الذي يجعل أساس الوضع الجديد مرتبطا باحترام نظام الحكم بالمغرب احتراماً تاماً وبنفوذ السلطان .

(١) مبدأ وحدة العالم الدولة الشريفة

إذا كان هذا المبدأ قد وضع وضاحاً واضحاً في عقد الجزيرة الدولية المؤرخ ٧ أبريل ١٩٠٧ قرره الفصل الثالث من معاهدة فاس سنة ١٩١٢ الذي ينص على التزام فرنسا بساندة صاحب الجلالة الشريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالأمن والهدوء في دولته - فإن العقد الأخير ينص في فصله الأول على قيدين لا يبرران مع ذلك تزييق وحدة البلاد وتقسيمها إلى مناطق نفوذ فرنسية وأسبانية ودولية .

١ - القيد الأول - على الحكومة الفرنسية - حسب معاهدة فاس - أن تتفق

مع الحكومة الأسبانية حول : المصالح ، التي تنحدها من وضعها الجغرافي وممتلكاتها بالساحل المغربي .

الا أن فرنسا بموجب اتفاقية مدريد المؤرخة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ والتي لم يشارك المغرب فيها مطلقاً لا مدة المفاوضات ولا عند التوقيع تنازلت لأسبانيا عن منطقة نفوذ منفصلة عن باقي المملكة بحدود وقع تعيينها في الفصل الثاني من الاتفاقية المذكورة .

بل هناك أعظم من ذلك فإن فرنسا مع تصريحها ، بأن التواحي الحاضرة للنفوذ الأسباني تبقى تحت سلطة السلطان المدنية والدينية - خولت من تلقائها للخليفة الذي سيجب في تلك المنطقة نفوذاً عاماً عن السلطان يمارس بموجب الحقوق التي ينصح بها السلطان .

وقد استجبت أسبانيا من ذلك كما صرح به رئيس حكومتها عام ١٩٢٢ بعد مداولات في مجلس الكورتيس بقوله : « ليس للسلطان في منطقة لا من الناحية الروحية ولا من الناحية السياسية أدنى ذرة من السلطة مطلقاً لأنه فوض فيها بأجمعها وبصورة دائمة للخليفة ، وقد شرح ذلك ليوطي بقوله : ومعنى هذا عبارة أخرى أن في المغرب سلطتين لهما سلطات واختصاصات واحدة ، سواء في الناحية الدينية أم في الميدان السياسي أحدهما في المنطقة الفرنسية والآخر في المنطقة الأسبانية .

ويمكن القول على هذا بأن اتفاقية مدريد المؤرخة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ تعد خروفا للمعاهدات الدولية الساذجة والمعاهدة فاس .

القيد الثاني : طنجة

ينص الفصل الأول من عقد الحماية على أن هذه المدينة ستحظى بالصيغة الخاصة التي اعترف لها بها والتي سبني عليها نظامها البدئي .
غير أن اتفاقية ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ التي جعلت منها منطقة ثالثة منفصلة كسابقتها عن باقي الأقاليم المغربية ولكن خاضعة لسيادة السلطان - سلمت السلطات التشريعية والتقنين الإداري وكذلك الحكم المباشر لهيئات دولية فلا يمكن لأحد إذن أن يستع عن الاعتراف بأن فرنسا قد تجاوزت هذه المرة أيضا حدود السلطة التي حولتها معاهدة الحماية في دائرة وحدة الأقاليم وحفظ سيادة السلطان .

ج - مبدأ حفظ سيادة السلطان ونفوذه واحترام دستور مملكته

إن ما آلت إليه حالة المغرب في السنين الأخيرة التي قضاها به ليوطي كمقيم عام يمكن أن نوصف هكذا : سلطان سجين قصره ، وإدارة مخزنية لم تبقى لها قبلة تركب من ، أصحاب مراتب ، فقدوا سلطانهم ونفوذهم ، وإدارة فرنسية هي صاحبة الأمر والنهي تطبق بصورة تتزايد مع الأيام نظام الحكم المباشر مع سره بظواهر كذابة .

وجالية أدربية يزداد استلابها الاقتصادي على القطر يوما فيوما .
وبعد ذهاب ليوطي دشن بالمغرب التمهج الاستعماري المحض ، أي الإدارة المباشرة التي لا ترى في الحماية فتح المجال أمام الدوايب التقليدية والمؤسسات الوطنية حتى ترعرع ونزدهر ، ولكن ترى فيها تدميرا لحضارة المغرب ، وقضاء على قوائمه الحقيقية واحترارا للجنس الذي يعيش فيه واستعبادا له .
وهذه السياسة التي هي بطبيعة حالتها من لوازم كل نظام ادماجي ظهرت عند التطبيق في شكل سيطرة شاملة نسوية على كافة مبادئه البني والاداري والفضائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما ظهرت في شكل خرق واضح لميثاق حقوق الانسان .

السيطرة السياسية والإدارية

لا يتازع أحد اليوم في كون فرنسا قد وجدت بالغرب عند مجيئها إلى مجموعة من الأجهزة التقليدية التي تنلزم حتما قواعد سيرها وجود دستور سياسي وتنظيم إداري يتحكم في مجموع النشاط الوطني .

وهذه الأجهزة تشمل كما رأينا من جهة على حكومة مركزية تألف تحت ظل جلالة السلطان الرئيس الديني والسياسي من مجموعة وزارات (رئاسة الوزارة والداخلية ، الشؤون الخارجية ، العدلية ، المالية ، الحربية) تخضع كلها لصفة الصدر الأعظم - الوزير الأول - الذي يضم إلى وظيفته الخاص وظيف وزير الداخلية وتشمل الأجهزة المذكورة من جهة أخرى على إدارة أقليمية يشرف عليها باشوات وقواد تعينهم مجالس الجماعات التي تمثل المصالح المحلية .

وهذا الجهاز هو الذي هدفت الحماية إلى إصلاحه وتنظيمه مع المتطلبات المصرية في دائرة حماية سيادة المغرب ودستوره .

ولكن التحليل والعرض السابقين يكشفان لنا أن الاستعمار الفرنسي بدوس مبدأ الحماية وأنه لا يخرج من الميث بالقانون ولا يشرف إلا بالواقع وحده ، ويؤدي هذا التطبيق الذي أصبح مبداء إلى عدم اعتبار أي فريق بين المحمية والسنكرة إلا إذا كان الأمر يتعلق بدولة أخرى كان لها فيما قبل علاقات مع الدولة المحمية أما من الوجهة الداخلية الفرنسية فإن الفروق الجوهرية لا تكاد تذكر ولا تتعلق إلا بالجزئيات وبهذا تصبح الحماية نظاما تخول به الدولة الحامية لنفسها سلطات السيادة الخارجية والداخلية للدولة المحمية والجهاز السياسي والإداري لهذه الدولة بمجرد من مدلوله وتقلب دواليه إلى هيئة متفذة تابعة لطبقت من الساسة والإداريين للدولة الحامية ، وسأنتهي في العرض التالي بأمثلة توضح هذه السياسة .

تنظيم المغرب السياسي والاداري

تحت الحماية

السلطة المركزية

السلطة الخيالية - الحكومة المغربية (المخزن)

لم تحتفظ الحماية لؤسان الدولة المغربية الا بالظاهر ، بحيث لا تمثل تلك
الؤسان سوى سراب يراد به مراعاة الفكر العام الدولي وعواطف الشعب
المغربي .

والواقع ان هذه الؤسان اختصرت منذ البداية اختصارا كبيرا وأحيلت الى
أجهزة نابتة تصرف فيها جميعا ادارة فرنسية أصبحت قابضة على مقاليد الامر
فملاوة على جلالة السلطان الذي قلعت الحماية من سلطانه تدريجيا فارتأت
ان تقصرها على وضع الخاتم على النصوص التشريعية بحسب المخزن اليوم
على ما يلي :

١ - الصدر الاعظم وهو رئيس الادارة الشريفة نظريا ، ولكن سلطته في
الواقع تلامني أمام الكاتب العام للحماية الذي تبيحه حكومة باريس مباشرة
٢ - وزير العدلية وهو غير مكلف بكل ماله صلة بادارة العدلية المغربية ،
وانما تقصر مهمته على فرع منها - القسم الشرعي - تحت المراقبة
الفعلية لموظف فرنسي كبير .

٣ - وزير الاحباس المكلف بادارة شؤون الاوقاف ، ولكن المراقب الفرنسي
والمصالح التابعة له هي التي تصرف في الحقيقة في شؤون الاحباس .
والتعديلات الطفيفة التي أدخلت في شهر يوليو سنة ١٩٤٧ على تركيب المخزن
المركزي والتي قدمتها الاقامة العامة اذ ذاك - كمرحلة جديدة - في تطور المغرب
السياسي تلخص كما أوضحه بيان أصدره جلالة السلطان بتاريخ ٣١ يولي سنة
١٩٤٧ في اضافة مندوبين جدد - في المسالية والشئون الاجتماعية والفلاحية
والمعادن - لاصلاحيات لهم ولا نفوذ أضيقوا الى مندوبي الصدر الاعظم الموجودين
(التعليم - الاشغال العمومية والبريد) فان مهمتهم تنحصر حسب عبارات

ظهر التأسس في جمع الاخبار وربط صلة الوصل مع المديرين الفنيين الفرنسيين ، وقد نشر البيان المذكور اثر نصريح الحكومة الفرنسية حول مغزى هذه التعديلات التي قدمت كاصلاح دستوري .

اما مجلس الوزراء والمديرين الاسبوعى الذى أعلن عنه في نفس الوقت فانه لا يصلح أى امر هام من أمور الدولة والجلسات القليلة التي انعقدت منذ تأسيه لاتعدو أن تكون اجتماعات اخبارية يكفى الاعضاء المغاربة خلالها بتسجيل القرارات التي اتخذتها سلفا مصالح الحماية في غية عنهم . والمجلس الذي يدير في الواقع شئون البلاد هو الذى يجتمع دوريا ويحضره الى جانب المقيم العام جميع المديرين الفرنسيين مع رؤساء التواحي الفرنسيين .

ويجب أن نلاحظ أن المخزن قد وضع في مجموعه تحت اشراف ومراقبة لإدارة الشئون الشريفة التابعة للمقيم العام مباشرة .

السلطة الفعلية - الادارة الفرنسية

تشمل هذه الادارة على هيئات عليا ومصالح مركزية ومصالح اقليمية وبلدية

الهيئات العليا

١ - المقيم العام .

ان سلطاته المحددة في معاهدة الحماية - الفصل الخامس - والموضحة في قرار الحكومة الفرنسية المؤرخ في ١١ يونية سنة ١٩١٢ - قد أصبحت فيما بعد غير محدودة ، فهو الذى يقترح النصوص التشريعية ويأذن في نشرها ويحكم المغرب ويراقبه أى أنه يضم القانون ويراقب تطبيقه .

نعم ، ان القوانين - الظهائر - لا تزال تعرض على جلالة السلطان ليدبلها بخاتمه أو على وزيره الأكبر ليوثقها - القرارات الوزارية في ميدان التقنين الادارى - ولهما ما حظا الرفض ولكن انقم العام لا يما بهذا الرفض فينخذ بكيفية غير مشروعة قرارات تسمى . قرارات مقيمة ، وقد استفحل الامر منذ الحرب الاخيرة وبالاخص اثناء مدة الجنرال جوان الذى استعمل هذه الوسيلة لتعزيز نظام الحكم المباشر بل ذهب الى تعيين وعزل موظفين مغاربة كبار دون

موافقة الحكومة الشريفة ومن المفيد أن نذكر أن جلالة السلطان هدد بالخلع في فبراير ١٩٥١ لرفضه مشاريع قانونية أغبرها منافية لمصلحة بلاده العليا وغير متلائمة مع البداة الوطنية .

وهذه السلطات الواسعة التي يمنح بها المقيم العام استنفذت بسبب تفويضات انتزعت من السلطان بمناسبة حرب ١٩٣٩ تلك التفويضات التي وإن كانت مخالفة للدستور الثوري فقد احتفظ بها رغم انقضاء الحرب .
ويعين المقيم العام في عمله معتمد بالأقامة بنوب عنه أثناء غيابه أو مرضه ، وله أيضا ديوان مدني وديوان دبلوماسي .

٢ - ويأتي بعد المقيم والمنفذ الكاتب العام للحماية المكلف بتركيز مصالح ادارة الحماية فهو عمليا مدير ويراقب باسم المقيم العام وتحت نفوذه الادارة الثرية كلها ويحاط به وتحت سلطته مصلحة تشريعية يديرها مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والقوانين الادارية وينظر في قضايا الموظفين المرفوعة للأقامة العامة .

ب - المصالح المركزية

هي على نوعين :

١ - المصالح المالية التي تشمل على :

- ادارة الشؤون الشريفة التي يسمي مديرها معشمار الحكومة الشريفة وله مهمة مزدوجة فهو صلة الوصل بين الاقامة العامة والمخزن ، كما أنه يراقب المصالح الادارية والفضائية الشريفة ومؤسسات التعليم الاسلامي العليا وتقوم هذه المصالح عمليا مقام هيئات المخزن كما تقوم بدور الوسيط الاجباري بين المخزن وباقي البلاد .

ادارة الداخلية ومصالح الامن العام

تضم ادارة الداخلية المصالح الفرنسية للمراقبة المدنية والمكرية وتكون مع مصالح الامن العام الهيئة الاساسية في الادارة الفرنسية بالغرب فهي عبارة عن وزارة للداخلية كان اختصاصها أول الامر راجعة للصهر الاعظم فانتقلت الى يد الاقامة العامة .

٢ - المصالح الادارية ويبلغ عددها ثمانية

- ادارة الفلاحة والتجارة والغابات

- ادارة المالية

- ادارة الانخال السومية

- ادارة العمل والنؤون الاجتماعية

- ادارة الانتاج الصناعى والمعادن

- ادارة البريد والبرق والتليفون

- ادارة التعليم العمومى

- ادارة الصحة السومية والعائلة

وبجانب المصالح السبابة ذات السلطان الواسعة تكونت هذه المصالح الاخرى المروفة بالادارة الشريفة الجديدة وهى الادارات الفنية الكبرى التى تحصل مبدئيا لحساب الحكومة الشريفة وتقوم بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحماية العام .

ج (الادارة الاللمية

الادارة الاللمية فرنسية محضة فليس هناك موظفون مغاربة اقليميون ولا هيئات شريفة اقليمية ومهمة رئيس الناحية الاساسية هى تنسيق نشاط المصالح الادارية فى ناحيته وبسط حكمه بلسم المقيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه .

ويقوم بدور الرقابة فى النواحي المدنية مراقبون مديون وفى النواحي العسكرية ضباط بضمون أيضا الى جانب ادارة الناحية قيادة الجنود المراقبة فيها ولكن الحماية احتفظت تحت هذه الادارة التى لها صيغة فرنسية صرفة بنقسم البلاد الى قائل على رأس كل واحدة قائد وبلا حفظ أن هؤلاء القواد الذين يملكون المخزن وتخازهم الادارة الفرنسية ليسوا سوى منفذين يخضعون مباشرة لسلطة المراقب الفرنسى .

وقد حبل بين جلالة السلطان وبين منسب الجمهوريين من باشاوات وقواد حبلولة تامة كما يدل على ذلك المتصور الاثنى الصادر عن الادارة الداخلية الفرنسية بالغرب والراسى وراء مظاهر خادعة الى ابقاء السلطان فى عزلة تامة .

• الرباط ٢١ أغسطس ١٩٥١ •

• الإدارة الداخلية القسم السياسي رقم ٤٠٢٢ •

• مشور •

• منذ مدة قريبة لوحظ أن رؤساء مغاربة استدعوا إلى القصر الملكي أو إلى مكان اصطاف السلطان بواسطة موظف مخزني - أي خليفة السلطان أو الباشا - ليست له أي صفة من الوجهة الإدارية في أن يقوم باستدعاءات كهذه فإن هذه الاستدعاءات لا ينبغي أن تبلغ رسميا لأصحابها إلا بواسطة رؤساء النواحي - الفرنسيين - الذين أبلغتهم أنا ما أطلقاه من مدير إدارة الشئون الشريفة واني أرجوكم أن تستمروا على تطبيق هذه السياسة التي أذكركم بها بواسطة هذا المشور •

التوقيع : (فال)

وهكذا فإن مصالح المراقبة التي است لروح الحسابة لاجل نصيحة الحكومة الشريفة ومساعدتها أصبحت تقوم مقام هذه في إدارة شئون البلاد •

د - الإدارة البلدية

نص الظهير المؤرخ في ٨ أبريل سنة ١٩١٧ على أن المدينة أو القرية التي يطبق عليها النظام البلدي يدير شئونها باشا أو قائد تحت مراقبة موظف فرنسي يسمى رئيس المصالح البلدية غير أن هذا الموظف أصبح كرؤسائه يقوم مقام مثل المخزن في ممارسة سلطاته وهو الذي يدير مباشرة الشئون البلدية •

وتقوم لجنة بلدية تختارها الإدارة الفرنسية بدور المجلس البلدي وتتركب هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين وقد كتب ليوطي عام ١٩٢٠ يقول : « أن المجالس البلدية برأسها نظريا الباشاوات وتحتوى على أعضاء مغاربة وليس ذلك - إلا فيما يخص بعض المسائل - سوى مظهر لأن جميع الأمور تقع نسوبتها بين الأعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية • »

ومن المهم أن يلاحظ أن الإقامة العامة اقترحت اصلاحا يرمى إلى جعل هذه اللجان البلدية مجالس متخبة تمنح بحق التفرير ، ولكن القصر الملكي لم يصادق على هذا الإصلاح لأنه يحول حق التصويت للفرنسيين وفي ذلك مخالفة لأبسط مبادئ السيادة الوطنية •

وقد أدلى نيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي بحديث إلى صحيفة فرنسية تصدر بالغرب في موضوع اصلاح البلديات المذكور فأصدر المصدر الاعظم ابلاغ الاتي :

« نشرت جريدة « ماروك برس » في عددها المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ حديثا صحافيا لـ م . نيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي تعرض في بعض أجوبته لموقف المخزن الشريف من الاصلاحات التي تعرضها عليه الاقامة العامة فذكر أن مسؤولية عدم انجاز اصلاح البلديات ونظام الحالة المدنية تقع على المخزن الشريف حيث أنه لا يصرف الفرنسيين بحق المشاركة في مجالس متخبة لها حق التقرير ويطالب بوضع نظام الحالة المدنية تحت مراقبه .
« وان جلالة الملك أعزه الله يقسم هذه الفرصة ليؤكد من جديد افتاح جنابه الشريف بضرورة تخويل رعاياه سائر الحقوق التي تمنح بها الشعوب الديمقراطية .
« أما فيما يرجع لاصلاح المجالس البلدية فإن المخايرة جارية بين المخزن الشريف وبين الاقامة العامة ، ويرى المخزن الشريف أن هناك اعتبارات قانونية تعارض مشاركة الرعايا الفرنسيين في المجالس المغربية المنتخبة التي لها حق التقرير معتمدا في ذلك على المبادئ الاساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي الخاص .

« أما نظام الحالة المدنية فقد كان المخزن الشريف منذ البداية حريصا على التسهيل بانجاز مع الاحتفاظ لهذا النظام بصيغته المغربية وأخيرا تم الاتفاق على هذا الاساس ومصدره فظهر شريف لم يبق متوقفا الا على الشر بالجريدة الرسمية . »

٥) هيئة استشارية

١) الغرف المهنية

ان أهم الهيئات المهنية التي تقوم بدور سياسي كبير في الحياة المغربية العامة هي الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة وكذلك الغرف الفرنسية للفلاحة وقد أسست هذه الغرف بقرار مقيسي مؤرخ في ٢٩ يونية ١٩١٣ وفي يونية ١٩١٩ استعاض عن التعيين بانتخاب أعضاء هذه الغرف وزيادة على ما لهذه

الغرف من اختصاصات استشارية فيمكنها أن تحدث في نائجتها مؤسسات أو نقابات ترمي لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها كما يمكن أن بسند إليها امتياز الاشغال العمومية أو المحافظة على أشغال أو تمهدها أو تكليفها بإدارة مصالح عمومية لاسيما في المرافئ البحرية أو موانئ الانهار وهناك أقسام مغربية يعين أعضاؤها بقرار وزيرى قد أدخلت عام ١٩١٩ في مختلف هذه الغرف ومنذ عام ١٩٤٧ أحدثت غرف مغربية صرقة وقد أجريت شبه انتخابات ذات اقتراع محدود وبعده درجات فادت في غالب الأحوال إلى ما كان عليه الأمر في الماضي أى إلى مجرد تعيينات

مجلس شورى الحكومة

هذا المجلس من وضع السلطة المقيمة وحدها فلم يصدر في شأنه قط ظهير من السلطان أو قرار من الصدر الأعظم وإنما أحدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسى أم القسم المغربى

القسم الفرنسى ويتألف من :

ممثلين عن الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفلاحية يعينهم المقيم العام ويكونون الهيئة الأولى والثانية
- هيئة ثالثة تنتخب بالاقتراع العام المباشر من طرف جميع الفرنسيين ذكورا وإناثا المقيمين بالمغرب الذين لا يتمون للهيأتين الأولى والثانية ويساهم هذا القسم بقسط وافر في إدارة البلاد لاسيما في وضع الميزانية المغربية التى يدرس مشروعها بدقة في لجان وخلال الدورة العادية التى تعقد أرائل كل سنة وتعرض على هذا القسم كذلك الميزانية الإضافية في دورة ثانية تعقد في منتصف السنة والمقيم العام هو الذى يرأس هذه الدورات بمحضر المديرين ورؤساء مصالح الإدارة الفرنسية ولا يستدعى لها أى موظف مغربى

القسم المغربى :

إذا اعتبرنا تركيبه وطريقة تعيين أعضائه من طرف المقيم العام وموقف الإدارة الفرنسية مما يمتاء ويوعز به فإنه يبدو لنا عديم القيمة . فالأعضاء

المغاربة الذين لم تطابق أفكارهم نظر الإدارة - تلك المطابقة التي لابد منها في جميع المؤسسات المحدثه من طرف ادارة الحماية - قد طردوا من المجلس رسميا وهم يؤدون مأموريتهم بل أودوا في شخصهم ومتاعهم (دورة ديسمبر لسنة ١٩٥٠)

وليس الامر كذلك في القسم الفرنسي كما رأينا فان الاقطاعية الاستعمارية في هذا المجلس لاتقبض على زمام قسط هام من ثروات البلاد فحسب بل تقبض أيضا على جميع مقاليد السلطة السياسية فزعماؤها أقوياء بالمغرب حيث يملكون صحافة تخلص لمصالحهم وهم أقوياء في فرنسا حيث يوجد لهم أصدقاء في البرلمان وداخل الحكومة الفرنسية وفي الدوائر العليا وفي الاوساط الاقتصادية .

سياسة السيطرة

كما تتجلى في توزيع الميزانية

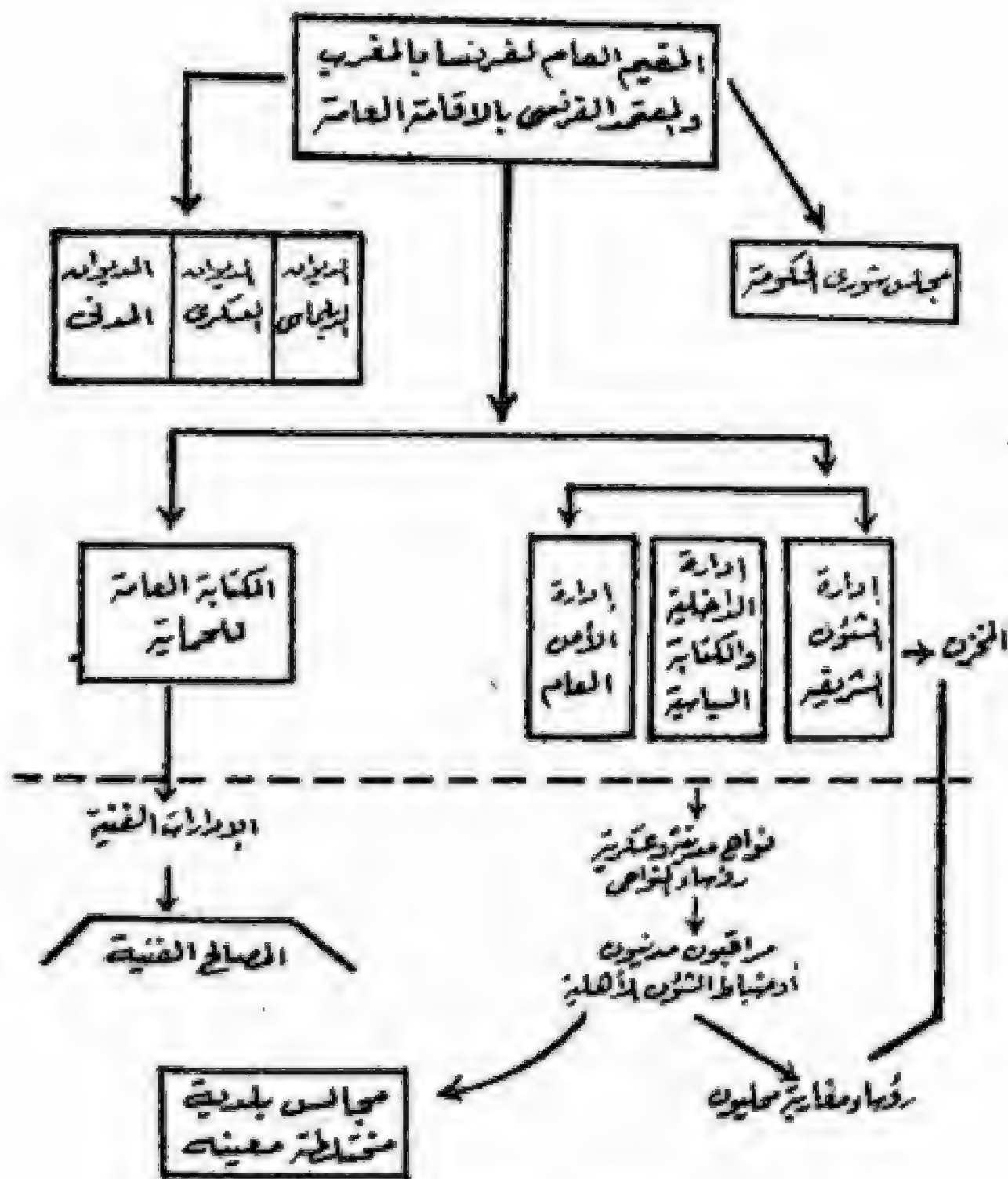
القسط المخصص للإدارة المغربية

وإذا أردنا أن نكون فكرة عن تقاطع القسم المخصص من طرف الحماية للحكومة المغربية والمصالح التابعة لها وعن اتساع نطاق المصالح المقيمة من جهة أخرى فيكفي الرجوع الى سجل الميزانية للدولة المغربية فانضرب مثلا بميزانية ١٩٥١ التي بلغت ٣٧٧٨٣ مليون فرنك وأول مايفت النظر في ذلك هو أن تسير مختلف ادارات الحماية يستهلك وحده ٣٠٩٢٨ مليون أي ٨٠,٢ في المائة

وتخصص هذه الميزانية لللائحة السلطان المدنية والقصر الملكي وحلفاء السلطان والمطبعة الملكية والتشريفات وقسم الاوسمة الشريفة والحرس الملكي والمخزن المركزي بما فيه من عدلية شريفة وتعليم اسلامي عال وادارة شريفة بطنجة ٧٢٨ مليون فرنك أي ١,٩٢ في المائة

ويستهلك مقيم الجمهورية الفرنسية العام والمصالح الفرنسية التابعة له مباشرة مبلغ ٧٦٣٤٥٢٩ مليون فرنك أي نحو ٢٠ في المائة

الحماية الفرنسية في المصالح القنصلية



ملاحظة: يرأس المقيم العام مجالس ولجاناً مختلفة من بينها:

- اللجنة الاقتصادية
- اللجنة التشريعية
- اللجنة الاجتماعية
- اللجنة السكنية للأسرة والبرصان
- اللجنة للشباب والرياضة

مشاركة المغاربة في الوظيفة العمومية

ان مديري وموظفي الادارات الشريفة الجديدة وكذلك المصالح المقيمة فرنسيون أما المغاربة وعددهم ناه عنهم فانهم يكونون العنصر الثانوي في هذا النظام وقد اعترف عام ١٩٤٤ م كابريل بيو الذي كان اذ ذاك مقبلا علما لفرنسا بالغرب قائلا : الواقع هو ان مشاركة المغاربة في الادارة الفية للبلاد لا تزال غير كافية . . غير كافية من حيث الكم فمن بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية (من رسميين ومعينين) التي كانت تحتوى عليها ميزانية الدولة بتاريخ فاتح فبراير ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوى ٥٩٤٢ وظيفة منها أى ٢٠ فى المائة . . وغير كافية من حيث الكيف على الخصوص لان من بين ٣١٥٨ موظفا مغربا رسميا يوجد ٧٧٢ موظفا فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الاخرى كوظائف المحازنية والشواش والفرسان وسعاة البريد والشرطة وحراس السجون .

ومنذ ذلك العهد لم تتغير الحالة فيما يخص مشاركة المغاربة بينما يزداد عدد الموظفين الفرنسيين بدون انقطاع حتى ظف امتى عشرة سنة أى من ١٩٣٨ الى ١٩٥٠ ارتفع مجموع الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٤٥٠ أى بأزيد من ١٠٥ فى المائة

وفى هذا الجش من الموظفين الذين يستهلكون من الميزانية ١٩٣٤٩ مليون فرنك أى ٥١٠٢ فى المائة لا يستهلك المغاربة سوى المقادير البينة فى الجدول الآتى :

الوظائف	الاجانب الفرنسيون باقى الاجانب		المغاربة	المجموع	نسبة المغاربة
الوظائف العليا	٢٨٣١	٦	٣٨٢	٤٢١٩	٩ فى المائة
الوظائف الاساسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦
الوظائف الثانوية	١٠٤٢٣	٤٢	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨
المكفون بعمة بموجب عقدة	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٥٨
الوظائف الدنيا	٥٢٣	٢٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٧٣

فالموظائف التي يشغلها المغاربة في الاطارات العليا المذكورة لا تنطوي على
أية مسؤولية .

وهكذا فإن النظام الإداري الذي أحدثته الحماية الفرنسية بالمغرب يؤدي
إلى حكم مباشر مجرد عن كل مسؤولية حيث يحتكر الموظفون الفرنسيون
جميع السلطات ويطبقون بأنفسهم ما يصدر عنه من قرارات وتبرر فرنسا هذا
الاحتكار بانعدام الاطارات المغربية بينما أساس وجود الحماية هو تكوين هذه
الاطارات وهذا العذر الذي يستر وراءه الفرنسيون بعد مرور أربعين سنة
على الحماية هو اعتراف بفشل الحماية وحكم على نظامها

على أن فرنسا لم تجد المغرب عام ١٩١٢ خاليا من الاطارات اللازمة كما
لاعترف بذلك ليوطي نفسه وقد كان المغرب اذ ذاك على استعداد لان يصطف
بسرعة في مصاف الدول العصرية .

ولا يمكن لسلطات الحماية ان تنكر أن هنالك نخبة مغربية تكون قسم
منها بوسائله الخاصة يمكن ان تكون قوام الاطار المطلوب ولكن هذه النخبة
مبعدة ابعادا كليا عن مناصب المسؤولية وهذا ما يحدوها الى الانحاء نحو المهن
الحرّة (محامون - مدافعون - أطباء - مهندسون - أساتذة) أما المغاربة الذين
يشغلون في الادارة وفئات مختلفة فانهم يعزلون اما لسبب أفكارهم الوطنية
ولما لا رايهم الحرّة واما نظرا لالتصاتهم للأحزاب الوطنية (حركة القمع في
أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٦ - ١٩٤٤ - ١٩٥١)

والفقرات الآتية المأخوذة من كتاب « حمايتنا المغربية » لاندري كوليز
(ص ٤٩٧ - ٤٩٨) تكشف لنا عن النوايا الحقيقية التي تهيمن على الادارة
الفرنسية في هذا الموضوع .

« اذا جددنا الادارة المركزية وأمددناها بكل ما يلزم من قوة وأشددنا
بنفوذ السلطان الرئيس الديني والسياسي وجمعنا حوله نخبة من الموظفين
الاهالي من أكثر الناس نباهة وصرامة بالبلاد نكون قد أنشأنا قوة الى
أقصى حد نخدم سياستنا اليوم ولكنها في اليوم الذي تنفلت فيه من أيدينا وتقلب
خضنا ستطردنا على حد تعبير المقيم الاول بمجرد نفخة واحدة »

السيطرة القضائية

كان المغرب مجهزا قبل الحماية الى جانب المحاكم القنصلية الناجمة عن سياسة الامتيازات بنظام قضائي وطني موحد وقد كان يحتوى اذ ذاك على شيء من النقص كانت تشعر به الحكومة المغربية غير أن الحماية بدلا من السعي في تحديد هذا النظام القضائي - كما التزمت بذلك - شوهته وجعلت منه مهزلة ان سلطات الحماية لم تخف عداها لقيام نظام قضائي يضمن الملكية والحريات الفردية ويكون مستقلا عن الادارة وان القضاء كان ولا يزال آلة تستخدمها الادارة الفرنسية التي تسيطر على سير العدالة وفي مثل هذا النظام يكون التعدي والحيف هما القاعدة النجبة وفي الواقع فان التنظيم القضائي يمتاز بالخصائص الآتية :

1) علم الفصل بين السلطتين الادارية والقضائية

فالباشوات والقواد يجمعون بين الحكم في القضايا المدنية والقضايا الجنائية فتندم بذلك كل ضمانات المرافعين .
والمندوبون المخزنون وليسوا سوى مراقبين مدنيين فرنسيين يقومون نظريا بدور النيابة العمومية في حين أنهم في الواقع يعملون الاحكام على الباشوات والقواد بل يقومون أحيانا مقامهم في اصدار الاحكام وأن تعيين الباشوات والقواد لا يقوم على أساس معلوماتهم الفنية كما لانعتبر النزاهة وحسن السيرة التي يجب أن تتوفر عادة في القاضي .
وتهتم الادارة الفرنسية قبل كل شيء بالحصول على حكام يكونون طوع يدها وأن معظم القواد لاسيما في البادية أميون

ب) تعدد المحاكم

وقد شوهت الادارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذي كان يجري به العمل في أنحاء المغرب وأقامت مقامه نظاما يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها رامية بذلك الى تجريد البلاد من طابع الوحدة والانسجام

ففي النواحي التي تسمى بربرية توجد محاكم عرفية تعمل تحت سلطة ضباط فرنسيين ونقض بين الناس في المسائل المدنية والجنائية والاحوال الشخصية ونطبق اعرافا بائدة ومجحلة تسهر الادارة الفرنسية على جمعها وتنسيقها وتطبيقها ويلاحظ أن معظم هذه الاعراف تعتبر المرأة عرضا من العروض وان اعرافا أخرى لا تخول للمرأة الحق في ميراث زوجها بل تباع من طرف ودة الهالك الى زوج جديد يقدر ثمنها صدافا
وفي المدن ونواحي المغرب الاخرى يصدر الباشوات والقواد أحكامهم تحت مراقبة السلطات الفرنسية وبتعليمات منها
ومن الواضح أن البلاد التي يركز فيها النظام القضائي على مبدأ التعدد تكون فيها الاحكام الصادرة خالية من أية وحدة ولا تماسك بل تناقض باختلاف النواحي .

وليس للمترافعين باب يلجأون اليها سوى الاستئناف الذي يقيد بالمدن شروط وحدود بينما يرفض في البادية على وجه المصوم
ولا يوجد بالمغرب سوى مجلس استئناف واحد بالرباط

ت) انعدام القوانين

ولا يوجد فيما يخص المخاربة لا قانون جنائي ولا قانون مدني ولا نظام مسطرة جنائية ولا مدنية .
كما لا يوجد أي تشريع ولو بسيط لحماية الحريات الفردية فالباب مفتوح لتعدي وكل مغربي مريض للاعتقال بمجرد أمر تنفوي من السلطات الفرنسية أو أعوانهما ولا يصدر في شأنه قرار بالإيقاف .
وانعدام القانون الجنائي يترك للقواد والسلطات الفرنسية مهمة تحديد النهم واصدار العقوبات التي يرونها كافية وقد أعلن أخيرا وضع قانون جنائي ولكنه لم يظهر بعد وليس للمترافعين حق الاستعانة بالمحامين أثناء التحقيق وباستثناء المدن فإن المحامين لا يقبل دفعهم أمام أغلب المحاكم
أما فيما يخص الفرنسيين والاوربيين المقيمين بالمغرب فإن لهم قانونا جنائيا وقانونا مدنيا وقانوني المسطرة الجنائية والمدنية كما أن حريتهم وحرمة منازلهم وعائلاتهم وأموالهم كل ذلك مضمون بنصوص صريحة ولا يمكن أن يلقى

القبض على أى فرد من الفرنسيين أو الأوربيين دون أن يصدر بذلك أمر من طرف القاضي المختص وله أن يستعين بمحام سواء فى الاستئناف أو أمام المحكمة

ث (ميزانية العدلية المغربية)

ان نظام أجور القواد يستلقت النظر فهم لا يتقاضون من الدولة أى مرتب ومصدر مواردهم هو نهب سكان منطقتهم بكيفية تنظم من طرف السلطات الفرنسية فى شكل أدايات يدفعها السكان حسب حاجيات القائد ومطالبه

وفى البادية أيضا يؤدى الترافعون لنفقاتهم ضمن الاحكام بحيث يبيع القائد الحكم لمن يؤدى أكبر مبلغ

وفى المدن يتقاضى الحكام المغاربة مرتبات مزرية فيزيد نهب السكان وينقص حسب ما يتمتع به الباشوات من تأييد لدى السلطات الفرنسية

أما القضاء الفرنسى فانه يقتطع له من الميزانية المغربية مبلغ هام ومرتبات القضاة الفرنسيين هى فوق الكفاية

ودراسة الميزانية تكفى للتحقق من ذلك . فلنكف ببعض المقارنات

سنة ١٩٢٩

العدلية الفرنسية	١٤ ١٠٦٠٠٠	فرنك
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية	٢ ٩٥٦٠٠٠	•

سنة ١٩٣٣

العدلية الفرنسية	٢٠ ٨٣٦٠٠٠	•
العدلية الترفية	٣ ٠٥٧٠٠٠	•
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية	٥ ٠٩٣٠٠٠	•

ولم تكن الاعتمادات المخصصة لوزارة العدلية والقضاء الاسلامى الى سنة ١٩٣٦ تعدو مع تالى الاعوام ما بين ٣٠. و ٥٠. فى المائة من مجموع ميزانية الدولة المغربية .

سنة ١٩٤٧

١١٧ ٣٣٠ ٠٠٠	المدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	فرنك
١٠١ ٩٣٨ ٠٠٠	الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي	•
	والمدلية الاسلامية (موظفون ومواد)	•

سنة ١٩٤٨

١٥٨ ١٦٨ ٠٠٠	المدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	•
١٤٨ ٠٦٤ ٠٠٠	الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي	•
٤٠٩ ٨٠٤ ٠٠٠	العالي والمدلية الشريفة (ما بين موظفين ومواد)	•
	المدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	•
	الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي	•
	العالي والمدلية الاسلامية (موظفون ومواد)	•
٣٥٠ ٨١٠ ٠٠٠		•

سنة ١٩٥١

وبلاحظ أن الاعتمادات المخصصة في سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ للمدلية المغربية تدخل فيها اعتمادات الحكومة الشريفة (ما بين مرتبات ومصاريف مختلفة) والتعليم الاسلامي العالي والمدلية الشريفة (ما بين مرتبات وموظفين ونفقات مختلفة) هذا ينسب لانخص الاعتمادات المرصودة للمدلية الفرنسية سوى القضاة وأعوانهم والمصاريف المتعلقة بمصالح المدلية ولأن نختم هذا الفصل دون أن نأتي بنسجادة اثنين من كبار المحامين الفرنسيين بالغرب فلنسمع الى م نيجل نائب هيئة المحامين اذ قال في الكلمة التي ألقاها بمؤتمر محامي المغرب الذي انعقد بالرباط يومي ٢٨ و ٢٩ مايو ١٩٤٩

• ان مسألة تنظيم المدلية الشريفة ليست مسألة جديدة بل كانت رتبتي مدة طويلة مع الأسف هي مشكلة دائمة .

ومن بين أولئك الذين يند البهم اصدار الاحكام يوجد كثير يبدلون

فصارى جهودهم لبطانة أو إبطال تلك المحاولات النادرة التي تهدف إلى أحداث تنظيم جزئي في المدينة .

فليس هناك انفصال بين السلطات وحقبة المدلية المخزنية ليست سوى خاصة من خاصيات أرباب السلطة تشرف عليها وتحددتها المؤسسات الإدارية وبإتية تؤثر تأثيرا بلغا في الكيفية التي تنظم وتصدر بها الأحكام

والباتوات والقواد لا يصدر عن الأحكام إذن بصفتهم قضاء ولكن بصفتهم رؤساء وليس لهم أي استقلال عن السلطة العليا وهذه ظاهرة هامة يجب أن لا ننساها وأولئك الباتوات والقواد يتجاهلون حتى تلك النصوص النادرة التي تحد من اختصاصاتهم التي يابون إلا أن تكون مطلقة وهم يخضعون لجميع ما يرد عليهم من أوامر فهم لا يطبقون القانون وإنما يعاقبون

وأول اقتراح نقض به في الموضوع ينصل باحترام الحرية الفردية وحق الدفاع في الميدان الجنائي حيث لا يستمع المترافعون بأية ضمانات

والميزة التي يتم بها النظام الحالي هو احتقاره التام للحرية الفردية لأن المغربي عرضة للسجن على الدوام فلا ينيف لا يقبل في الجنائي إلا إذا كان الحكم الصادر يفوق ثلاثة شهور سجن وزيادة على ذلك فإن الوقت الذي تنعقد المحكمة اختياره لأصدار عقوبتها قد يؤدي إلى إفلاس المحكوم عليه لأنها إن اختارت إبان الحرث فإن السنة الفلاحية تضع ولكن أحسن فصول السنة هو فصل المدارس فإذا ملسجن صاحب الحقل في ذلك الأبار فإن محاسبته تبقى عرضة للضياع وبجهاز عليها جبراته وبطلقون سوائهم للرعي فيها ثم تسحب السلطة المغربية آخر الأمر على باقي المحصول

والتحقيق الجنائي يجري على نسق سرى مع أن استمالة المتهم بمحاميه شيء ضروري لابد منه لأسباب وأن التحقيق يجري على طريقة ردبة جدا أمام المحكمة العليا الشريفة

وقد طالت هذه الأخطاء واستطاعت وليس في الأماكن الرضى باستمرارها وقد أثار القريب برني نفس الشكل فصرح خلال المجلس العام لمحامى الدار البيضاء بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٠ قائلا :

« لا تصور للمدلية ولا قضاء ولا قوانين ولا حقوق الدفاع ولا حرية فردية وإنما هناك تعد من سلطات لا مراقبة عليها

وفي الساعة الرابعة التي لا نسمع فيها إلا التحدث عن احترام الشخصية
الإنسانية يكون من الهزل أن لم نقل من الشجع أن نرى عددا كبيرا من الناس
يفعلون وجوههم جلاء عند سماع حكايات الظلم المتكررة في أساطير سيربوس
بينما يرون بأنفسهم ملايين من البشر معرضين لأن يصبحوا فريسة للجبل والاعراف
الرديئة المخزية والاستبداد لا يجدون حسي يلجأون إليه لأن السجن العاجل
يهددهم ولأن التحقيق سرى والدفاع وهمى والقانون منعدم

السيطرة الاقتصادية

الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية

ان وضعية المغرب الجغرافية و ثرواته المعدنية والفلاحية تفسح له ولا شك أفقا واسعا . ولكن من المذاجة أن نتحدث عن مستقبل رائع ما دام المغرب خاضعا سياسيا واقتصاديا لفرنسا وما دام محروما من أن يعيش حياة اقتصادية حرة خاصة به رشيدة ملائمة لمصالحه الوطنية . ذلك أن القيود التي يتحملها والمصاعب التي يعسر عليه حلها في الوقت الحاضر ناجمة عن هذه السيطرة السياسية والاقتصادية التي يكادها منذ سنة ١٩١٢ .

وتسم السياسة الاقتصادية التي سلكها ادارة الحماية لحد الآن بأربع خصائص : فالخاصة الاولى ترجع لابقاء المغرب تحت الحجز الاقتصادي ولا يرال الميثاق الاستعماري الى الآن أساسا للعلائق الفرنسية المغربية . فالمغرب يعتبر قبل كل شيء ينبوعا للمواد الاولى ، والرأسماليون الفرنسيون وغيرهم لا ينظرون الى استقلالها الا من ناحية الارباح العاجلة التي ينزرونها عنها والادارة نفسها لا تنظر اليها الا من خلال حاجيات الاقتصاد الفرنسي . ومن جملة النتائج التي تتمخض عنها هذه السياسة انعدام الصناعة الوطنية انعداما يكاد يكون كليا وقلة التجهيز وقلة استغلال الثروة الفلاحية والمعدنية .

أما فيما يخص التبادل مع الخارج وبالأخص منذ سنة ١٩٤٤ فإن النزعة السائدة هي ابعاد المغرب عن الأسواق العالمية الامر الذي يترتب عنه ضعف تموين البلاد بالعملة الاجنبية ثم العجز المتزايد للحصول على الاجهزة الضرورية . وفي الميدان النقدي أدى بنا الاحتفاظ بربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي الى التضخم المالي والغلاء وارتفاع سعر الإنتاج .
وأما الخاصة الثانية فانها تلخص فيما يلي :

في الاسفية المخولة لرؤوس الاموال الاجنبية في أهم مرافق الاقتصاد المغربي وفيما تركت فيه الطبقات العاملة لا سيما الفلاحين والمخترفين من رؤس وتأخر في .

والخاصة الثالثة تفسد الاقتصاد المغربي على وجه العموم . فليس هناك أي

برنامج شامل منطقي للنسيق بين مختلف مناطق الاستغلال حسب حاجيات المغرب حالا واستقبالا فالمغرب عاش ولا يزال يعيش في اقتصاد قصير النظر .

الميزة الرابعة : أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية منذ سنة ١٩٤٨ قد وجدت في الاعتمادات المخولة للمغرب برسم مشروع مارشال وسيلة لتوسيع سيطرتها أكثر من ذي قبل . فاعانة مارشال التي يراد منها تحسين استغلال ثروات المغرب قد ساعدت إدارة الحماية على نهج سياسة توطيد قدمها في المغرب بفتح باب الهجرة لرعاياها وتضخيم المشاريع الفرنسية التي أصبحت قابضة على زمام ثروات المغرب ورجاله .

تلك هي الميزات البارزة التي تسم بها السياسة المتبعة في المغرب . وإن عواقب هذه السياسة لوخيمة جدا لا سيما في مبادي الإنتاج والمبادلة التجارية والعملية .

١) الإنتاج الصناعي والفلاحي

إن مشكلة التجهيز هي أساس عرقلة التطور الصناعي والفلاحي ، وإن انعدام الأدوات الضرورية للتطور الصناعي وعدم كفاية الأجهزة الموجودة لاستغلال البلاد فلاحيا ومعدنيا كل ذلك ليس سوى نتيجة لأساليب الاستغلال الاقتصادي التي عرفها المغرب الى تاريخ ١٩٤٠ فقد وقع استغلال خيرات المغرب تدريجيا حسب حاجيات فرنسا وبدون أي نظام ولا برنامج ولا نظـر في انمواقب . فلم يكن هنالك أي اهتمام بوضع اقتصاد متماسك في مجموعه .

الميدان الفلاحي

وهكذا في الميدان الفلاحي فإن الأراضي المغربية التي تبلغ مساحتها الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليونا من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ولا يستعمل الآلات الحديثة في الغالب إلا المرون الفرنسيون وهم يملكون نحو مليون هكتار .

ومن الواضح كذلك كسل الإدارة فيما يرجع لمشكلة الماء إذ بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا تتجاوز مساحة الأراضي المرواة سوى خمسين ألف

هكذا فلا عجب إذن إذا رأينا نسبة إنتاج الزئبق بمرارح من سنة إلى أخرى بين ٢٥ و ١١٠ .

وإذا لاحظنا أن السكان المتأثرة الذين بلغوا اليوم تقريبا تسعة ملايين يريد عددهم ثلاثمائة ألف نسبة كل سنة فانه يمكننا أن ندرك ما لشكلة التغذية من خطورة حلا واستفلا .
وان المجاعة التي ابتلى بها المغرب حتى ١٩٣٧ و ١٩٤٥ كانت نتيجة اذ ملك فيها أكثر من مليون نسمة .

وهكذا بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا يزال المغرب مهددا بالقحط وانعدام البذور والفكلا بعد أن كان فيما قبل يصدر الحبوب إلى الخارج وقد أصبح مضطرا إلى الاستدانة لضمان تغذيته رغم ماله من موارد وما له من مقدرة واسعة في الإنتاج .

ب) الإنتاج المعدني والصناعي

إن ثروة المغرب المعدنية متعددة الا أنه لا يستغل سوى قسط منها والمادة الوحيدة التي تكاد تستغل استغلا حيا هي الفوسفاط اذ ينتج المغرب ٠,٢٥ / ٠ ما يستهلكه العالم .

ولا يكاد يهتم باستغلال الكوبالط الذي يوجد بالمغرب من أغني معدن في العالم وبالنتائز الذي يمكن للمغرب أن ينتج منه عشر إنتاج العالم وبالحديد والرصاص والزنك والبولبرين والبرول وان وسائل استخلاص هذه المعادن بسيطة والادوات المستخدمة كثيرا ما تكون بالية غير صالحة .

أما التجهيز الصناعي فانه يكاد يكون منعدما اذ لا توجد بالمغرب صناعة حافية فالنظام الاستعماري ورغم البلاد على تصدير موادها الأولية بمن يخص ثم شرائها من جديد بعد ما تصنع .

وكثيرا ما يتحدث اليوم عن تشييط صناعة المغرب وتجهيزه ولكن يتعلل بأن المغرب لا يمكنه أن يحصل على العملة الاجبية الكافية وهذه القضية تؤدي بنا الى درس ما يجري بين المغرب وبين الخارج من مبادلات .

ان تجهيز المغرب بطلب عملة أجنبية ولا يمكن للبلاد أن تستوفي حاجياتها من هذه العملة إلا إذا كانت حرة في مبادلاتها وفي توجيهها الوجهة المطابقة لمصالحها . فالسوق العالمية هي التي تحكم دائما في المغرب .

الآن أنه إذا استثنينا القوسفاط الذي لا يزال مصدرا للعملة الأجنبية يتجلى لنا من خلال الميزان التجاري في السنين الأخيرة أن ٧٠/٠ من الصادرات المغربية توجه نحو البلاد التي تتعامل بالفرنك وإن البرامج المختلفة التي ترمي إلى انعاش الصناعة الفرنسية كلها تنص على وجوب الزيادة في الإنتاج المعدني والفلاحي بالمغرب ولكن جل هذه الزيادة بدور حول الحاجيات الفرنسية .

فالاقتصاد المغربي لا يعتبر إلا كعنصر منهم للاقتصاد الفرنسي .

والمغرب بموجب التوجيه المفروض على تجارته الخارجية مجبر على أن يمدد لفرنسا المغانيز والكوبالط والرمصاص وبعض المواد الغذائية هذه المواد التي أو باعها لبلاد أجنبية أخرى لحصل على قسط مهم مما يحتاجه من عملة أجنبية .

خصائص الميزان التجاري

ان خصائص ميزان المغرب التجاري يتضح باطسراد فيما لم يكن هذا الخصائص يتجاوز عام ١٩٣٨ : ٣١/٠ (الصادرات بالنسبة للواردات) إذا به يتطور خلال السنوات الأخيرة كما يأتي :

١٩٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣١/٠
١٩٤٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥/٠
١٩٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠/٠
١٩٤٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٢/٠

وعلة هذا الخصائص في الواقع هو أن سبعين في المائة من الواردات المغربية هي من منطقة الفرنك وهذه الواردات تتحمل بالطبع زيادة تبعاً لما يقرى الفرنك الفرنسي من انخفاض في القيمة .

ففي سنة ١٩٤٧ بينما كان معدل ثمن الطن المصدر يبلغ ٦٢٢ كان معدل

تمن الطن المستورد يبلغ ١٩٤٠ •

وفي سنة ١٩٥٠ بلغت قيمة الطن المصدر ٩٥٠٠ فرنك (صادرات تكون على الأخص من مواد خام غير معقومة) بينما بلغت قيمة الطن المستورد في نفس السنة ٥٩٠٠٠ فرنك (وتحتوي هذه الواردات خاصة على مصنوعات ومواد استثمارية) •

وهناك نتيجة أخرى لهذا التبادل مع فرنسا وهي أن الألمان المتزايدة للمواد المستوردة من فرنسا تؤثر في السوق المغربية وتسبب في ارتفاع الأسعار داخل البلاد •

فكيف يمكننا إذن أن نؤكد دعائم اقتصاد مغربي إذا ظل المغرب خاضعا للاقتصاد الفرنسي الذي تتعارض مصالحه مع مصالحنا كل المعارضة •

ت (العملة)

وهذا التضامن الاجباري مع فرنسا يؤدي بنا الى عواقب وخيمة فيما يرجع للنقد •

التضخم

أصدر الفرنك المغربي عام ١٩٢٠ ليعوض الحسنى وهو العملة القديمة • وأعطى للفرنك المغربي نفس قيمة الفرنك الفرنسي • وان ارتباط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي يحمل للفرنك المغربي ما

يعتري الفرنك الفرنسي من سقوط • فقيمة الفرنك المغربي تسقط يوما تبعا

لما يعتري الفرنك الفرنسي من انخفاضات •

وفيما يلي أرقام تدل على تطور قيمة العملة بالمغرب :

$$١٩٣٨ = ٦٣٨ \text{ مليون}$$

$$١٩٤٦ = ١٤٨٨٧ •$$

$$١٩٤٧ = ١٩٠٠٠ •$$

$$١٩٤٨ = ٢٤١٥١ •$$

$$١٩٤٩ = ٢٦٧٢١ •$$

فمجموع وسائل الاداءات بادخال الودائع المحفوظة في مختلف البنوك
بلغ : ٩١.٣٧١ مليوناً عام ١٩٤٩ أي بزيادة ٥٠.٨٢ / ٠ بالنسبة لسنة ١٩٣٨
المتخذة كأساس للمقارنة .

وهذه الوسائل تزايدت سنة قسنة . ربما يلاحظ أن هذه الاداءات خلال
سنة ١٩٥١ بلغت : ١١٤ ملياراً في فاتح يناير و ١٢٥ ملياراً في ٣١ مايو وهذه
النسبة لا تدل على تطور انقرب اقتصاديا وماليا . وهي ناجمة بالأخص عن
توارد رؤوس الأموال الفرنسية التي يفضل كثير من أصحابها الاحتفاظ
بحركتها فيروجونها في مضاربات قصيرة الأمد .

غلاء المعيشة

والسبب الجوهرى في تهاوت الأموال الفرنسية التي تنتجى الى المغرب هو
تبادل الصرف بين الفرنكين الفرنسى والمغربى وأن النتيجة العادية التي يتمخض
عنها تزايد الاداء هو وقوع غلاء عام في الاسعار .
ومعظم هذه الأموال لا تضيف الى الجهاز المغربى آلة زراعية واحدة أو
مطلبة وتنتجها المباشرة هي المضاربة وغلاء الاسعار الفاحش . كما يتبين ذلك
من الجدول الآتى :

الاسعار	السنويات
١٠٠	١٩٣٨
٣٩٨	١٩٤٥
٥٧٧	١٩٤٦
٨٥٦	١٩٤٧
١٥١٥	١٩٤٨
١٩١٢	١٩٤٩
١٨٢٥	١٩٥٠
٢١٧٩	١٩٥١ (مارس)

فارتفاع ثمن المعيشة يؤدي الى ارتفاع ثمن الانتاج و ثمن البيع .
فكيف تستغرب والحالة هذه أن يتجاوز سعر بعض المواد المغربية سعر

السوق المالية وأن تزايد حاجة المغرب حاجة العملة الأجنبية .
 وهكذا فإن الانجاء المقروض على مبادلاتنا مع الخارج وكون ٧٠ ٪ /
 من وارداتنا تأتي من فرنسا وتضاف من الفرنك المغربي مع الفرنك الفرنسي كل
 هذه الاعتبارات تسفر عن نتائج ملموسة وهي التضخم والفلاح وتحديد أنواع
 المواد المغربية المتحالفة للاقتصاد والقضاء على ما للمغرب من المكاسب لأشياء
 صناعة حية .

السيطرة الاقتصادية

إن السيطرة الاقتصادية التي يمارسها المغرب بسبب الحماية لتظهر بارزة
 عند درس حالة البؤس التي تترك فيها كل من الفلاح واستحرف المغربيين .
 وتجلي تلك السيطرة في شكل ليس أقل إثارة للدهشة عندما نلاحظ الأسفية
 المخوفة لرؤوس الأموال الأجنبية في جميع مرافق النشاط الاقتصادي

١ (الفلاحة والحرف

الفلاحة والاستعمار

منذ بداية الحماية صدر ظهير بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٤ أحدث بموجبه
 نزع ملكية الفلاحين المغاربة لأجل المصلحة العمومية ثم صدرت مراسيم
 أخرى عام ١٩٢٧ نزع الملكية لأجل أحداث أراضي الاستعمار من
 المصلحة العامة .

ويستغل ٤٧١٠ من الأوربيين من بينهم ٤٢٠٠ فرنسي نحو المليون هكتار
 من الأراضي السهنة الأكثر خصوبة وذلك من بين خمسة ملايين هكتار وإن
 ٦٧ ٪ / من هذه الضيع تتجاوز مساحتها ثلاثمائة هكتار

وقد عرف الفلاح المغربي نوعا آخر من نزع الملكية وهي انتزاع
 الأراضي من أصحابها بواسطة تسجيلها في إدارة المحافظة العقارية فتسرع
 من الفلاح أرضه التي تصرف فيها منذ أجيال سواء بسبب جهله إجراءات
 التسجيل أو عدم قدرته على تحمل مصاريف الدعوة .

ويتسع نطاق الاستعمار الفلاحي بفضل المعونة الفعالة من الوجهة الفنية أو المالية فمن ضيع تجريبية الى حدائق أطفال الى حفر آبار الى رصف السواقي بالاستمنت الى احداث مراكز ماء كل ذلك نظم وانجز ليضمن للمعمر احسن انتاج بأقل مايمكن من امشقة والمصاريف .

أما الاعانة المالية فانها تحول للمعمرين في أشكال مختلفة : منها منح التشجيع والاعفاء من الواجبات الجمركية المفروضة على الآلات الفلاحية المجلوبة من الخارج وتسليف الدولة اياهم قروضا عامة جدا وتمديد آجال الاداء الخ ...

ويكاد يكون جميع ما يتوافر بالمغرب اليوم من أدوات الاستغلال الفلاحي في ملك المعمرين .

وماذا أنجزت الإدارة با ترى لاعانة الفلاحين المغربية ؟ لا شيء . . .

فالتفاح المغربي ينخبط في بؤس فاحض ولا تزال الاراضي تفلح بواسطة أدوات بدائية هي غالبا عبارة عن قطع من الخشب

وبينما يبلغ انتاج الاراضي الاوربية ما بين ١٥ و ٣٠ قنطارا في الهكتار خلال السنوات الممطرة و ٨ أو ١٥ قنطير في سنوات الجفاف فان الحقول المغربية تسج ما بين ١٠ و ٥ قنطير في السنين الممطرة ولا شيء في أعوام الجفاف ومن التحقق أن الاراضي الفلاحية آخذة في الضعف وتظهر في الميدان الفلاحي علامات الضعف ونقصان الانتاج علاوة على افتقار السكان الابدو الامر الذي قد يؤدي بهم طبعاً الى الخراب فيحقق ذلك رغائب المضاربين ومحتكري الاراضي .

ولن تضرب سوى مثل واحد لذلك وهو أن المساحات التي زرعها المغربية سنة ١٩٣٩ بلغت ٦٤٥٠٠٠ هكتار ثم انحطت سنة ١٩٤٨ الى ٣٩٥٠٠٠ هكتار ومعدل ما زرعه المغربية بين ١٩٤١ و ١٩٤٨ بلغ ٣٩٥٦٨١٥ هكتارا .

وبما أن هذا المحصول الضعيف لا يسد مصاريف الانتاج فان الفلاح المغربي كثيراً ما يضطر الى الالتجاء للسلف لشراء البذور بل انه يتنازل غالباً عن أرضه للمضاربين والمرابين وخلال مجاعة ١٩٤٥ كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم على أساس قنطار من القمح للهكتارين .

واستفحلت الحالة في بعض الشواحي بسبب ما تفرضه الإدارة من حجب استبداني بجرء الفلاح حتى من الراد الضروري لحياته وحياة ذويه وهكذا تكونت في البادية طبقة من الناس انخفض مستوى معيشتهم وابتعدوا جميعا بسوء التغذية وبلغ اليوم عدد هؤلاء مليون ونصف مليون من بين أربعة من ثمانية ملايين من السكان فهؤلاء العمال الزراعيين الذين لا يستمرون بحماية ما (كالحق النقابي والأقل الجوى والأغنام العالية ..) يستغلون بصورة غير انسانية مقابل أجره مزرية لا يسمن ولا تقى من جوع تراوح بين ٣٥ و ١٥٠ (١٥٣٥٠ قرش) فنكا في اليوم .

فإذا علمنا أن سكان البادية يكونون أربعة أخماس مجموع سكان المغرب وأنهم يعيشون من محصول الأرض ندرك مدى تقاعس الحماية في هذا الميدان . أما تلك الجماعات الاحتياطية الأهلية و « صناديق القروض الأهلية » فليس في استطاعتها أن تؤدى خدمات مجدية للفلاحين لأن مواردها تافهة وميدان عملها محدود وهي تحت تصرف الإدارة مما يعدم فائدتها بالنسبة للفلاح .

وفي عام ١٩٤٤ أحدثت الإدارة « مناطق لتجديد الفلاحة » المقصود منها تضخيم إنتاج أراضي الفلاح وتعويد على استعمال الآلات الميكانيكية . وهذه المناطق النموذج لسوء التصرف إذ كلفت الميزانية المغربية منذ بداية التجربة ٢٨٠٠٠٠٠ ١٩٦٣٨٠٠٠٠ فرنك .

وقد أصبح الفلاح المحروم من استعمال أرضه عبارة عن مجرد عامل فلاحى فالرشدون القديرون بدلا من الانتصار على توجيهه بتسكينه مما يحتاج اليه من آلات يقومون مقامه في استغلال الأرض وهكذا يجرء الملاكون من أراضيهم فلا يقومون بعمل في صحيح ولا يستفيدون أية فائدة من حيث التكوين والنتيجة المشحونة لهذه التجربة هي أحداث ضيع تجريبية في المغرب موسومة بالرفاعة تقصر عملها على قطع محدودة وتتخذها إدارة الحماية وسيلة للدعاية السياسية لتستر عن الرئى العام حالة البؤس والجهل التي تركت فيها الفلاحين المغاربة .

كان الحرف المغربي قبل الحماية من أهم عوامل ازدهار البلاد .
غير أن انعدام حماية الانتاج في هذه الحرف واستيراد مواد مصنوعة أنزلا
ضربة قاسية بهذه الطبقة الاجتماعية الهامة
وتجلى خطورة ذلك في أن عدد المحترفين كان يلم (حسب الإحصائيات
التي أصدرتها سنة ١٩٤٧ مصلحة الحرف والفنون المغربية) ١٦٠.٠٠٠ (ما بين
عمال وأرباب معمل) أي ثلث سكان المراكز الحضرية ويجب أن نضيف إلى
هذه الطائفة طبقة عديدة من صغار التجار والسماسرة الذين يرجع نشاطهم
لهذه الحرف .

ولم يبذل أي مجهود لجعل انتاج الحرف ملائما لتطور الحديث فرؤوس
أموال أرباب الحرف غير كافية والإدارة لم تفكر في تأسيس هيئة للقرض
كقيلة بشراء آلات محصرية لهذا فإن ثمن الانتاج لا يزال مرتفعا .
واجابة للمطالب الخدمة من طرف أرباب الحرف قررت الإدارة الفرنسية
تأسيس بعض معامل التجربة عام ١٩٤٨ ولكن في عام ١٩٥٠ كانت هذه المعامل
لا تزال لم تهم بأي نشاط ومما يجب أن يلاحظ ذلك القسط التافه الذي
تخصصه الإدارة لمساعدة المحترفين فني ميزانية ١٩٥١ يبلغ الاعتماد المخصص
لهذه المساعدة ١٠٥.٩٦٥.٠٠٠ فرنك ، نصفها يصرف لبناء مساكن للموظفين
الفرنسيين المكلفين بتسيير معامل التجربة .

وكثيرا ما يتلى أرباب الحرف بأزمان متوالية مزمنة . من ذلك ما وقع خلال
١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ففضى بالبطالة واليأس على معظم الصناع الأهلية
المختلفة ومنذ ديسمبر سنة ١٩٤٧ حدثت أزمة أخرى .
وفي الحالة الراهنة تظهر مشاكل أخرى بسبب احتكار الأسواق الداخلية
من طرف الشركات الفرنسية التي تقضي على الحرف بمزاحمتها في شراء
المواد الأولية .

ب) أسبقية رؤوس الاموال الفرنسية

ان سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على مختلف ثروات المغرب تسبب

يوما فيوما ويشد خطرهما في بلاد تريد أن تحصن ضد اقبيود الاجنبية وأن تكون نفسها نظاما اقتصاديا يرتكز على المصلحة العامة وعلى مبدأ توزيع عادل للثروة الوطنية بين جميع الطبقات .

وفيما يخص الاستقلال المعنوي لا يوجد سوى المكتب الشريف للفوسفات الذي يمنع باحكاك بدر على الدولة المغربية موارد مهمة ويشغل معظم اليد العاملة المغربية ولكن هذا النوع من الاستغلال لا يزال استثنائيا . ومعظم المعادن الاخرى في يد شركات خاصة يرافقها ويستغلها مساهمون أجانب لا يؤدون للدولة المغربية سوى واجب تافه مع ضريبة حسب قيمة المواد المصدرة أما رؤوس الاموال المغربية فلا نصيب لها في هذه المعادن .

نعم ، ان الدولة المغربية تساهم بواسطة مكتب الابحاث والمساهمات المدنية في رأس مال بعض الشركات الكبرى كشركة فحم أفريقيا الشمالية أو الشركة الشريفة للبترول ، ولكن مساهمتها تراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة ولا تتجاوز ٣٣ في المائة .

وفي معظم هذه الشركات الكبرى تساهم الدولة الفرنسية كالدولة المغربية بنسبة تراوح بين ٢٠ و ٣٣ في المائة .

وتملك الدولة الفرنسية في شركات أخرى معظم الاسهم كالشركة الشريفة للبترول التي كانت أسهمها في نهاية عام ١٩٤٧ موزعة كما يأتي :

الدولة الفرنسية	٥٥٨٨٨٩/٥
الدولة المغربية	٥٣٣٤٦/٥

شركات واكتابات مختلفة ٧٧٠/٥

وهكذا فان ثلثي رأس المال المروج في هذه المرافق الاساسية للاقتصاد المغربي هو في ملك شركات أجنبية أو مساهمين غير مغاربة والحظ المخصص للدولة المغربية يعد مزرعا اذا اعتبرنا أن هذه الدولة تساهم أولا بملكيتها للمعادن ثم بدفعها ثلث رأس المال تقدا .

وهذه الوضعية استفحلت منذ سنة ١٩٤٦ بما تفرضه الدولة الفرنسية من مساهمتها بنفس المبلغ الذي تساهم به الدولة المغربية .

ومنذ سنة ١٩٤٦ قدمت الأقامة العامة للقصر الملكي اقتراحا يرمي الى تعديل

نظام الرخص الممدنية الجارى بها العمل وكان هذا الاقتراح يهدف الى التاثر
للادارة الفرنسية عن حق تسليم الاذن بالتنقيب والاستغلال ، ذلك الحق الذى
هو من اختصاص جلالة السلطان والصدر الاعظم ، وقد اجاب القصر باقتراحات
مضادة يطلب فيها اعادة النظر فى نظام المعادن كله وذلك بتمكن الدولة المغربية
من مساهمة كافية فى ارباح الشركات المرخص لها وزيادة محسوسة فى
ضرائب الانتاج واحتفظ القصر بحق تسليم الاذن بالتنقيب ورخص الاستغلال
باتفاق مع السلطان الفرنسية طبقا للقوانين الجارى بها العمل الآن .

وقد استغلت الادارة الفرنسية حوادث فبراير سنة ١٩٥١ لتعرض على جلالة
السلطان - فى شكل انذار - عدة ظواهر منها الظهير المتعلق بالنظام الممدنى
بالغرب .

٣- الميزانية والموارد الجبائية

ان توزيع المصاريف كما يتجلى كل سنة في الميزانية المغربية يعطى أحسن صورة عن الصيغة المنصرية النافذة لصالح الرأى التى تركز عليها سياسة الحماية . فسواء فى الميدان الإدارى أم الثقافى أم الاقتصادى أم الاجتماعى فإن الفرق الواقع بين الاعتمادات المخصصة لأرضاء حاجيات الأقلية الفرنسية والأوربية والاعتمادات المخصصة للمغاربة ليكت على الاستغراب وقد لاحظنا ذلك فى مختلف أجزاء هذا العرض .

وقد أكد السيد أحمد البزبدى رئيس جامعة عرف التجارة والصناعة والحرف والمقرر العام لميزانية الحماية فى دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠ لمجلس شورى الحكومة قائلا :

« فالميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديمقراطية تكون معبرة عن ارادة الأمة ومرآة للمسائل التى تهتم الدولة ، وللجهود التى تبذلها لتحقيق حاجيات الشعب الاكيدة .

وان أهم مميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شئ ، تعبيرا واضحا مدعما بالأرقام عن سياسة الحماية .

وان الذى يدرس الميزانية فى جميع جزئياتها لا بد له من أن يعتبر شيئا أساسيا وهو أنه يوجد بالمغرب عنصران من السكان الشعب المغربى والحالية الأوربية . وان السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحماية وبالتالي سياستها فى الميزانية توضح وتنفذ اعتبارا لهذين العنصرين .

الا أن نظام الحماية يريد التضحية بحاجيات الشعب المغربى المستعجلة الأولية ويقدم عليها حاجيات السكان الأوربيين .

وان درسا مجملا لميزانية ١٩٥١ ليبن لنا بوضوح مالا حظه المقرر العام السيد البزبدى رئيس جامعة العرف عند ما درس فصل المصاريف فى الميزانية العادية لسنة ١٩٥١ اذ استخلص الملاحظات الآتية :

المصاريف

بلغت انصاريف فى ميزانية سنة ١٩٥١ مبلغ ٣٧٧٨٣ مليون فرنك .

ويبلغ مجموع المصاريف في ميزانية التجهيز ٢٦٠٢٠٠ مليون *
وهي عذير البابين تخصص أهم المصاريف كما يلي :
الميزانية العادية :

١ (الديون العمومية ٧٩٧٠٠٠ر ٣٩٣٤٠٠٠ من الفرنك أي ١٠ر ٤ في المائة

٢ (المصاريف على الموظفين :

أجور الموظفين ٨٦٠٠٠ر ١٩٣٤٩٠٠٠ من الفرنك أي ٥١ر ٢ في المائة

أدوات الإدارة ٨٠٠ر ٣٤٣٠٩٠٠ من الفرنك أي ٢١ر ٩ في المائة

الانشغال الكبرى للتمهيد - ٢٠٠٠ر ٢٦٣٢٠٠٠ من الفرنك أي ٧ر ١ في المائة

٣ (مصاريف الانشغال الجديدة والثابت الاولى ٣٠٠٠ر ٥٥٠٠٠٠ من

الفرنك أي ٩ر ٤ في المائة * المجموع فرنك ٤٧٠٠٠ر ٧٨٣٠٠٠ من الفرنك

ميزانية التجهيز :

التجهيز الإداري ٨٠٠٠ر ٣٢٨٠٠٠ من الفرنك

التجهيز الاقتصادي ٤٠٠٠ر ٦٦٦٠٠ من الفرنك

التجهيز الاجتماعي ٦٠٠٠ر ١٧٦٠٠ من الفرنك

مصاريف السلف ٢٩٠٠٠٠ من الفرنك

المجموع ٢٠٠٠ر ٢٦٠٢٠٠ من الفرنك

والذي يلفت النظر قبل كل شيء * أن سبر مختلف ادارات الحماية يستغرق

٨٠ر ٣ في المائة من الميزانية الاعتمادية *

وان مصاريف الادارة لا زالت تتضخم باستمرار منذ سنة ١٩١٢ وخصوصا

منذ بضع سنوات كما يدل على ذلك البيان الاتي :

بيان تطور نفقات الموظفين

سنة ١٩٣٩ : ٥٥٦ مليون سنة ١٩٤٨ : ١٠٠٥٦٩ مليون

سنة ١٩٤٥ : ٢٠١٠٠ * سنة ١٩٤٩ : ١٤٠٥٦٢ *

سنة ١٩٤٦ : ٣٠٦٩٥ * سنة ١٩٥٠ : ١٦٠٦٢٤ *

سنة ١٩٤٧ : ٦٠٧٦٧ * سنة ١٩٥٠ : ١٩٠٣٥٠ *

وان السبب الاساسي في تكاثر المصاريف هو تكاثر عدد الموظفين الذين

يتقاضون أجورهم من الميزانية . فخلال ١٢ سنة ، أي من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٢٤٠ أي ما يزيد عن ١١٥ في المائة .

واليك الجدول الآتي لبيان نسبة المغاربة في هذا الجيش من الموظفين :

الوظائف	الأجانب		المغاربة	مجموع الموظفين	نسبة المغاربة من مجموع الموظفين في المائة
	الفرنسيون	غيرهم			
الوظائف العليا	٢٨٢١	٦	٢٨٢	٢٢١٩	٩
الوظائف الرئيسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦٫٩
الوظائف الثانوية	١٠٤٢٣	٤٣	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨
الوظائف الوضيعة	٥٢٣	٢٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٫٢
الموظفون المتعاقدون والمكلفون بمهام	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٫٨

وتقرر الإدارة الفرنسية هذا العمل بأن هذا التطور طبيعي وضروري ، لأن سير مختلف الإدارات واتساعها يستوجب الزيادة كل يوم في عدد الموظفين اعتبارا لتقدم البلاد الاقتصادي وحالتها الاجتماعية .

والواقع أن الإدارة الفرنسية لها هدف آخر وهو توسيع ادارتها وتكبير عددها اعتبارا لسبب الهجرة والاستيطان قصد تدعيم نظامها السياسي . فليست الوظيفة هي التي تستوجب الموظف في المغرب بل الموظف هو الذي يحدث الوظيفة .

واليكم القائمة الآتية لتروا أن بعض الإدارات زادت في عدد موظفيها بكيفية مقبولة ، بينما أدارات أخرى زادت فيه بكيفية مدهشة :

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٥٠	
٤٨٣	٧٢٨	المدنية الشريفة والمخزن
٢٦٠٠	٥٥٨١	التعليم العمومي
٨٢٨	٢٠١٢	الصحة العمومية
١١١٢	١٩٤٦	الإدارة الداخلية (إدارات المراقبة الفرنسية)

٩٢٠٢ ٣٣٥٨

الإدارة الداخلية (القوات المعاونة)

٥٠١٧ ١٧٩٥

الامن العام والجندرية

ومما تقدم يتبين أن قوات البوليس (إدارة الامن العام والجندرية والقوات المعاونة) يبلغ عددها وحدها ١٤٢١٩ موظفا من مجموع عدد الموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من ميزانية وهو ٤١٤٥٠ وأُن الدولة المغربية تصرف على هذه القوات ١٢٥٠٠٠ر ٤٣٠ر ٤٠٠٠ فرنك أى ما يقرب من ١٥ في المائة مما يصرف على تسيير الإدارات .

وإن المتصفح لمصاريف أجور الموظفين يكشف عددا مدهشا من التعويضات الدائمة أو الطارئة بقطع النظر عن المرتبات الأساسية :

• تعويضات عن السكنى

• التعويضات المضافة لتعويضات عن السكنى العالية

• التعويضات المضافة لتعويضات عن السكنى

• التعويضات المعروفة بالاضافة المغربية

• التعويضات عن انهداف الاستثنائية للسكنى

• تعويضات لوازم العائلة

• التعويضات المؤقتة عن غلاء الاسعار

• تعويضات الأقبالات

• تعويضات عن التخصص

• تعويضات عن الساعات الزائدة

• تعويضات عن الأشغال الزائدة

• تعويضات عن الوظيفة

• تعويضات عن ازدياد الأولاد

• تعويضات عن الصندوق

• تعويضات خاصة عن الاعانة الماثلية

• تعويضات عن الرخص لاجل تبديل الهواء

• تعويضات عن السفر على طريق أسبانيا وذلك ثبابة عن الاعتماد العام المتعلق

بالرخص المتخصص عليه فى الباب ٢٤ .

وستصرف الميزانية في هذه السنة ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك على رجوع الموظفين الفرنسيين لأوطانهم وتوظيف آخرين وتنقلاتهم أثناء الرخص .
وتنص ميزانية سنة ١٩٥١ في بابها المعلن بمصاريف طارئة على أنه سيصرف ما يقرب من ٦٠٠ مليون من الفرنك على مصاريف نقل الموظفين والاعانات والمصاريف الطارئة المختلفة .

وتصرف ميزانية المغرب على أدوات الإدارة ٨٣٠٩٣٤٣٠٠٠ فرنك أي ٢١٩ في المائة من الميزانية الاعتيادية .
وتنص الميزانية في بابها المعلن بمصاريف التثمين والأدوات العادية على أنه سيصرف ما يقرب من ٨٠٠ مليون في شراء وتجهيز الأدوات والآلات والتدفئة وحمل الأدوات وشراء الورق وما إلى ذلك .

• وإن مصاريف الإدارة على المأجورين اليوميين والخدمة الطارئة وغير ذلك من المصاريف المختلفة بلغت سنة ١٩٥٠ ما يقرب من ١١٢٣٨٨٦٠٠٠ فرنك .

• وهذا كما ترون • فإين نحن من الدولة التي يشهونها بالرجل النزيه والتي تصرف على الأمة كأنها رئيس عائلة يدير فيحسن التدبير ؟

• فالإدارة زيادة على أنها وافرة العدد كبيرة التبذير خصصت لنوسمها من ميزانية التجهيز لسنة ١٩٥١ قدرا يبلغ ١٣٢٨٠٨٠٠٠٠٠ فرنك بقطع النظر عن ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك المخصصة لهذا الغرض نفسه لفائدة إدارة الفلاحة في باب التجهيز الاقتصادي .

ميزانية التجهيز الإداري

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨
١٣٢٨٠٨	١٤٥٢,٢	١٤٥٢,٢	٩٩٥ مليون

• وإن ما زادته بعض الإدارات كالدخلية والجندرية والأمن العام في ميزانية تجهيزها الإداري ليدل دلالة قاطعة على نوع الإدارات التي تريد الحماية تجهيزها أكثر ما يمكن .

<u>١٩٥١</u>	<u>١٩٥٠</u>	<u>١٩٤٩</u>	<u>١٩٤٨</u>	
			مليونا	
٢٢٩	١٦٠	٢٥٦	٢٣٥.٦	الداخلية
٢١٠	٢٨٨	٣٠٠	٢٤٥	الامن العام
١٢٣	١٤٤	١٥٠	٧٦.٥	الجندرية

• فهذه الادارات المختلفة تحظى بـ ٥٧٢ مليونا من الفرنك لتجهيزها الاداري من ١,٣٢٨,٨٠٠,٠٠٠ فرنك المعد لتجهيز الاداري في ميزانية ١٩٥١ أي ٤٣,٨ في المائة .

• ومن هذا القيل ما هو منصوص عليه في اتياب ٢٥ المعنون بالنقل ، اذ ينص فيه على أنه خصص ٣٩,٠٢٩,٠٠٠ فرنك لشراء وتسيير سيارات الركوب بمختلف ادارات الحماية . وان تسيير سيارات ادارة الداخلية مثلا سيكلف الميزانية ٧٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وتسيير سيارات ادارة الامن العام والجندرية سيكلفها ٦٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك .

وأخيرا أذكركم بأنه منذ بضعة سنوات حملت ميزانية فرنسا ميزانية المغرب بعض المصاريف مع أن الادارات المعدة لها هذه المصاريف فرنسية .
• ومن هذا القيل النفقات العسكرية والشرائية كاعتمادات المراقبة الالهية والقوات المساعدة والجندرية والفرق الاستراتيجية .
• وقد خصص في القسم الثاني من الميزانية (في المادة ١٣ من الباب العاشر) لنفقات الدفاع عن المغرب :

١٠٠ مليون سنة ١٩٥٠

٢٠٠ مليون سنة ١٩٥١ .

وما تعرض المقرر العام لفصل مداخل الميزانية لسنة ١٩٥١ قال :

• يتضح من تحليل حاجيات البلاد الرئيسية ومن مقارنتها بالنفقات المنصوص عليها في مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ أنه لا وجود لبرنامج للعمل يبنى على العقل والمنطق وتراعى فيه مراتب هاته الحاجيات حسب أهميتها ويتضح من ذلك أيضا أن المصاريف لم تحدد حسب ما تقتضيه الضرورات الحيوية لتطور الشعب المغربي .

• وان دراسة الموارد المالية التي تستمد منها الميزانية القومية حياتها
 ستمكنا من معرفة أى عنصر من عناصر السكان يتحمل أفدح التكاليف المالية
 جدول المداخل الاعتيادية

ينص الجدول التالى على مقررات المداخل الاعتيادية لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١
 مع مقارنتها ببعضها •

• وقد رتبنا المداخل على الأبواب العادية الثلاثة :

الضرائب المباشرة •

الضرائب غير المباشرة •

محصولات الاملاك المخزنية ومؤسسات الدولة ومداخل مختلفة •

١٩٥١	في المائة	١٩٥٠	في المائة	١٩٣٨	في المائة
٣٦٦٠		٣٠٨٠			
٣٦٨٥		٣٣٧٤		١٩٠	
١١٠٠		١٣٠٠			
٦٥٣٥		٥٦			
٨٠١٠٣٥	٣٦٠٢	٧٨٦٨	٢٣٣٤	١٧٣٣	
١١٢٠٠		١٠٨٨٠		١٨٢	
٤٠٢٠		٣٠٧١		٣٠٧	
٢٨٥٠		٢٧٢٠		٥١	
٣٩٠٠		٣٣٠٠		٦٤	
٢١٩٧٠	٥٨٥١	١٩٩٧١	٥٩٥١	٦٠٤	٥٥٥٦
٦٢٩		٥٥٧		٢٠	
١٣٨٥		٢٠٣٦٠٤١٠		٥٧	
٢٨٠٠		١٧٨٢		٢٢٢	
١٩٨٠٣٦٢		١١٨٦٠٣٧			
٧٨٠٤٠٦٢	٢٠٣٧	٥٥٥٦٠٦١	١٦٠٧	٢٩٩	٢٧٣٤
٣٧٧٨٥٠١٢	١٠٠	٣٣٤٥٠٦٨	١٠٠	١٠٩٣	١٠٠

• ان الذين سبقوني من المقررين قد نبهوا هم كذلك على طابع الحيف الذي تنسم به موارد الميزانية المغربية هذا الحيف الذي يظهر بوضوح من الجدول السابق حيث تحتل الضرائب غير المباشرة مكانا ممتازا بينا الواجبات التي تستخلص من الاملاك ومؤسسات الدولة ما تزال غير كافية •

• ولئن يكون من العسير علينا أن نبرهن على أن الشعب المغربي هو الذي يتحمل عبء الضرائب غير المباشرة •

الضرائب المباشرة

• الترتيب - يستوعب الترتيب خمسي مقررات المداخل في باب الضرائب المباشرة ، ويكفي الرجوع الى الارقام التالية المتعلقة بميزانية سنة ١٩٤٩ لتري النسبة التي يتحملها الفلاح المغربي من مجموع هذه الضريبة •

مجموع الترتيب لسنة ١٩٤٩	٧٩٠٠٤٠٢٠٩٢٠٣٦٠ فرنك
(١) ما يؤديه الفلاحون (مقاربة)	١٨٨٠١٨٥٠٦٨٣٦٣٦٠ فرنك
أصل الضريبة	

الحوت	٤٣٥٠٠٣١٠٢٣٠٤٢٠ فرنك
الاشجار	٧٠٥٠٠٤٢٠١٨٨٠ فرنك
الحيوانات	٨٠٠٠٠٧٩٢٠١٤٧٠ فرنك

مجموع أصل الترتيب	١٤٨٠٠٢٣٠٥٢٨٧٨٠ فرنك
يسقط منه التخفيضات	١٣٠٠٠٦٠١٩٥٠ فرنك

الباقى	١٨٠٠١٨٠٠١٨٠٠ فرنك
الترتيب المؤدى باضافة الستيمات	١٨٨٠٠١٨٥٠٦٨٣٦٣٦٠ فرنك
(٢) ما يؤديه المعمرون (فرنسيون)	١٠٠٠٠١٩٠٣٧٢٠ فرنك
أصل الضريبة	

الحوت	١٢١٠٠٣٠٣٠٧٢٠ فرنك
الاشجار	٨٧٧٠٠١٦٨٠٠١٧٠ فرنك

(١) الترتيب هو ضريبة الاعشار المفروضة على الانتاج الزراعى وتربية الحيوان

الحيوانات

٦١٧٠٧٩٩٦٦٧ فرنك

٥٣٣٩٤١٧٢٦٦٥ فرنك

٢٠٣٨٥٢٢٣٣٨ فرنك

مجموع أصل الضريبة

تسقط التخفيضات

٣٢٩٩٦٦٥٣٢٧ فرنك

٣٧٢٢٥١٩٩٦١٠ فرنك

الباقى

الترتيب المؤدى بإضافة المستيعات

وهكذا فإن نسبة أعتبار الترتيب بنحوها الفلاح المغربى .

وهناك حيلة تستعمل فى عرض هذه الاحصائيات وذلك بتقسيم مجموع ما

يؤدى عن ضريبة الترتيب فى كل قسم من القسمين (الفلاحين - المعمرين)

على عدد تواصل المقطع فيتج عن هذه القسمة :

٢٥٣٧ فرنك

للفلاح بمعدل :

٣٣٩١١٣ فرنك

للمعمر بمعدل :

ونكن هذين المعدلين يبينان على تلييس ومغالطة لأن القسمة على عدد

التواصل لا تعتبر أهمية حرث أو الأشجار أو البهائم التى فرض عليها

الترتيب . وكثير من الفلاحين الذين يؤدون الترتيب ويدخل توصيلهم فى

القسمة يملكون أقل من هكتار .

نعم ، هناك طريقة أقرب الى الحقيقة تقضى مثلا - نظرا لكون الترتيب مبنا

على أساس انتاج الفلاح - أن يقسم ما يؤدى عن الحرث على المساحة المحروثة

فى كلا القسمين

الفلاحون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٣٩٤١٢٠٠٠ هكتار

١٥٤٢٣١٠٤٣٥ فرنك

أصل ترتيب الحرث

١٩٥٠٦١٣٠ فرنك

يسقط منه التخفيضات

١٥٢٢٨٠٤٣٠٥ فرنك

الواجب فى الحرث

فيكون معدل ما يؤديه الفلاح المغربى عن الهكتار المحرث ٤١٩ فرنك .

المعمرين

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٤٥٧٢٠٠٠ هكتار .

١٢١ ر ٧٢٠ ر ٣٠٣ فرنك

أصل ترتيب الحرت

ولن نسط من هذا القدر جميع التخفيضات التي منحت للمعمرين في تلك السنة وهي المذكورة أعلاه لأن قسطا منها يتعلق بالترتيب المفروض على الأشجار وأما نسط من أصل ترتيب الحرت نصفه الذي يرد للمعمرين على شكل (منحة تسجيم على الحرت بالوسائل الأوربية) بقطع النظر عن الأحوال التي تسمح فيها الأداة بمجموع الترتيب كما يقع عدد حصول المعمر على إنتاج القمح في الهكتار بقل عن ٨ قنابير .

فواجب المعمرين في الحرت للسنة المذكورة ١٥١ ر ٨٦٠ ر ٦٠ فرنك ويكون معدل ما يؤديه المعمر عن الهكتار المحرور ٣٣٢ فرنك . ويستنتج من مقارنة المعدلين أعلاه أن الفلاح المغربي يؤدي عن الهكتار المحرور أكثر من المعمر بنسبة ٢٤ في المائة . وإذا رجعا إلى سني ١٩٤٧ - و ١٩٤٨ وأجرينا نفس العمليات الحسابية وجدنا أنه أدى عن الهكتار المحرور

المعمر	الفلاح	
سنة ١٩٤٧	٣٥٣ فرنك	٣٠١ فرنك
سنة ١٩٤٨	٦٥٢ فرنك	٥٥٣ فرنك
ان هذا لنظم قاذح خصوصا اذا تذكر الانسان الظروف التي يشتغل فيها الفلاح المغربي والنتائج الضئيلة التي يحصل عليها وقارن ذلك مع المحصولات الحقيقية التي هي أساس ازدهار مؤسسات المعمرين .		
وهكذا فان تخفيض ٥٠ في المائة من واجب الترتيب الذي يستفيد منه المعمرين لا يعادله ما كان ينظر من زيادة في هذا الواجب لسبب وفرة الإنتاج . فهو اذن منافع للمبادي الاقتصادية اذ لم ينتج عنه أي تحسن في مداخيل الترتيب كما أن تجربة ٣٨ سنة دلت على أنه لم يساعد قط على تعميم الأساليب الفلاحية الحديثة .		

والواقع أن هذا التخفيض عبارة عن امتياز يستفيد منه عدد ضئيل جدا من المغاربة ، بينما يشمل سائر المعمرين ، فيضاف إلى ما يتمتعون به من المساعدات العديدة على حساب جمهور الفلاحين المغاربة .

والانصاف يقضى بأن هؤلاء أحق من غيرهم بالتمتع بهذا التخفيض ، نظرا لما يعانونه من الكلف وما يطالبون به من الاداءات غير الاعيادية .

ومن الواجب أن نعترف بأن الادارة في الأخير لم يسمعها أمام هذا الخلف الا منح الفلاحين المغربية تخفيضا في الترتيب منذ سنة ١٩٥٠ وقدره ٣٣ في المائة وذلك بشروط من أهمها استعمال المحراث الاوربي . ولكن هل في استطاع جل الفلاحين المغربية أن يقوموا بتلك الشروط ؟ ان هذا السؤال لم يخطر ولا شك ببال الادارة الفرنسية .

على أنه من الواجب تشجيع الفلاحين المغربية لا سيما والكلفة والترتيب بقا مدة طويلة الموردين الاساسيين في الضرائب المباشرة ، كما تدل عليه النسب الآتية :

نسبة الترتيب والكلفة من مجموع الضرائب المباشرة :	
سنة ١٩٢٠	٩٠ في المائة
سنة ١٩٣٩	٧٣ في المائة
سنة ١٩٤٨	٥٥ في المائة
سنة ١٩٥٠	٤٠ في المائة

ومجموع ما يجبي من هاتين الضريبتين المفروضتين على البادية في تزايد مطرد .

واليكم تطور مداخيل الترتيب :

سنة ١٩٢٠	٧٧٠٠٦١٨٥٣ فرنك
سنة ١٩٢٩	١٢٥٠١٧٩٣٦٧ فرنك
سنة ١٩٣٩	١٩١٠٩٦٣٧٢٣ فرنك
سنة ١٩٤٧	٢٠٣١٤٠٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٨	٣٧٧٣٠٠٠٠٠ فرنك
تقدير سنة ١٩٤٩	٣٩٠٩٢٠٤٠٧٩٠ فرنك

ولم يطرأ الانخفاض الملاحظ في النسب أعلاه الا منذ بضع سنوات بعد تأسيس الضريبة الاضافية للتجارة وضريبة الرواتب والاجور

الضريبة الإضافية للتجارة :

هي الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة ويلاحظ تزايد في نسبة مداخيلها من مجموع الضرائب المباشرة

سنة ١٩٤٤	٢٠٢٢٤١٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٦	٣١٥٠٤٧٤٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٧	٨٩٧٨١٨٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٨	١٠٤٨٤٠٦٢٩٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٩	٣٠٢٥٧٠٥٥٤٩٥٠ فرنك

وقد يظن الباحث - عند النظرة الأولى التي يلقها على نسب توزيع هذه الضريبة أن توزيع عبئها فيما بين المغاربة والأوربيين يقع على عكس ما هو عليه في الترتيب إذ أنها وزعت سنة ١٩٤٩ حسب النسب الآتية :

المغاربة	٣٠٨٠٦٣٣٦٦٤ فرنك أي ٥ و ٩ ٪
الأجانب	٦٦٦٠٧٣٨٠٩٩٩ فرنك أي ٥ و ٢٠ ٪
على الشركات	٢٨٧ ٢٨٢٠١٨٢ فرنك أي ٧٠ ٪
المجموع	٣٠٢٥٧٠٥٥٤٩٥٠ فرنك

ويستفاد من المعلومات التي أدلى بها أمام لجنة استيرانية (القسم الفرنسي) في يوليو ١٩٤٧ م • فورمون - مدير المالية آنذاك - أنه في سنة ١٩٤٦ :

- ١٥ في المائة من الضريبة الإضافية أدى من طرف أفراد مغاربة •
- زاد عدد الذين أدوا هذه الضريبة من المغاربة بمدينة الدار البيضاء وحدها ثمانية أضعاف ما كانوا عليه في السنة التي قبلها حتى بلغ فيما يخص المغاربة ٣٣٠٠ مقابل ٥٠٠٠ أوربي •

ولا بد من التنبيه إلى أن الحظ الذي تؤديه الشركات - أي ٧٠ في المائة - يشمل ما تؤديه مؤسسات المولة كمكتب التسيير الذي دفع وحده سنة ١٩٤٩ عن الضريبة الإضافية ربع المجموع المنحصر من هذه الضريبة • وعلى هذا فإن القسط الذي تحمله المؤسسات التجارية والصناعية الأوربية

من الضريبة الإضافية أقل بكثير مما يراد إيهامنا به .
وان الضرائب غير المباشرة تكون العبء الثقيل الذي ينوء تحته المستهلك
المغربي .

الضرائب غير المباشرة

يمكننا أن نقول ان أساس الضرائب غير المباشرة في المغرب - باستثناء واجبات
التسجيل - يستخلص من المواد المستهلكة . فلهذا فالمحتل لها هو جمهور
الشعب وخاصة طبقة العمال والعائلات الكبيرة العدد . وأكثر المواد استهلاكاً
بالمغرب مما يستورد من الخارج هي بالخصوص السكر والشاي والتبغ
القطنة والتوابل . فعند دخولها الى المغرب يؤدي عنها الواجب الجمركي ،
وكذلك عند الاستهلاك يؤدي عنها ضريبة ثانية .

ويتحمل عبء هذه الضرائب الشعب المغربي الذي يكون ٩٦ في المائة من
مجموع السكان كما يتضح ذلك في البيانات الآتية :

الواجبات الجمركية - يبلغ تقدير مدخولها لسنة ١٩٥١ : ١١٠٢٠٠ مليون

وفيها مدخول الواجب المفروض على البضائع المستوردة وقدره ١٥٠ ر ١٠ مليون
وتفيد احصائيات الواردات لسنة ١٩٤٩ أنه من بين مجموع الواردات
التي بلغت قيمتها ١٠٣٣٢١ مليوناً من الفرنك .

تبلغ قيمة موارد الاستهلاك ما يقرب من النصف وهو ٥١ ر ٤٦٣ مليوناً من
الفرنك فيها :

١١ ر ٨٤٦ مليوناً من الفرنك للسكر

٢ ر ٩٥٢ مليوناً من الفرنك للشاي

٤ ر ٨١٣ مليوناً من الفرنك للتبغ القطنة .

٣ ر ٨٨٢ مليوناً لبقية الاثواب .

أما الضرائب غير المباشرة فان مواردها هو الواجبات المفروضة على المواد
المستهلكة . فمن مجموع ما قدر لهذه السنة وهو ٤٠ ر ٢٠ مليوناً من الفرنك
نجد ٢ ر ٤٧٠ مليوناً من الفرنك على السكر و ١٥٠ مليوناً من الفرنك على
التوابل .

وقد استورد المغرب سنة ١٩٤٩ من السكر ١٦٩٠٠ طن • وإذا علمنا أن معدل ما يستهلكه كل مغربي من هذه المادة الاساسية للتغذية عندنا يفوق ٢٠ كيلو في السنة (ونقول بعض الاحصائيات الرسمية أن هذا المعدل يبلغ ٢٨ كيلو) كان القدر الذي يستهلكه الشعب المغربي في السنة ١٦٠ ألف طن أي ٩٤ في المائة مما يستهلك في السنة •

• وتقدر قيمة ما استورده المغرب في سنة ١٩٥٠ بنحو ١٥ مليارا من الفرنك فالميزانية تستفيد اذا من السكر •

— ١٥ في المائة للدبوانة وهو واجب الاستيراد أي ١٠٥٠٠ مليون
— ضريبة الاستهلاك ٢١٠٠ مليون

يل ٣٠٠٠ مليون اذا أصرت الادارة على فرض الضريبة على أساس نسبة ٢٠ في المائة •

فيكون مجموع ما تستفيد الميزانية (بقطع النظر عن مدخول ضريبة المعاملات) ٣٦٠٠ مليون أو ٤٠٥٠٠ مليون •

وهو مبلغ يفوق مدخول التريب بتحملة الشعب المغربي كما تقدم على نسبة ٩٤ في المائة على الأقل •

نعم ، لقد أدرج في الميزانية هذه السنة من جديد واجب الضريبة المفروضة على الكحول ويقدر له ٢٠٠ مليون •

المتحصل من التبغ

لقد أصبح مدخول التبغ والدخان أهم مورد من موارد الميزانية بعد السكر بسبب تكاثر استعماله في الأوساط المغربية •

وينجلي تزايد الاستهلاك في الاحصاء الآتي :

القدر المستهلك سنة ١٩٣٩ ، ١٠٨٦٠٠٠٠ كيلو وقيمته ١٢٩ مليونا •

والقدر المستهلك سنة ١٩٤٩ : ٢٩٤٤٠٠٠ كيلو وقيمته ٤٠٥٤٤ مليونا

المقدر لسنة ١٩٥٠ : ٣٠٠٠٠٠٠ كيلو وقيمته ٥ ملايين •

ودفع للميزانية مما بيع سنة ١٩٤٩ : ٣٢٠٠ مليون أي أن ٧٠ في المائة

من ثمن التبغ ترجع للميزانية •

وهذا القدر الذي تدفعه شركة التبغ المغربية بشتمل على حفظ
الدولة في أرباح الشركة والضريبة المفروضة على ثمن التبغ ويقدر لسنة
١٩٥١ : ٣٩٠٠ مليون •



يتأكد من إبيانات والاحصائيات أن الحظ الأوفر من موارد الميزانية غير
المباشرة يجبي من أموال التي نستهلكها نحن المقاربة بكثرة •
ولا يجبي من أموال التي نستهلكها العامل والمصانع بالنسبة لما تقدم إلا
الحظ اليسير • وفي مجموع استوردات لا تتجاوز قيمة مواد التجهيز الصناعي
الخمسة •

ولن أنعرض لدراسة بقية موارد الخزينة وهي التي لا تجبي من الضرائب،
وبكفي أن ألاحظ ضآلتها بالنسبة لثروتنا الوطنية ، وأهمية الأملان الخيرية
والمعادن وغيرها •

وسنحاول الآن بعد هذا التحليل أن نستخلص التوجيه الذي تدير عليه
الادارة عند وضع مشروع مداخيل الميزانية •

فهل نرى الادارة تسمى ليكون هي مقدمة من يتحمل أعباء موارد الميزانية
أولئك الذين يربحون الأرباح الطائلة ؟ وهل تراها تجتهد للوصول الى توازن
معقول بين مبلغ الضرائب وبين طاقة الذين تجبي منهم ؟

اشتهر نظام الضرائب في المغرب بكونه أخف نظام في العالم ، والحقيقة أن
أصل هذه النسبة يرجع الى امتيازات التي يتمتع بها كبار الفلاحين وأصحاب
المؤسسات الرأسمالية الصناعية والتجارية - والأغلبية الساحقة لهؤلاء
فرنسيون - وذلك بسبب إعفائهم من ضرائب عديدة لا وجود لها بالمغرب
كضريبة المداخيل وضريبة ربح السندات وضريبة الرواج التجاري وضريبة
ارتفاع ثمن الأملاك العقارية وبعض الضرائب غير المباشرة المفروضة على
السندات •

أما الحقيقة عن فداحة الضرائب في المغرب فقد رأيناها في التحليل السابق
الذي نبين منه أن أربعة أخماس المداخيل العادية تجبي من الضرائب وأن

المبء النقل منها محمول على الفلاحين والمستهلكين المغاربة .

انا لا تنكر أن المغرب متوقف على رؤوس أموال أجنبية تهاجر اليه سعي وراء فائدها ، وتساعد في نفس الوقت على تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي ولكن هل من المعقول أو من مصلحة البلاد الاقتصادية أن يتحمل الشعب المغربي وحده القسط الأوفر من نفقات تجهيز يستفيد منه أصحاب رؤوس الأموال قبل غيرهم ؟ .

على أن هذا هو الواقع كما تبين من دراسة مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ .

السيطرة الاجتماعية

(١) وضعية الطبقة العاملة

تقسم الطبقة العاملة بالمغرب الى ثلاثة أقسام :

- (أ) عمال المصانع ودور التجارة
- (ب) عمال المشاريع الفلاحية .
- (ت) عمال الحرف .

وإذاً اليد العاملة المغربية يوجد بالمغرب عمال أوروبيون يمثلون أقل من ٥ في المائة من مجموع عمال المغرب .

وتعطي الإحصائيات الرسمية أرقاماً تقل عن الحقيقة بكثير ويمكن أن تقدر عدد العمال الفلاحين المغاربة بأزيد من مليون ونصف مليون من بينهم ما يقرب من أربعمئة ألف من صغار الملاكين أما عمال المصانع والتاجر والتاجر فان عددهم يفوق ٤٠٠.٠٠٠

(٢) القوانين الاجتماعية والتأمين الاجتماعي

ان القوانين الاجتماعية ونظام التأمين الاجتماعي المطبقة في الساعة الراهنة في عدة أقطار ولا سيما بفرنسا وحتى بلدان غير مستقلة مجهولة في المغرب . والقوانين النادرة التي صدرت لتنظيم شروط العمل تبنى في غالب الأحوال على الميز العنصري فبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمنها الإدارة الفرنسية للعمال الأوروبيين محروم منها العمال المغاربة ، وعلاوة فان تلك القوانين الاجتماعية القليلة التي يتمتع بها العمال المغاربة (مدة العمل - العطلة الأسبوعية - الرخصة السنوية بأجرة) لا تطبق على العمال المغاربة في الفلاحة بل ان القوانين الاجتماعية التي يتمتع بها العمال المغاربة المشغلون في المصانع والتاجر لا يحترمها دائماً المشغلون .

فان إدارة الشغل والشؤون الاجتماعية لم تحدث بالمغرب الا منذ أول يوليو سنة ١٩٤٧ وهي أصغر إدارة لا من حيث موظفيها ولا من حيث الاعتمادات المخصصة لها .

في مجموع الميزانية المغربية لسنة ١٩٥١ البالغة : ٣٧٨٩٨٨٠٠٠٠٠٠٠ :
فرنك لم تحصل هذه الإدارة الا على : ١٠٦٩٣٨٠٠٠٠٠ : فرنك أي ٢٨ ٪
في المائة .

تفتيش العمل :

لا يوجد لمجموع المغرب سوى ثلاثين مفتشا للشغل يراقبون هل يحترم
المشغلون القوانين القليلة المتعلقة بحوادث الشغل وحفظ صحة العمال وتأمينهم
وهكذا فإن القوانين الاجتماعية تبقى على قلبها غير مجدية في حق العمال
المغاربة نظرا لقلّة عدد المفتشين ولانعدام التنظيم النقابي المغربي .

ب) النقابات المهنية

الأوربيون - يمنع الأوربيون المقيمون بالمغرب وحدهم منذ ١٩٣٦ بحق
تأسيس نقابات مهنية طبقا للظهير المؤرخ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذي
يعترف لهم بهذا الحق ويضمنه لهم .
وينص الفصل الثاني من هذا الظهير على أن النقابات والجمعيات المهنية يمكن
أن تؤسس بين أوربيين يشتغلون منذ سنة على الأقل في منطقة النفوذ الفرنسي
بالمغرب في نفس المهنة الحرة أو غيرها من الحرف المشابهة أو المهن الكاملة .
المغاربة - أما المغاربة فيمنع عليهم بموجب الظهير المؤرخ في ٢٤ يونيو سنة
١٩٣٨ الانخراط في نقابات أوربية أو حتى تأسيس نقابات فيما بينهم ،
وينص هذا الظهير على عقوبة المخالفين بالسجن والغرامة ولم يقع إلغاء هذه
العقوبات الا في سنة ١٩٥٠ .

والعمال المغاربة يشتغلون في بعض المصانع والذين ينساح في انخراطهم
في النقابات الفرنسية منذ سنة ١٩٤٦ فقط - هم دائما موضوع اضطهاد من
طرف البوئيس والجند ومعرضون لانتقام رؤسائهم الذين لا يترددون في
طردهم .

وينبغي التنبه هنا الى أن الإدارة الفرنسية قدمت مشروعا يرمى الى تخويل
العمال المغاربة باستثناء العمال الفلاحين منهم الحق النقابي ، ولكن لا يجوز

أن يحتلوا أكثر من خمسين في المائة من المتقاعد في مكاتب الاتحادات والجمعيات النقابية . أما الخمسون في المائة الأخرى فيجب أن يحتفظ بها للأوربيين . وقد قدم القصر الملكي مقترحات له ترمى إلى تحويل الحق النقابي لجميع العمال وحتى الفلاحين منهم وإلى إلغاء ما يتعلق بالمنع الراجع لتشكيل المكاتب النقابية . وما هو التصريح الذي أدلى به جلالة الملك لو قد من العمال :

• اني أعطي أهمية عظيمة على منح جميع العمال المغاربة بدون تمييز الحق النقابي . أما اختيار المسيرين فينبغي أن يكون بحرية وبكيفية ديمقراطية بدون تمييز عنصري أو اعتقادي أو جنسي . . وليس في هذا ما يعتبر عنصرياً بل العنصرية هي ما يحتوي عليه مشروع الإقامة العامة التي تفرض خمسين في المائة على الأقل من الفرنسيين في مكاتب النقابات .

ت (الاتفاق الجماعي للشغل)

ان الاتفاق الجماعي للشغل قد عرفه الظهير المؤرخ في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ (مغير بظهير مؤرخ في ١٢ أبريل ١٩٣٩) بأنه « عهدة متعلقة بشرط استعمال مستخدمين أو عمال أوربيين تبرم بين ممثلي طائفة مهنية من هؤلاء المستخدمين أو العمال وبين واحد أو عدة مشغلين يعقدون باسمهم الخاص أو ممثلي طائفة مهنية من المشغلين (الفصل الأول) » .

وينص الظهير المذكور بوضوح على أن ذلك لا يخص سوى المستخدمين والعمال الأوربيين . أما العمال المغاربة فانهم لا يستفيدون من الاتفاقات الجماعية ، بل يضيف الفصل السابع والعشرون أن مقتضيات الاتفاق الجماعي لا تنطبق على الفلاحة وقد أوقف تنفيذ هذا الظهير .

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعادت السلطات إلى الأجور حريتها وأقرت من جديد نظام الاتفاقات الجماعية ويرتكز هذا النظام على الظهير المؤرخ في ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ الذي ينص على الوفاق والتحكيم الإجباريين .

وينص هذا الظهير على أن الاضراب غير مشروع .

وفي حالة نزاع يعرض هذا النزاع على لجنة أقليمية أو مشتركة بين عدة نواح بعين رئيس الناحية أو مدير الشغل أعضاها الفرنسيين . وعند اختلاف اللجنة بين المقيم العام حكمين فإذا استمر النزاع فعلى الحكيم أن يصينا حكما ثالثا .

وكل هذه الأحكام يمكن استثنائها أمام مجلس أعلى .
وهذا القانون غير قابل للتطبيق عمليا لأن الظاهر نفسه ينص على أن مندوب العمال أو المسؤولين النقابيين هم الذين يجب أن يتفاوضوا في شأن الاتفاقات الجماعية مع أرباب العمال وبما أن الحق النقابي غير معترف به للمعارضة فمن المستحيل على أية جماعة من العمال المعارضة أن تتفاوض مع أرباب العمال لأن هؤلاء لا يعترفون لممثل هذه الجماعة التي يقابل مسألتهم غالبا بالرفض ، وكثيرا ما يطردون في الحين من العمل .

والتوفيق والتحكيم مستحيلان كذلك نقص الأسباب إذ أن السلطات ترفض التفاوض مع ممثلي العمال وإذا ما أصر هؤلاء فإن مصيرهم الاعتقال والعقاب بدون محاكمة .

الاتفاق النموذجي :

ونظرا لعدم وجود الاتفاقيات الجماعية فإن العلاقات بين العمال وأرباب العمال تسوى بواسطة اتفاق نموذجي يقسم مقام الاتفاق القانوني العام . وهذا النظام ضمن نظريا تلك الفوائد الاجتماعية الفليقة التي انتزعها العامل منذ سنة ١٩٣٦ ويعدلي هذا النظام صاحب المعسل سلطة مطلقة على العامل فيخوله حتى تغريم العمال وطردهم دون سابق إعلام لاجل خطأ يكون هو وحده الحكم فيه .
وهذا النظام لا يطبق كما هو الحال فيما يخص التشريع الاجتماعي كله إلا في التجارة والصناعة ولا يحترم الا جزئيا في المدن الكبرى التي توجد بها منظمات نقابية ويتوقف تطبيقه على حسن استمداء أرباب المعامل الذين لا سلطة للمفتشين عليهم وإنما هم مكلفون بإقناعهم لا بإجبارهم .

ث) التعويضات العائلية

وتوزع تعويضات عائلية من صندوق التعويضات الاجتماعية المؤسس بظهير

مؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢ وإلى سنة ١٩٤٧ لم تكن التعويضات العائلية تعطى إلا للعملة الأوروبية حسب عدد أبنائهم . أما المغربية فانه لم يقرر لعائلاتهم أي شيء .

ومنذ يناير سنة ١٩٤٨ أصبح بعض طبقات العمال المغربية في التعامل التجارية والصناعية يتمتعون بتعويضات عائلية ، ولكن هذه التعويضات لا تتجاوز أربعة أطفال على الأكثر بينما لا يوجد حد فيما يخص الأوروبيين ويلاحظ نفس الميز المعصري في قيمة التعويضات العائلية .

والعامل المغربي بعيد عن أن يتقاضى نفس التعويضات التي يتقاضاها العامل الأوروبي عن نفس العدد من الأطفال وهكذا ففي سنة ١٩٥٠ كان العامل الأوروبي يتقاضى عن أربعة أطفال : ٢٠٠ فرنك ، بينما لا يتقاضى العامل المغربي عن نفس العدد سوى ألف فرنك فقط .

ومنذ سنة ١٩٥٠ وضع تشريع جديد لا ينصف العامل المغربي الا ظاهرا ذلك أن التعويضات العائلية تزيد أو تنقص بحسب نسبة الأجرة . غير أن العامل المغربي لا يتقاضى كما سبقي - حتى لو كانت له نفس ما للأوروبي من أهلية أجرة مساوية لأجرته .

وفي المجلس الإداري الذي يشرف على صندوق الاعانة الاجتماعية يكون الاعضاء المغربية أقلية دائما أمام الاعضاء الأوروبيين الذين لا يستأون مع ذلك سوى أقلية من العملة .

وها هو مثال حديث لتوزيع التعويضات العائلية وهو يتعلق بشركة الحافلات في مدينة الرباط عاصمة المغرب الإدارية . فهذه الشركة التي تراقبها مصالح البلدية وتعيها لا تخرج من خرق مبدأ المساواة في الأجور عنه تساوي الكفاءات وفيما يلي مجموع التعويضات العائلية الممنوحة لسائقي الحافلات :

السائقون المغاربة

السائقون الأوربيون

٣٦٤	٥٠٧٩٠	لولد واحد
١٠٤٠٤	١١٠٠٣١	لولدين
٢٠١٠٦	١٦٠٨٠٦	لاولاد ٣
٢٠٨٠٨	٢١٠٥٤٣	لاولاد ٤
٣٠٥١٠	٢٦٠٩٦٣	لاولاد ٥
٤٠٢١٢	٣١٠٩٦٣	لاولاد ٦
٤٠٩١٠	٣٦٠٩٦٣	لاولاد ٧
٥٠٦١٢	٤١٠٩٦٣	لاولاد ٨

ينجلى من هذا الجدول أن السائق المغربي لا يمنع عن ثمانية أطفال إلا ٥٠٦١٢ فرنكا أى مبلغا أقل مما يمنحه السائق الأوربي عن طفل واحد • على أنه لا يوجد ما يبرر هذه المعاملة الميئة على الميز العنصرى نظرا لكون العمال بدون استثناء خاضعين لشروط واحدة للاستخدام •

فهل من فائدة فى النص على أن الحافلات التى تقل المغاربة فى الاحياء الوطنية تدر على الشركة من الارباح مبلغا أعظم بكثير مما تدره الحافلات التى تقل الأوربيين فى الاحياء الاوربية المزودة بعربات أنفخ وأريح •

ج (الاجور

والكتاب العام للحماية هو الذى يحدد باختياره الحد الأدنى لاجور العمال حسب سن العامل وجنسيته ورتبته المهنية والمنطقة التى ينتمى اليها ويلحق العمال المغاربة غالبا بالاقسام التى تكون أجورها أدنى الاجور • فلا يطبق اذن المبدأ القائل بتعادل الاجور عند تعادل العمل •

فأجور العمال الأوربيين تفوق أجور العمال المغاربة •

وأجور الرجال أعلى من أجور النساء •

وأجور العمال الفلاحين المغاربة أدنى من أجور جميع أنواع العمال •

وفى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٨ و سنة ١٩٥١ - مارس - ارتفعت نسبة

الزيادة العامة في الاسعار من ١٠٠ الى ٢١٧٩ •
وان الجدول الآتي يبين تطور الاجور والاسعار والقدرة الشرائية :

السنوات	الاسعار	الاجور	القدرة الشرائية
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٥	٣٩٨	٣٧٠	٩٣ في المائة
١٩٤٦	٥٧٧	٤٠٧	٧١ •
١٩٤٧	٨٥٦	٥٣٠	٦٢ •
١٩٤٨	١٥١٥	٨٢٨	٥٤ •
١٩٤٩	١٩١٢	٨٧٠	٤٥ •
١٩٥٠	١٨٢٥	٩٥٠	٥٠ •
١٩٥١	٢١٧٩	١٠٩٥	٥٠ •

وهكذا فإن القدرة الشرائية لا تزال أقل من ٥٠ في المائة مما كانت عليه
سنة ١٩٣٨ •

ولا تعطى الاجور المذكورة الا للعمال الذين يشتغلون في المعامل التجارية
والصناعية • والعمال المغاربة المتسجلين لهذا القسم لا يتمتعون كلهم بهذه الاجور •

ج (العمال الفلاحون

أما حالة العمال الفلاحين المغاربة فانها من أسوأ الحالات • فأجور العمال
لا تسمن ولا تقنى من جوع والقوانين الاجتماعية منعدمة وشروط الحياة
كلها يؤس •

الاجور المطبقة :

السنوات	الاجور اليومية
١٩٤٤	بين ٢٠ و ٢٥ في
١٩٤٥	بين ٢٠ و ٢٥ في

١٩٤٦	بين ٢٠ و ٣٥ ف
١٩٤٧	بين ٣٥ و ٤٥ ف
١٩٤٨	بين ٣٥ و ١٠٠ ف
١٩٤٩	بين ٣٥ و ١٠٠ ف
١٩٥١-٥٠	بين ٣٥ و ١٥٠ ف

أما أجور النساء فإنها لا تكاد تتجاوز الخمسين فرنكا .
ولم تذكر الإدارة الفرنسية إلا منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ في إنشاء هيئة
لتحديد الأجر الأدنى للمسال الفلاحين المغاربة وهذه الهيئة التي ليست سوى
هيئة استشارية - الكلمة الأخيرة ترجع للإدارة الفرنسية - لا تحتوي على شيء
عن العمال الفلاحين وهكذا فإن الأجر الأدنى يحدد هذه المرة أيضا حسب
مصلحة العمرين الفرنسيين .

ومن البديهي أن الطبقات العاملة متبقي فريسة لسوء التغذية ومعرضة
للأمراض بهذه الأجور التي لا تكفل لهم الأقل الجوى والتي تخفض كثيرا من
قيمة قدرتهم الشرائية .

وخلال الحرب الأخيرة صارت حالة هذه الطبقات أفجع وأشد نظرا للميز
العنصري الواقع في توزيع الأربع عشرة مادة الحيوية المنتجة . فبينما كان
للأوربيين الحق في جميع هذه المواد لم يكن للمغاربة الحق إلا في خمس منها .
وحسب الصابون الذي هو مادة ضرورية لحفظ الصحة لم يكن يوزع
بالتسوية بين المغاربة والأوربيين .

وكان نفس الميز العنصري ملحوظا فيما يخص الملابس .
بل أن هذا الميز الجائر كان موجودا حتى بين الأطفال المغاربة والأطفال
الأوربيين .

أما الحوامل من نساء المغاربة فانهن لم يكن يتقاضين أية زيادة ، بينما كانت
المرأة الأوربية لها زيادة في المواد الغذائية والملبوسات .

مدة العمل :

يجبر العمال الفلاحون على الاشتغال ما بين ١٠ الى ١٢ ساعة في اليوم .

العمل الاجباري :

وفي أغلب اسواقى بلزء اعمال الفلاحون بالخدمة عند المعسرين ولا تعرضوا لغرامة والسجن ريدة على الاعمال النذفة المنظمة حوالى أربعة أيام واننى يجبر عليها كل فلاح مغربى سنويا .

القوانين الاجتماعية :

ولا يوجد أى شريع اجتماعى عند العمال الفلاحين فيما يخص مدة العمل والسنة الاسبوعية والاجارة السنوية بأجرة والنحوادث الضرمة والانفساوت الجماعية .

فالمعسر هو الحاكم بأمره فى عياله فلا يؤدى لهم الا أجرة مزدنية ريدة على أنه يحتفظ بهم تحت سلطته المطلقة وذلك بمساعدة الادارة الفرنسية .

د) قمع العملة

وكما أن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابى فهم كذلك محرومون من حق الاضراب فكلما قام العمال المغاربة باحتساب تضامنا مع زملائهم الاوربيين فان الادارة الفرنسية لا ترد فى استخدام أعز سلاح عندها وهو التمتع البوليسى والعسكرى ، وهذا هو ما وقع فى شهر أبريل من سنة ١٩٤٨ فى منساجم الفوسفاط بخربكة حيث ألقى القبض على نحو عدة مئات من العمال المغاربة على اثر قيامهم باضراب فطردت عائلاتهم من منازلها ووقع نفس هذا فى شهرى مايو ويوليه من عام ١٩٤٨ فى مناجم الفحم بجرادة حيث طرد عدة عمال مغاربة وزج بهم فى عياب السجن وكذلك وقع خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ بأسفى (فيما يخص الصيادين) وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ بفضالة .

وفى ميدان التأمين الاجتماعى لا تنطبق تلك القوانين القذيلة الجارى بها العمل الا على العمال الاوربيين فى معظم الحالات وفى النصوص التشريعية نصريح بهذا الجيز وان المستغلين يصفون ذلك ولو لم ينص عليه القانون .

٢) الصحة العمومية

وفىما يخص ما قامت به فرنسا بالمغرب فى ميدان الصحة العمومية يمكن

التأكيد بأنه بعيد عن القيام بالحاجيات الصحية علاوة على أنها تقلمت وحققت
بكيفيات مختلفة حسب عنصر السكان من أوروبيين ومغاربية *

(١) الميز العنصري

فهذه الاعمال عنصرية في جوهرها لان ما أنجز منها للفرنسيين أوسع وأكمل
مما أنجز للمغاربية *

ويتجلى الميز كذلك في ميزانية الصحة العمومية بين المستشفيات الفرنسية
والمستشفيات المغربية ، وها هو مثال يصور الروح المسيطرة على هذا التوزيع *

توزيع فرض ١٩٣٢

(الجريدة الرسمية رقم ١٠٢٧ - فاتح يوليو ١٩٣٢)

المستشفيات الفرنسية	المستشفيات المغربية	المدن
٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	٥٠٠ ٠٠٠ فرنك	مراكش
٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	٨٠٠ ٠٠٠ فرنك	فاس
٥ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	٥٠٠ ٠٠٠ فرنك	مكناس
١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	١ ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك	المجموع

ب (عدم الكفاية

الاعتمادات (١)

بلغت ميزانية الصحة العمومية بالنسبة للميزانية العامة ما يلي :

$$١٩٤٧ = ٥٨ في المائة$$

$$١٩٤٨ = ٦٤$$

$$١٩٤٩ = ٥٦$$

(١) التقرير العام المقدم الى مجلس شوري الحكومة خلال شهر ديسمبر
سنة ١٩٥٠

• ٥٣٨ = ١٩٥٠

• ٥٣٩ = ١٩٥١

فالصحة العمومية ليست اذن مما تهتم به ادارة الحماية أشد الاهتمام ، ففي
الافطار التي مر على التجهيز الصحي فيها عدة سنوات تتراوح ميزانية الصحة
فيها بين ١٥ و ٢٠ في المائة بالنسبة للميزانية العامة العادية .

الاطباء

لم يكن لدى ادارة الصحة العمومية عام ١٩٥٠ أكثر من ٢٠٠ طبيب ، أي
طبيب واحد لكل ٤٥ ألف نسمة وذلك في امدن .
أما في البادية فطبيب واحد لكل ١٢٠ ألف من السكان .
ومما يلاحظ بازاء هذين المائتين من الاطباء يوجد ١٤ ألف من البوليس .

المستشفيات والصحات

من بين الأربعة والثمانين مستشفى وعيادة المذكورة في التقارير الرسمية
يجعل أن نين أن هناك ٦٥ عيادة وأربعة مستشفيات للأوربيين و ١٥ مصحة
ومستشفى للمغاربة .

ومن بين السبعة آلاف سرير الموجودة الآن يخصص الثلث منها للأوربيين .
وهذه المستشفيات المخصصة للمغاربة هي على قلتها خالية في معظمها من
الأدوات ، سيئة التنظيم بالنسبة للمستشفيات المخصصة للأوربيين واستعمال
الحصر بذل الأسرة في المستشفيات المغربية لا يخلو من مغزى .

أما في ميدان مقاومة السل فذا استئينا مستشفى ابن احمد المزود بنحو مائة
سرير ومستشفى وادزم الخاص بالأطفال المغربية فليس هناك أي مصحة للعناية
بالمرضى . أما مصحة آزرو فهي خاصة بالأوربيين وأنها حالة خطيرة اذا علمنا أن
السل يقتل بالأوساط المغربية السيئة التغذية فتكا ذريعا . ففي الدار البيضاء
سجلت عام ١٩٤٦ : ١٣٥٠ من الوفيات بهذا الداء في الوسط الاسلامي ، وقد
أسفر الفحص الطبي الذي أجرى أخيرا بالدار البيضاء عن النتائج الآتية :
المدينة القديمة : ٤٤٦ في المائة من السكان فيهم بواذر السل - عين الشق :
٣٨٢ في المائة - دور القصدير بكاكير سنترال : ٤١٨ في المائة - ابن مسيك
٣٦٤ في المائة .

ان الاحصائيات الرسمية المذكورة المتعلقة ببعض الامراض الشائعة بالغرب قد تكون خالية من المعنى لانها لا تخص سوى التسع عشرة مدينة التي توجد فيها بلدات بينما ثمانية أعشار سكان الغرب بدو ولا شك أن سكان البادية الذين لا يعتنى بصحتهم عناية مجدية تشيع فيهم الامراض والوفيات أكثر مما في المدن .

ولا وجود في البادية لطب اجتماعي ولا لحفظ صحة عمومية ولا فردية ولا علاج عملي رغم سوء التغذية عند سكان البادية ورداءة المعيشة التي الذي يتولد عنه أنواع من الامراض .

ولم يكن في البادية عام ١٩٥١ سوى ١٦ مصحة متقلة و ٢٠٩ قاعة للعيادة وإن الوقاية بدائية جدا غير ناجحة نظرا لانعدام مراكز صحية وقلة الموظفين . والحالة تزداد خطورة في سنوات الجفاف إذ تفكك الأوبئة بأهل البادية فتكا ذريعا فقد هلك من جراء المجاعة والوباء عام ١٩٤٥ أزيد من مليون من المغاربة . وحشي في المدن المجهزة بالمراكز الصحية تضرر الأحياء الآهلة بالسكان من عدم كفاية الوقاية الصحية .

وإن أرقام المواليد والوفيات التي أصدرتها عام ١٩٤٨ المصالح الرسمية الفرنسية في خصوص التسع عشرة مدينة التي فيها بلدات تسفر عن نتائج سيئة .

نسبة الوفيات عند الأوربيين : ١,٥٢ في الألف وعند الأطفال منهم ٨,٤١ في الألف .

وعند المغاربة تبلغ نسبة الوفيات ١٥,٠٨ في الألف وعند الأطفال ٢٨,٣٦ في الألف .

وهذه الأرقام تظهر بوضوح النتائج المحصل عليها في الوسط المغربي وفي الوسط الأوربي وهي تدل على أن وفيات الأطفال المغاربة أكثر جدا وذلك في الحواضر التي توجد فيها عدة مصالح طبية .

فماذا نقول بآثر في البوادي التي لا يوجد فيها مستشفيات ولا مصحات ؟ وإذا أردنا أن نحدد قيمة الاعمال الفرنسية في الميدان الصحي يكفي

أن نلاحظ أن المغرب هو القطر الذي تتفاحس فيه وفيات الأطفال أكثر من غيره. وبعده قطر سيراكيوز الخاضع لحماية الانجليز بنسبة ١٨٢ في الألف (١) وارتفاع نسبة هذه الوفيات بالمغرب يكفي وحده للحكم على عمل فرنسا في هذا الميدان إذ أن نسبة وفيات الأطفال أصدق دليل على حالة السكان الصحية أما ما يؤكده من أن عدد سكان المغرب زاد بثلاثة أضعاف منذ الحماية فلا صحة له .

فالأرقام المتعقبة بهذا المراجعة بين ١٩١٢ و ١٩٣٦ أرقه مربية نظرا لكون معظم جبال الأطلس ومجسوع الجنوب المغربي كان إذ ذاك يقوم الاحتلال ولم يمكن القيام بإحصاء رسمي إلا في شهر مارس ١٩٣٦ . ومن المهم أن نعلم أن إحصاء سكان المغرب تم بموجب أساليب قاسية لأن الإحصاء لم يقع حسب تقديرات فردية ولكن حسب تقديرات تقريية أو تخمينية .

وأخيرا فإن انعدام الحالة المدنية بالنسبة لمعظم المغاربة يجرد التقديرات المتعقبة بازدياد عدد السكان من كل طابع جدوى ومن نلاحظ أن الحالة المدنية لم يبدأ إجراؤها إجباريا إلا سنة ١٩٥٠ إلا أن ذلك كان قاصرا على الموظفين والمستخدمين الذين لهم حق الحصول على تعويضات عائلية . أما ازدياد السكان الفرنسيين فإنه لا يقع بسبب ارتفاع عدد المواليد بالنسبة لعدد الوفيات كما تدل على ذلك البيانات الآتية :

تكاثر عدد السكان الأوربيين بالمغرب

١٩٤٦	=	٣٠٥ ٠٠٠	نسبة
١٩٤٧	=	٣٣٢ ٠٠٠	"
١٩٤٨	=	٣٥٠ ٠٠٠	"
١٩٤٩	=	٣٨٠ ٠٠٠	"
١٩٥٠ (يوليو)	=	٤١٠ ٠٠٠	"

ذلك أن فرنسا فتحت أبواب الهجرة الى المغرب منذ سنة ١٩١٢

(١) حسب المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية في الانظار غير المستقلة (الموجز التحليلي رقم ٥٩٢ المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٨)

وأغلب المهاجرين الأجانب يشجعون على الاستيطان نهائيا في المغرب بسبب ما يحصلون عليه من طرف الإدارة الفرنسية من امتيازات وتسهيلات .
ولا يزال العمل جاريا بهذه السياسة الترابية الى تبيت أقدام الأجانب في المغرب وبلغ عدد الذين يردون على المغرب من المهاجرين الفرنسيين ٤٠٠٠ في الشهر (١)
٤ (حالة السكنى

ان مشكلة السكنى من أعقد المشاكل بالمغرب والذين لم يروا الأماكن المقدرة التي تسمى أحياء القصدير لا يمكنهم أن يشعروا بالحالة المئونة للانسانية التي يعيش عليها مئات الآلاف من المغاربة .
والميزانية العامة لسنة ١٩٥١ لم تخصص أى اعتماد لسكنى المغاربة ومع ذلك فقد رصدت سبعمائة مليون لمصاريف التجهيز .
وقد أسس عام ١٩٤٢ المكتب الشريف للسكنى الذى رأى أن الاهتمام أولا بسكنى الاوربيين هو أشد استعجالا فانصرف لهذه المهمة طوال عامين اثنين واثم تولى الإدارة الفرنسية الا عام ١٩٤٤ أن الوقت قد حان ، للقيام بشئ .
ايضا لفائدة سكنى المغاربة على أن دور القصدير كانت موجودة قبل الحرب الاخيرة وكان وجودها يثير حينذاك مشكلة خطيرة جدا .
وفى على لائحة البناءات المنجزة أو التى هى فى طور الانجاز قبل ١٩٤٢
سكنى الاوربيين = ٢ ٣٨٠ مسكنا
سكنى المغاربة = ٦ ١١٣
وقد كلف بناء ٢٣٨٠ مسكنا للاوربيين اعتمادات قدرها ٢٥ ٩٠٠ ٠٠٠ ٣ فرنك بينما لم يستهلك بناء ٦ ١١٣ مسكنا للمغاربة سوى ١٩١ ٩٠٠ ٠٠٠ ٢ فرنك .

فيكون على ذلك ثمن بناء المسكن الواحد
للاوربيين : ١ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك

(١) ويلاحظ ان الإدارة الفرنسية تشجع الهجرة السرية ، من ذلك أن افواجا من المهاجرين البرتغاليين نزلت بسواحل المغرب خصوصا بالرباط ، والمحاكم التى حولها القانون السلطة لطرد هؤلاء المهاجرين ، اكتفت بفرض غرامات طفيفة عليهم ، مع السماح لهم بالمقام بالمغرب ، وهؤلاء المهاجرون سيصبحون يوما ما فرنسيين من جراء نظام التجنس ..

للمغاربة : ٣٥٠ ٠٠٠ قرتك

• ويجب أن نلاحظ أن مشكلة السكنى لم تحدث عند الجالية الاوربية الا منذ عام ١٩٤١ نظرا لهجرة الاوربيين الى المغرب وتجلب ادارات الحماية عددا متزايدا من موظفي فرنسا حتى فيما يخص الوظائف التي لا تستلزم أى اختصاص وفى دور التجارة والصناعة التي لها صبغة عمومية أو شبه عمومية أو خاصة يقضى العمال المغاربة الاختصاصيون عن المناصب المهمة لفائدة القادمين الجدد وأن تطور عدد أفراد الجالية الاوربية بالمغرب لشاهد بذلك

فبينما لم يكن يبلغ عدد أفرادها عام ١٩٤٦ سوى ٣٥٠ ٠٠٠ اذا بها ترتفع فى شهر يوليو من سنة ١٩٥٠ الى ٤١٠ ٠٠٠
أما فيما يخص المغاربة فإن مشكلة السكنى منجعة اليوم لان الادارة الفرنسية لم تهتم بها الا مؤخرا •

وان عدد سكان أحياء القصدير حسب الاحصاءات الرسمية يبلغ منذ عام ١٩٤٥ : ٣٠٠ ٠٠٠ شخص • وتوجد اليوم أحياء قصديرية حول جميع المراكز الحضرية ففى الدار البيضاء وحدها يوجد خمسة أحياء يحتوى أحدها وهو حى ابن مسيك على نحو ٦٠ ٠٠٠ نسمة

وبدلنا ذلك على سعة وخطورة مشكلة سكنى المغاربة وذلك بصرف النظر عن حالة المدن المغربية العتيقة التي تكاثر فيها العمال المغاربة الذين يرزحون تحت أعباء نفقات السكنى ويمشون أكداسا فى أكواخ موبوءة •

السيطرة الثقافية

وضعية التعليم

كتب م. كولييز عام ١٩٣٠ يقول :

« عند امضاء عقد الحماية وجدنا أنفسنا أمام حالة واقعية إذ وجدنا أمامنا بفلس جامعة الفرويين التي زودت دول الإسلام الأفريقية طوال عشرة قرون بقيادة الفكر والتي لا يزال فيها سبعة طالب مغربي يخصصون في القضاء أو العدالة كما وجدنا أيضا في الحواضر والبادي عددا كبيرا من الكنائس القرآنية يمدعها السلطان والأوقاف أو مطلق الناس بما تحتاج إليه .

نعم وجدنا أنفسنا أمام مجموعة زاهرة بديعة من المدارس كبرى وصغرى تعمل تحت إشراف الأئمة الحنابلة أو تحت خيام البدو » (كولييز في كتيبه « حداثتنا » ص ٢٥٨-٢٦٨) .

وهكذا كان المغرب مجهزا بنظم للتعليم خاص بنشر الثقافة العربية الوطنية وبضمن تكوين الموظفين الضروريين لإدارة البلاد ولم يكن هذا التعليم الواسع الاشارة بطلب سوى محدود لتجديده كما كانت الادارة المغربية نفسها لا تحتاج الا الى تجديد مبادئها متطابقة مع مقتضات العصر .

غير أن سياسة الحماية نجحت في ميدان التعليم في شكل حرب منظمة ضد الثقافة الوطنية وفي شكل تنظيم تعليم عصري يرمي قبل كل شيء الى تكوين موظفين فرنسيين في الميدانين الإداري والفني وأعووان مغاربة ثانويين .

١ (محاربة الثقافة الوطنية

إن المدارس التي نشرتها الثقافة العربية والتي بقيت من النظام الوطني القديم تلاقى حربا من طرف السلطات الفرنسية التي تعرقل تطورها لأجل صيغتها الوطنية مع أن هذه المدارس خاضعة لرقابة المخزن ولا تستمد مواردها الا من أدايات آباء التلاميذ أو اعانتات جلالته الملك أو الأوقاف غير أن أساتذتها بضطهادهم غالبا من طرف ادارة المراقبة الفرنسية التي يؤدي بها استهدافها الى اقبال بعض هذه المدارس .

والرسالة الرسمية الآتية تلتى ضوء كافية على الأسلوب الذى
تعمله الادارة القرنية قصد الاستبلاء على المدارس الحرة واقضاء الموظفين
الذين لا يخلصون لها .

فيك ١٠ أغسطس سنة ١٩٥١

دائرة فيك رقم ٣٣١

الموضوع : الثقة على مدرسة رفاة

رئيس دائرة فيك الى حضرة رئيس ناحية وجدة

بناء على رسالة ادارة المعارف التى وجهتم لى وبناء على ما طلبته شفويا من م.
كونيو (مدير التعليم الاهلى) خلال زيارتى له فى شهر يوليو الفارط انتهى
لعلمكم فيما يلى النتائج الضرورية لاداء اجود الموظفين بمدرسة رفاة للسنة
الدراسة المقبلة :

المدير ١٥ ٠٠٠ × ١٢ = ١٨٠ ٠٠٠ فرنك

١٥ مدرسا ٧ ٥٠٠ × ١٢ = ١ ١٢٥ ٠٠٠ (كذا)

المجموع = ١ ٣٠٥ ٠٠٠ فرنك

ومن جهة أخرى فان الاستحواذ على المدرسة يستوجب اقضاء المدير الحالى
علال بن بوعزة وتعويضه بالسيد العربى دادي الذى هو مخلص لنا . وقد
اقترح على صاحب السعادة المصدر الاعظم قبوله الا أن المصدر لم يجب بعد .
ومن الظنون أنه من يجب . وفى هذه الحالة أياكون من اللائق أن ياتخر هذا
التعويض المقترح الى ما لا نهاية له ؟ ألا يكون من اللائق انتهاء الاستعداد
الذى يديه اليوم الجماعة مالكة المدرسة دون أن تنتظر رجوعها مرة أخرى ؟
اذ لا يعد ذلك من جانبها فى العاجل أو الآجل . ونظرا للبطء الذى يديه
المخزن فان اقضاء علال بن بوعزة يمكن اتخاذه بقرار فى الجلسة التى
سيعقدها الباشا الذى هو موافق على ذلك ويطلب من الجماعة مالكة المدرسة .
وهذا الاجراء يكون بمثابة موافقة على اقضاء علال بن بوعزة لا على تعيين
المدير الجديد الذى هو متوقف على موافقة المصدر أو نائبه . ورغم ذلك يظهر
أنه ينبغى الاستفتاء عن هذه الموافقة .

وماكم على سبيل المثال جملة التدابير المتخذة ضد بعض المدارس الحرة
خلال سنة ١٩٥١

الامكنة	اقفال المدارس	اضطهاد الاساتذة والمؤسسين والتبرعين وأعضاء المجالس الإدارية
أنسور أزرو أكوليسيم أكادير برشميد بركنت بركان بوعرفة بنى ملال تاليمون سازة تندراة	اقفال مدرسة اقفال ثلاث مدارس احتلال المكان وعدم مبنى مدرسة حولت الى اسطبل	اعتقال مدير نفي مدير وأعضاء الإدارة نفي مدير نفي مدير اعتقال مدير نفي المدير والاساتذة نفي المدير الى الصحراء نفي المدير وأستاذين نفي المدير وأعضاء الإدارة اعتقال المديرين ونفي التلاميذ اضطهاد المدير والاساتذة وآباء التلاميذ اعتقال مؤسس اعتقال أحد المديرين اعتقال مدير نفي مدير نفي المدير والاساتذة اعتقال الاساتذة نفي مدير واعتقال أستاذ اعتقال ونفي مدير - اعتقال ٨ من الاساتذة وأعضاء الإدارة
الجديدة الرباط الرماني مراكش مكناس عين اللوح فاس فيكيك	مدرسة أفرغت بالقوة	اعتقال ونفي مدير وأعضاء الإدارة
قصر أولاد سليمان قصر معيز قصبة تادلة سيدي بنور شتوكة	سحب اذن فتح المدرسة اقفال مدرسة اقفال ثلاث مدارس	نفي المدير وأفراد الإدارة اعتقال مدير اضطهاد ونفي المديرين والاساتذة والتلاميذ اعتقال المديرين والاساتذة
وجيدة	اقفال مدرستين	

وان مجرد التفكير في مشروع بناء مدرسة أو فتحها يعتبر من لدن الإدارة

الفرنسية عملاً محرماً مستوجبا لأشد العقوبات . من ذلك أنه في أوائل يوليو اعتقل عدة مغاربة بشنفر بناحية وازادات لأنهم التمسوا الاذن في بناء مدرسة وبعد أن قضوا ثلاثة أشهر في السجن صدر الأمر بنفيهم .
وكثيرا ما تعارض الادارة الفرنسية حتى في إنشاء مدارس حرة جديدة كما حدث عام ١٩٤٧-١٩٤٨ في ميدلت وتغلت والميون (١) وفيكيك والحمام ودرهون .

بل هنالك ما هو أدهى فإن الادارة الفرنسية تعارض في اصلاح أساليب التعليم من ذلك صدور ظهير مؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٣٧ يلزم المدارس الحرة بالانصرار على تعليم المواد الآتية : (الفصل الأول)

- تعليم القرآن واللغة العربية والكتابة بها
- تعليم مبادئ النحو والفقه الاسلامي
- تلاوة الكتب الدينية والمحفوظات الموجودة في نفس الكتب
- الاخلاق والواجبات نحو العائلة .

فمنع بذلك حتى الحساب الذي كان مقررا في برنامج المدارس التقليدية الأكثر تأخرا وينص على افعال كل مدرسة يخبر المفتش بأنها تعلم موادا أخرى غير المواد المنصوص عليها في القانون

وهذه السياسة لا تولى أي اعتبار لأرادة الشعب المغربي وملكه اللذين هما مصممان العزم على تكوين الشخصية المغربية تكوينا يلائم في آن واحد الثقافة الوطنية ومقتضيات العصر . وعدد تلاميذ المدارس التي تنشر التعليم العربي شاهد بهذا الطموح ففي عام ١٩٤٤ قدرها م. كابريل بيو وكان اذذاك مقبلا عاما بالمغرب ب ٢٥٠٠٠٠ (٢) وقد اتخذ عدد من هذه المدارس مظهرا عصبيا وجدد أساليب التعليم رغم ظهير ديسمبر ١٩٣٧ والعراقيل المتزايدة التي يلاقها من الادارة وذلك بفضل التأيد المادي والادبي الذي تحظى به هذه المدارس

(١) راجع تقريرا رسميا لمجلس شوري الحكومة (القسم المغربي دورة فبراير ويوليو سنة ١٩٤٨)

(٢) راجع الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٤ - ونلاحظ أن عدد تلاميذ المدارس التي أسستها ادارة الحماية والتي أساسها اللغة الفرنسية، لم يكن عدد تلاميذها يتجاوز اذذاك ثلاثين ألفا .

من جلالة السلطان سيدي محمد وبفضل الجهود المستمرة التي تبذلها مختلف
طبقات الشعب المغربي .
(٢) مدارس الحماية

ان ادارة التعليم العمومي التي كانت متوطة بموظف مخزني قد جعلت منذ
سنة ١٩١٤ (بمقتضى ظهير خامس أغسطس ١٩١٤) تحت اشراف موظف فرنسي
بخفض عمليا للمقيم العام ويقوم وحده بتسيير جمع المدارس التي أسستها الحماية أما
مندوب الصدر الأعظم في التعليم فقد أصبح منذ سنة ١٩٤٧ يستشار مبدئيا
في القضايا التي تهم المواد الإسلامية في المدارس الخاصة بالمغاربة
وبما أن هذه المواد قد جعلت في النصف الثاني وأن المدارس المخصصة
للمغاربة هي نفسها ثانوية في نظام التعليم التي أحدثته فرنسا بالمغرب يمكن
القول بأن الادارة الفرنسية هي وحدها المسؤولة عن توجيه التعليم بالمغرب
وعن النتائج التي يؤدي إليها .
التوجيه السياسي :

ان اتجاه ادارة التعليم العمومي قد امتاز منذ بداية الحماية بالصيغة التي
أعطيت للغة الفرنسية التي تعتبر اللغة الوحيدة في الثقافة والتعليم .
ويظهر هذا الاتجاه السياسي في المناهج الدراسية والحصص ومواد الامتحان
في ميدان التعليم المغربي وهو يتجلى في ثقافة - ان لم نقل انعدام - المكانة
التي تخول للثقافة الوطنية
ففي المدارس المسماة بالمدارس الفرنسية البربرية والمتنسأة في بعض
المراكز بالبادية يحظر تلقين اللغة العربية طبقا لمبادئ السياسة البربرية التي
ترمي في ميدان التعليم حسب عبارات م . كودفروا دومين (١) نفسه الى
وعزل السكان ، بكيفية اصطناعية . كذا ، مع الاجتهاد في تقريبهم اليها في
ميدان ثقافتهم . ٢ ، ١ .

(١) في أطروحة الدكتوراة حول عمل فرنسا بالمغرب في ميدان التعليم
(جوتنر ١٩٢٨)

(٢) نذكر بأن المغربية يستعملون في الدارجة الى جانب اللهجة العربية
الدارجة لهجات بربرية تشبه اللهجات الفرنسية ، غير ان لغة الثقافة هي
دائما اللغة العربية وحدها

ويحدد نفس الكتاب الطابع السياسي الذي تسم به نفس المدارس فيقول :
« ان المدارس البربرية تمتاز بطابع سياسي وأدبي بارد جدا فقد جعلت
تحت اشراف مصلحة الاستعلامات (هي التي تسمى الآن بإدارة الداخلية)
لتعنيها في مهمتها وهي عبارة عن آلات مسخرة للدعاية الفرنسية وللمحاربة كل
ما هو مضاد لفرنسا » .

« وتوجه هذه المدارس البربرية اتجاها قريبا لذلك وقع اقصاء اللغة
العربية والقرآن اقصاء كلياً منها » .
« ان اللغة الفرنسية - لا اللغة البربرية - هي التي يجب أن نسد مسد
اللغة العربية كلغة متداولة وكلغة حضارة (ص ١١٩-١٢١)

ب) عدم جدوى مدارس الحماية :

وعلاوة على كون التعليم المخصص للمضاربة من طرف ادارة التعليم هو
تعليم يتجه اتجاها مضادا للروح الوطنية فإنه تعليم ناقص عقيم .
فهو ينسم بطابع التفرقة وذلك بتقسيم المدارس تقسيما مضرا بها (ستة
أنواع في السلك الابتدائي) وتنوع المناهج وعدم تماسكها الامر الذي يؤدي
الى نتائج مضرة بالنسبة لعدد التلاميذ المنصوص عليها في الاحصائيات
الرسمية .

من ذلك أنه لم يرشح لشهادة الدروس الابتدائية في شهر يونيو ١٩٥٠
سوى ٢٢١٨ مغربيا بادخال مرشحي المدارس الحرة ولم ينجح من هؤلاء
المرشحين سوى ١١٨٤ تلميذا غير أن هؤلاء الناجحين لا يقبلون في الفصل
السادس الا بعد اداء امتحان الدخول الذي لم ينجح فيه هذه السنة سوى ٥٧٩
تلميذا و ٧٥ تلميذة .

ويجب أن نلاحظ أن عدد التلاميذ الذين سجلت أسماؤهم في فاتح أكتوبر
١٩٥٠ بلغ ١١٤٤٠٧ فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي الخاص بالمغاربة
المسلمين (تقرير حول التعليم العمومي مقدم لمجلس شوري الحكومة في دورة
نوفمبر وديسمبر ١٩٥٠)

وفي عام ١٩٤٨ - ٤٩ لم يكن عدد تلاميذ المدارس الثانوية الاسلامية

سوى ١٩١٥ في المائة من مجموع تلاميذ التعليم الاسلامى .
وتنقسم المؤسسات الثانوية المخصصة للمغاربة كما يلى :
خمس مؤسسات للذكور واثنان للإناث لم تكن تتجاوز في سنة ١٩٤٩ -
١٩٥٠ مستوى الفصل الثالث باستثناء مدرسة مولاي يوسف بالرباط والمدرسة
الثانوية الادريسية بفاس اللتين تؤديان الى القسم الاول للبيكالوريا ويرجع هذا
العقم الى فساد نظام التعليم المغربى وعدم كفاية المعلمين والوسائل المالية .
وهذا العقم يتنافى مع النتائج الملموسة المحصل عليها في معاهد التعليم
المخصصة للاوربيين .

ت) التعليم الاوربى :

ان التعليم الذى يطلق عليه اسم التعليم الاوربى هو تعليم مشابه للتعليم
الجارى به العمل في مدارس فرنسا وبالرغم عن كون هذا التعليم ينفق عليه
من ميزانية الدولة المغربية فقد بقي محصيا زمنا طويلا للفرنسيين وباقي
الاجانب وبعض الاسرائيليين ولم يضع التخفيف من الشروط الخاصة لقبول
التلاميذ المغاربة الا في اوائل سنة ١٩٤٦ اثر اجتماع لجنة التعليم في شهر
يوليو سنة ١٩٤٦ .

ان ١٩٨ مدرسة ابتدائية اوربية (من بينها ١٨ اولية للاطفال) التى كانت
موجودة بالمغرب في شهر ديسمبر ١٩٤٩ تحوى على سلك ابتدائى كامل
وتشر تعليميا موحدا وتتجلى جدواها في النتائج الآتية :
أ) نجح في شهادة الدروس الابتدائية ١١٦٩ تلميذا في يونيو ١٩٤٩
من بين ٣٩٧٠٤ من التلاميذ الابتدائيين .

ب) نجح في امتحان الدخول الى السادسة في اللسيات والمدارس
الثانوية في كل من دورتي يونيو وأكتوبر عام ١٩٤٩ : ١٤٧٤ تلميذ .
أما المعاهد الثانوية البالغ عددها خمسة عشر فانها تهيب للبيكالوريا الفرنسية
بقسميها الاول والثاني وتضم عددا من التلاميذ بلغ نسبته ٢٥ في المائة من
مجموع تلاميذ التعليم الاوربى (١٢٢٠٢ من بين مجموع يبلغ ٥١٩٠٥ تلميذا
بتاريخ نوفمبر ١٩٤٨)

وحفظ المغاربة في هذه المدارس ضئيل جدا ففي عام ١٩٥٠ لم يتجاوز عدد المغاربة ٣٨٠١ تلميذا من بين ٦١١٢٩ تلميذا في المجموع : منهم ١٨١٧ مسلما و ١٩٣٩ اسرائيليا .

التعليم الفني :

ويوجد نفس الفرق بين التعليم الفني الاوربي الذي يراد به تكوين عمال اختصاصيين وبين التعليم الفني المغربي في المدارس الصناعية . وكان عدد التلاميذ في هذين النوعين من التعليم يوزع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على الشكل الآتي :

التعليم الاوربي : ٣٠٣٤ تلميذا من بينهم ٢٨٣ مغربا .
التعليم المغربي : ١٦٦٧ تلميذا من بينهم ٢١٥ من غير المغاربة .
والى القارىء على سبيل المثال نتائج هذا التعليم الفني عام ١٩٥٠ :
عدد الناجحين في مختلف الشهادات الصناعية والفنية

الناجحين		غير المغاربة	نوع الشهادة
المغاربة	الاسرائيليون		
٠	١	٣٠	البروفى الصناعى
١٥	٢	٧٠	البروفى التجارى (القسم الاول)
٠	١	١٧	البروفى التجارى (القسم الثانى)
١٦	٢٨	٢٧٩	الكفاءة الصناعية
٠	٠	٥	البروفى المهنى
١	٠	١٣	البكالوريا الفنية (القسم الاول)
٠	٠	١٠	البكالوريا الفنية (القسم الثانى)
٦	٩٠	٢٧	شهادة التعليم الصناعى

والى تاريخ أكتوبر ١٩٤٥ كانت مختلف المدارس الصناعية أو الفنية ملقحة حسب نوع تلاميذها ودرجاتهم أما بمصلحة التعليم الاوربي الابتدائى والناوى

(١) راجع تقرير التعليم العصرى المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى
دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٥١

وأما بمصلحة التعليم الاسلامي وكان من المأمول نظرا لتركيز مختلف المعاهد في مصلحة واحدة ، ونظرا لحاجيات البلاد الملحة أن يجدد نظام التعليم الفني على أسس منطقية من حيث الفائدة والعدد .

غير أن مختلف أنواع المعاهد احتفظت مع الأسف بميزانها الأصلية .

وهكذا فالى جانب تعليم صناعي وفني أوروبي منسجم بتلام مع مقتضيات الاقتصاد المصري لا يزال نجد فيما يخص المغاربة المسلمين مدارس بدوية ، ومدارس صناعية تلقن لتلاميذ صغار لم يتجاوزوا بعد الطور الابتدائي مبادئ الفلاحة أو الحرف التي لا يستفيدون منها أية فائدة ولا نحوي أية مدرسة ثانوية اسلامية على قسم فني مشابه للأقسام الملحقه بالمعاهد الثانوية الاوربية .

فلماذا لا يشترط في كل تعليم فلاحى أو فنى الحصول على القسم الابتدائي ؟ ولماذا لا يزال يمنح تلاميذ المدارس الصناعية الاسلامية شهادات صناعية ليست لها سوى قيمة بسيطة فى ميدان التشغيل ؟ (١)

ث) اعتمادات الميزانية

والى حد السنين الأخيرة كان من السهل الانتباه الى هذه السياسة الخصرية بمجرد تصفح ميزانية التعليم اذ كانت اعتمادات التعليم الاوربي والمغربي تسيطر كل منهما على حدة .

فنحن نجد مثلا فى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٨ أى فى العهد الذى لم يكن لادارة الحماية أن تتعلل لابانتغالها فى اقرار الامن بالمغرب ولا

السنة	التعليم الاوربي	التعليم الاسلامي
١٩٣٤	١٣٦ ٥٧٢ ٥٦	٩٥٠ ٣١٠ ١٩
١٩٣٥	٣٥٠ ٩٢٨ ٥٦	٣٩٠ ٠٠٦ ١٨
١٩٣٦	٦٩٠ ٩٤٣ ٤٨	٣٩٠ ٢٨٠ ١٥
١٩٣٧	٠٠٠ ٣٤٠ ٥٤	٢٣٠ ٩٩٦ ١٧
١٩٣٨	٦٨٠ ٩١٦ ٥٥	٦٧٠ ١٨٥ ٢١

(١) تقرير ميزانية التعليم العمومي المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٤٩

بحانة الحرب (٢)

أما اليوم فإن الاعتمادات تسطر دون بيان كيفية توزيعها ولكن الاحصائيات الأخيرة والنتائج المذكورة أعلاه تبين أن التعليم المنظم بالغرب من طرف الحماية الفرنسية كان وما يزال نظاما عنصريا في جوهره .

مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ (مقدره بصلايين الفرنك)

المصالح	الموظفون	المواد	المجموع	المقدر المائوي بالنسبة لميزانية التعليم	اعتمادات البناء الجديدة	المقدر المائوي بالنسبة لمراقبة ادارة المعارف
المصالح المركزية التعليم العالي والمصالح الملحقة به	٦٨	١٨	٨٦	١٠١٢		٠.١٠
التعليم الاوربي :	٨٤	١٤٩	٢٣٣	٤٠٩٤	٣٣٢	٨٠.٠
(١) الثانوي	٨٣٦	١٠٢	٩٣٨	١٩٠١٨	١٣٢	٤٠٥٥
(٢) الابتدائي	٨٩٠	٩٣	٩٨٣	٢٠٠٨٣	٥٥٥	١٩٠١٤
التعليم الفني	٢٩٣	٧٦	٣٦٩	٧٠١٢	٤٦٥	١٦٠.٣
التعليم الاسلامي	١٥٦٠	٣٦١	١٩٢١	٤٠٠٧١	١٤١٨	٤٨٠١٠
التعليم الاسرائيلي (١)		١٨٨	١٨٨	٤٠٠	٩٥	٣٠٣٨
المجموع	٣٦٣١	٩٨٨	٤٦١٩	١٠٠٠٠٠	٢٠١٠٠	١٠٠٠٠٠

واذا أردنا أن ندرك كيف توزع هذه الاعتمادات بين مختلف أنواع التعليم بالنسبة الى عدد تلاميذ كل عنصر من عناصر السكان وجب أن نبحت عن معدل ما يصرف عن كل تلميذ .

فلتخذ كأساس لتقديرنا عدد التلاميذ المسجل في أكتوبر ١٩٥٠ :

ففي التعليم الابتدائي والثانوي الاوربي : ٥٣٧٥٩ تلميذا .

(٢) راجع الجرائد الرسمية للحماية ويوجد نفس الميسر العنصري في اعتمادات بناء المدارس الجديدة فمن ذلك أنه في مشروع القرض لسنة ١٩٣٢ خصصت للبناء : ٦٧٦ ٠٠٠ فرنك مقسمة كما يأتي :

للتعليم الاوربي ٩٩ مليوناً وللتعليم الاسلامي ٤٥ مليوناً فقط

(١) أما الموظفون بالمدارس الاسرائيلية فانهم يتقاضون اجورهم مباشرة من الرابطة الاسرائيلية

وفي التعليم الفني (يوجد من بينهم ٣٠٠١ من غير المغاربة) : ٣٤٤١ تلميذا
 وفي التعليم الابتدائي والثانوي المخصص للمغاربة : ١١١٥٠٦ تلميذا .
 ويستنتى من هذه المقارنة كل من التعليم العالي والتعليم الاسرائيلي .
 فإذا اعتبرنا ما ذكر كان المصروف السنو عن كل تلميذ :
 ٣١٤٢٥ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي الاوربي .
 ١٠٧٢٣٦ فرنكا فيما يخص التعليم الفني .
 ١٦٧٩٠ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي الاسلامي .
 وإذا رجعنا الى معدل المصروف السنوي لسنة ١٩٥٠ وجدنا أنها تبلغ فيما
 يخص كل تلميذ :

٣٣٠٠٠ في التعليم الاوربي .

٧٠٠٠ فرنك في التعليم الفني .

١٨٠٠٠ فرنك في التعليم الاسلامي .

وهكذا فان ما ينفق على التعليم الاوربي بالنسبة لما يصرف على التعليم
 الاسلامي دليل واضح على ما نبذه ادارة المعارف من جهود في فرعي التعليم (١)
 (٣) التعليم الحر

وتلاحظ هذه الصيغة المصرية حتى في ميدان التعليم الحر المصري الذي
 يرتكز حتما على تعليم انجليزية والذي هو وحده المسموح به من طرف ادارة
 المعارف التي تخضعه مراقبتها فيما تهج الادارة سياسة المبر حتى بين المغاربة
 أنفسهم .

وبينما توجد عند الحالية الاسرائيلية المغربية مدارس حرة تابعة للرابطة
 الاسرائيلية (تحتوي بتاريخ اول أكتوبر سنة ١٩٥٠ على ٣٠٢٦٩ تلميذا بادخال
 التلاميذ المسجلين في المدارس الرسمية وتقاضي من امتيازاتية المغربية اعانة بلغت
 فيما يخص سنة ١٩٥١ : ١٥٦٠٠٠ فرنك) اذا بأغلبية المغاربة لا يوجد
 لديهم سوى ست مدارس ابتدائية من هذا النوع لانكاد تحتوي على أكثر من
 ٢٠٠٠ تلميذ (٢) .

(١) تقرير ميزانية التعليم المقدم الى مجلس شورى الحكومة في دورة

نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٠

(٢) ولغاية تاريخ ١٩٤٣ لم تكن توجد سوى مدرسة حسرة عصرية

واحدة مآذون لها منذ سنة ١٩٣٤ .

ولم تفكر الإدارة في منح إعانات للمدارس الحرة العربية الخاصة لمراقبة المخزون والتي تضم كما تقدم أغلبية التلاميذ المغاربة (٢٥٠٠٠٠٠ تلميذ) ولم تمنح هذه المدارس إعانة قدرها خمسون مليون فرنك إلا بعد الحاح من طرف المخزون ومجلس شورى الحكومة بمناسبة تحضير ميزانية سنة ١٩٥٠ . وقد رفعت هذه المنحة عام ١٩٥١ الى ٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ولكنها لم توزع لغاية هذا التاريخ - سبتمبر - نظرا لمعاكسة الإدارة الفرنسية التي تسعى في التدخل في عملية التوزيع لتتمكن من استثناء بعض المدارس التي تريد أن تقضي عليها .

ويحظر جميع المكتبات لإعانة هذه المدارس وحتى التبرعات الدينية تصبح إجراما إن كان المقصود منها تسديد عجز هذه المدارس الحرة (١)

٤ (التعليم واعداد الموظفين المغاربة

فهذا المجهود الذي يبذله الشعب المغربي لنشر الثقافة الوطنية واعداد الموظفين الذين تحتاج اليهم البلاد بعيد من أن يحظى برعاية الإدارة الفرنسية وتشجيعها مع أن تسيطر الإدارة في توسيع التعليم المغربي لا يحتاج الى برهان . وإذا كان الاطفال الأجانب الذين هم في سن الدراسة يجدون أول ما يفدون على المغرب مقاعد في المدارس التي خصصتها لهم الإدارة فليس الامر كذلك بالنسبة لاطفال المغاربة .

فالتعليم الذي تخصصهم به إدارة المعارف هو تعليم فاسد ومناف للمطامح الوطنية زيادة على أنه ضئيل وغير كاف .

فقد بلغ عدد التلاميذ في شهر أكتوبر حسب الإحصائيات الأخيرة التي أصدرتها إدارة المعارف باستثناء طلبة التعليم العالي) : ٢٠٥٨٠٥ من التلاميذ بينهم كما يلي :

٦١٢٩ من التلاميذ الأوروبيين .

١١٤٠٧ من التلاميذ المغاربة المسلمين .

(١) من ذلك أنه حكم في السنوات الأخيرة على مديريين تلقوا إعانات بمناسبة عيد الأضحى وإبتداء من عام ١٩٥٠ منعت هذه التبرعات منعاً باتاً واشتد القمع في شأنها

٣٠٢٦٩ من التلاميذ المغاربة الاسرائيليين •

واذا قارنا بين هذه الأرقام وبين عدد الاطفال الذين هم في سن الدراسة بالمغرب (ما بين ٦ و ١٤ عاما) حسب الاحصائيات الصادرة في أول مارس سنة ١٩٤٧ (عن الكتبة العامة للحماية) نجد ما يأتي :

١٨٢٦٢٥٣ من الاطفال المغاربة المسلمين •

٣٩٣٩٢ من الاطفال المغاربة الاسرائيليين •

ويتبين لنا أن النسبة المثوبة من المغاربة المسلمين لا تكاد تتجاوز ٧ر٥ في المائة (وذلك بقطع النظر عن الزيادة المطردة في عدد الاطفال البالغين سن الدراسة) ويمكن أن نستخلص من هذه المقارنة النتيجة الآتية :

وهي أن عدد الفصول المخصصة للاوربيين تكاثر بحسب تكاثر الاطفال البالغين سن الدراسة من الاوربيين وأن المجهود الذي تبذله ادارة المعارف في هذا الباب يرمى الى ضمان تعليم جميع السكان غير المغاربة •

وان زيادة عدد التلاميذ خلال السنتين الدراسيتين الاخيرتين (١٩٤٩ - ٥٠ و ١٩٥٠ - ٥١) لا تكاد تتجاوز ١ر٥ في المائة •

واذا اتخذنا المعدل السنوي كأساس لعدد التلاميذ في المدارس التابعة لادارة المعارف أمكننا أن نؤكد بدون مبالغة بأن الاطفال المغاربة لا يمكنهم أن يجدوا التقاعد الكافية قل مائة وعشرين سنة (بصرف النظر عن الزيادة التي تقع سنويا في عدد السكان المغاربة وهي تقراوح بين ٢٥٠ر٠٠٠ و ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة والتي تؤدي الى الزيادة في عدد الاطفال الواصلين الى سن الدراسة (١) أما المدارس التي تسمى بالمدارس القروية المشار اليها في الاحصائيات الرسمية فليس لها من المدرسة سوى الاسم •

ذلك أن مستوى برامج المدارس القروية التي تشتمل على عدد كبير من التلاميذ (١٨ر٠٠٠ تلميذ عام ١٩٤٩) لا يكاد يتجاوز المرحلة الاولى من التعليم الابتدائي • أما مدارس البادية فيمكننا أن نؤكد استنادا الى قيمة برامجها أن هذا النوع من التعليم يعرقل تطور الشبان المغاربة في البادية حتى فيما يرجع للمهن

(١) تقرير ميزانية ادارة المعارف المقدم الى مجلس شوري الحكومة خلال

دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠

التقليدية وإذا كان سكان البادية يفرون من هذا النوع من التعليم فما ذلك إلا لفقر البرامج ولانعدام اللغة العربية التي استعصى عنها بالأعمال البدوية (٢) • أما فيما يخص المنح فيكفي أن نعرض اللائحة الآتية التي بها مقارنة بين الاعتمادات حسب التلاميذ - (١) •

نوع التعليم	عدد التلاميذ	اعتمادات المنح
التعليم الاسلامي	١١٤ ٤٠٧	٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠
التعليم الاوربي	٦١ ١٢٩	٥٦ ٨٠٠ ٠٠٠
التعليم الفني :		
١ (المقاربة المسلمون	١٧٤	
٢ (الاوربيون	٣ ٠٠٦	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠

وبالجملة فإن ١٣ في المائة من الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ هي التي خصصت للتعليم في مقابل ١٥ في المائة خصصت للشرطة (إذ أن الشرطة ومختلف مصالح الامن تستهلك وحدها ما يقرب من ٤٤ في المائة من ميزانية التجهيز) وهذه المصاريف تقسم بين التعليم الاسلامي والتعليم الاوربي •

وفي هذه السنة - ١٩٥١ - يبلغ عدد التلاميذ ٦١١٢٩ بينما يبلغ عدد الاطفال البالغين سن الدراسة ١٨٢٦٩٢٥٣ أي أن ٧ في المائة فقط نجد مقاعد لها بالمدارس • ومن المفيد أن نذكر أن مصاريف الحماية يتحملها الشعب المغربي بالخصوص لأنه يؤدي حسب ميزانية ١٩٥١ ، ٩٤ في المائة من الضرائب غير المباشرة و ٩٠ في المائة من الترتيب الذي يؤدي فيه الفلاح المغربي ٢٤ في المائة أكثر من المعمر الاوربي •

وفي بعض الاقطار المحررة أخيرا من الاستعمار بلغت الاعتمادات المخصصة للتعليم ٤٠ في المائة من ميزانيتها •

وهكذا يزول الالتباس الرامي الى حمل الناس على الاعتقاد بأن الاعتمادات الخاصة بالتعليم في المغرب تبلغ ٢٠ في المائة (٢) •

فمشكلة التعليم اذن في المغرب لانزال كما كانت ولا يمكن أن يتم حلها تحت

(٢) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(١) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(٢) التقرير المذكور

نظام الحماية الذي تنجبه فيه الجهود كلها الى العناية بالأطفال الفرنسيين والذي يأبى إلا أن يظل المغرب في حجر دائم .

وقد اقترح حل معقول عام ١٩٤٦ على الادارة الفرنسية التي لم ترد أن تعيره أدنى النفات ، وهذا الاقتراح قدمته لجنة التعليم التي انعقدت في الإقامة العامة بطلب من جلالة السلطان وكانت تألف من كبار أساندة الجامعة الفرنسية وأساندة المغرب .

وفيما يلي المبادئ التي ينشئ عليها ميثاق التعليم الذي وضعت هذه اللجنة :

- ١ - التعليم الابتدائي الاجباري لجميع المغاربة ذكورا واناثا .
- ٢ - المصيفة المغربية للتعليم مع جعل اللغة العربية هي الأساس واللغة الفرنسية لغة ثانوية .
- ٣ - مجانية التعليم في المدارس الرسمية .
- ٤ - توحيد برامج التعليم الابتدائي في جميع نواحي المغرب .
- ٥ - حرية التعليم في جميع مراحله وفروعه مع تقييد ذلك بنظام خاص يسن فيما بعد .
- ٦ - حرية انخراط المغاربة في جميع مؤسسات التعليم بالمغرب (١) .

الإذاعة :

ان المؤسسات الثقافية التي يمكن للشعب أن يعتمد عليها لتمجيد بشر التهذيب بين أفرادها تخضع لمراقبة صارمة من طرف الادارة الفرنسية التي تسخرها في سياستها العامة .

وهذه حالة الإذاعة بالخصوص فالبرامج المخصصة فيها للمغاربة غير كافية ولا قيمة لها اذا قورنت بالبرامج الخاصة بالمستمعين الفرنسيين ، فالإذاعة في المغرب تصرف جهودها على الاخص في الدعاية الصادرة عن المصالح السياسية التابعة للإقامة العامة وهي بمثابة سلاح قوي لتفكيك الوحدة المغربية بواسطة الاذاعات المنظمة بمختلف المهنجات وذلك قصد الاضرار باللغة العربية .

(١) أكدت جامعة التعليم الفرنسية هذه النتائج . .

وفيما يخص السينما ترافق الأفلام العامة مراقبة دقيقة لجميع الأفلام ،
وبالأخص الأفلام العربية التي من شأنها أن تساهم في تهذيب الشعب المغربي ،
ونذكر على سبيل المثال أن التبريط المصري ، الجنرال لاشين ، قد منع في بعض
المدن المغربية .

كما أن فيلم ، فتح مصر ، منعه إدارة الداخلية الفرنسية في الدار البيضاء
في شهر أكتوبر ١٩٥١ . وأغلب الأفلام الفرنسية حول المقاومة محرمة وكل
فيلم يظهر فيه جلالة السلطان أو أعضاء عائلته يراقب مراقبة شديدة ولا يؤذن فيه
إلا بالقليل .

من ذلك أن فيلم رحلة صاحب الجلالة الى طنجة سنة ١٩٤٧ قد منع عرضه
داخل المغرب . وكذلك فيلم حول حفلات عيد العرش لسنة ١٩٤٨ فقد منع في
معظم المدن المغربية .

خرق حقوق الانسان

أولا - الميثاق العالمي لحقوق الانسان المقرر من طرف الجمعية العامة لهيئة

الامم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم
وإنساويهم في الحقوق التي لايجوز تفويتها هو أساس الحرية والعدالة والسلام
في العالم ونظرا لكون انكار حقوق الانسان والاستهانة بها قد أدت الى ارتكاب
أعمال وحشية تثير الضيق الانساني .

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم
يتمتع فيه البشر بحرية القول والاعتقاد ويحررون فيه من الارهاب والفاقة .
ونظرا لانه من الضروري أن تكون حقوق الانسان محمية بنظام قانوني
حتى لا يضطر في نهاية الامر الى أن يتجىء الى التمرد ضد الطفيلين والظلم .

اعانة الجمعية العامة

المادة الأولى - جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق

المادة الثانية - كل انسان يمكنه أن يستظهر بجميع الحقوق وبجميع

الحريات الممننة في هذا التصريح دون أي تمييز وخصوصا بالعنصر أو اللون
أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل
الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر

وزيادة على ذلك ينبغي أن لا يقع أي تمييز مبني على نظام سياسي أو قانوني
أو دول سواء كانت هذه البلاد أو المنطقة مستقلة أو تحت الوصاية أو غير
مستقلة استقلالا ذاتيا أو خاضعة لتحديد، اس بسيادتها

ثانيا - الحريات العامة بالمغرب يجب أن لا يكون للأجانب في المغرب من

الحريات أكثر مما للمغاربة أنفسهم وذلك بقطع النظر عن التدابير التي تحد

عادة من حرية الأجانب ولكن مثل هذه المساواة الواقعة منضوق حقوق الإنسان ومفهومها تتألف مع نظام الحماية المبني على الميز العصري والسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيظهر من المفيد إذن أن تثبت بآنا مماثلاً لمختلف النقط التي تبين أنها حالة الفرنسيين والأجانب الآخرين حالة المغاربة في هذا الشأن .

أ) الحرية الشخصية وأمن الأشخاص

ان الضمانات التي يكفلها القانون للفرنسيين وبأفي الأجانب لتشمل المغاربة إذ من المعلوم أن المحاكم الفرنسية بالمغرب هي وحدها التي تطبق قانوناً جنائياً وقانوناً للتحقيق الجنائي أمام المحاكم المغربية فليس لربا قانون يقيد بها فهي تحكم بما يتفق لها أن تحكم به وقد قال نقيب المحامين نيجل : أن خاصية هذا النظام هي الاستخفاف الزام بالحرية الشخصية فالغربي معرض للسجن في كل حين ، وزيادة على ذلك فإن ما تصدره الإدارة من عقوبات الاعتقال أو الإقامة الاجباري أمر جار به العمل كغير الوقوع على أن هذه التدابير لا تطبق إلا على المغاربة وهي تصدر عن السلطات الفرنسية مباشرة أما قاعدة عدم انتهاك حرمة الأشخاص أو المنازل أو الرسائل الخاصة فلا تطبق بالمغرب إلا فيما يخص الفرنسيين والأجانب الآخرين .

ب) حرية التجول

ان حق التجول بحرية داخل البلاد وكذلك حق مغادرتها للتوجه الى بلاد أخرى غير مقترن بها للمغاربة ويجب الحصول على التأشيرة فزيادة على الجواز لمجرد التنقل من منطقة مغربية الى منطقة مغربية أخرى وحتى في داخل منطقة النفوذ الفرنسي يجب الحصول على إذن مكتوب للتنقل من ناحية الى أخرى أما الاجراءات المتعلقة بالجواز والتأشيرة والأذن الكتابي فهي من اختصاص الإدارة الفرنسية وحدها وتسليم تلك الاوراق موكول لمنسبتها وهواها ويجب التنبه هنا الى أن هذه المراقيل تخص المغاربة وحدهم دون الفرنسيين الذين لهم كامل الحرية في التجول داخل القطر المغربي

ان ستارا حديديا محكما يفصل بين المغربى وبقية العالم فاذا استطاع
المغربى أن يحصل على جواز فهو مع ذلك لا يستطيع معاداة منطقة النفوذ
الفرنسى الا باذن من السلطات الفرنسية المحلية فى شكل تأشيرة للخروج ،
وهذه التأشيرة لا يمكن أن تعطى فى الغالب الا لمن ينوى الذهاب لفرنسا .
وهناك بفرنسا تتبع المغربى العراقل المصوبة لحربة تجوله فهو مثلا
لا يحصل على تأشيرة الدخول لسويسرا أو بلجيكا الا اذا أدلى بتأشيرة الخروج
التي تمنحه اياها ادارة الشرطة الفرنسية بفرنسا .

ج) حرية الشغل

ان حرية الشغل لم تنظم وتحقق الا للفرنسيين والاجانب الآخرين وهذا
التنظيم يكفل لتساؤلهم ومنهم الضمانات الكافية .

وتكاد حرية الشغل تكون منعدمة فيما يخص العمال الفلاحين المغاربة
فزيادة على نظام الخدمة الاجارية الذى يفرض على كل بدوى مغربى أن
يشغل مدة أربعة أيام لمصلحة الادارة فان آلافا من الفلاحين يجبرون على ترك
حقولهم للقيام بنوع من الاشغال الشاقة لفائدة المراقب الفرنسى أو القائد أو
المعمرين المجاورين لهم .

وتشير هنا على سبيل المثال الى أنه صدر الحكم بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١
بأمر من السلطات الفرنسية على اثنين وعشرين تاجر مسلم بالرباط لأغلاقهم
متاجرهم يوم الجمعة الذى يقضيه المسلمون عيدا والذى اختاره هؤلاء التجار
لعطلتهم الأسبوعية . هذا والحالة ان لكل من اليهود المغاربة والاوربيين الحرية
فى اغلاق متاجرهم أيام السبت والاحد .

د) حرية الاجتماع وحق المظاهرات العامة

ان هاتين المسألتين تخضعان بالمغرب لنظام حالة الحصار ولا ينبغي الاعتقاد بأن
هذا النظام موجود بصفة استثنائية فقد أعلنت حالة الحصار بالمغرب أولا بأمر من
الجنرال القائد الأعلى لجيوش الاحتلال بالمغرب بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
وبقى هذا الأمر نافذا الى سنة ١٩٣٦ ثم جدد بقرار من النقيب العام القائد الأعلى
للجيوش فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولا زال هذا القرار معمولاً به بل صدر

تطبيقاً له أمر جديد بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٥ وقد وقع تعديله في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٧ وهو الذي تنظم الآن الاجتماعات العامة والخاصة بمقتضاء

وينص على أنه :

• لا يمكن أن يعقد اجتماع عام أو خاص إلا باذن سابق من السلطة العسكرية بعد أخذ رأى سلطة المراقبة المحلية في الموضوع .
• ويجب أن يكون طلب الاذن موقفاً عليه من طرف شخصين مقيمين بالمدينة التي سيقع فيها الاجتماع وأن يوجه للسلطة قبل الاجتماع بمسابقة وأربعين ساعة وللفرنسيين وخدمهم الحق في إلغاء الحظب خلال الاجتماعات العامة والخاصة ولا تستعمل فيها إلا اللغة الفرنسية وحدها .

يمكن منع المغاربة من التدخل الى مدة الاجتماع .
• ويمنح هذا الاذن على أى حال للفرنسيين ويرفض بناءاً للمغاربة .
• ويعاقب على مخالفة هذه الندابير بما هو منصوص عليه في باب المخالفات لأوامر السلطة العسكرية بالسجن من سنة الى ٥ سنوات وبغرامات متفاوتة .
• ان هذا النظام انبني على حالة الحصار يلقي تملأ حرية المظاهرات العمومية حيث أنها ممنوعة منها بناءاً كما ينضج ذلك مما تقدم ويقيد الحريات العامة بقبود خطيرة ويخضع الاجتماعات الخاصة لنفس النظام المطبق على الاجتماعات العامة .

هـ) حرية الصحافة

يقوم نظام الصحافة بالمغرب على تشريع مشبع بروح الميز العنصرى ومضاد للديمقراطية فيما يخص المغاربة :

١) الاذن قبل الصدور

يكفى الاجاب بالمغرب أن يقدموا مجرد تصريح قبل اصدار جريدة أو مجلة دورية بينما يشترط على المغاربة الحصول على اذن قبل الاسدار (الظهير المؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

ويمكن في كل آن إلغاء قرار الاذن

أضف الى ذلك المراقيل التي تحول دون حرية الاخبار فقد بشى العمل جاريا بالرقابة السياسية التي تبشر قبل الطبع الى أول غشت سنة ١٩٥١ • وقد كانت أحدث منذ ١٨ أكتوبر ١٩٣٧ وكانت هذه الرقابة تشوه أو تحذف الافتتاحيات والتعليق على السياسة العامة التي تنتهجها فرنسا بالمغرب وكانت لا تترك أى خبر يتعلق بالمظالم والتعديلات المرتكبة نحو السكان المغاربة من لدن السلطات المحلية وكثيرا ما كانت تشوه أو تحذف حتى المقالات الأدبية أو التاريخية المعدة لتهذيب الجماهير المغربية وتقيفها ومنسل ذلك كان يصيب المنقولة عن الصحف الأجنبية وحتى الفرنسية منها كما كانت مصالح الرقابة الفرنسية لا تتردد في حذف البلاغات الصادرة عن الكتابة الخاصة بخلافة ملك المغرب •

واسدار جريدة أو مجلة دورية بلغة غير اللغة العربية يستلزم بمقتضى المادة ٨ من ظهير ١٩١٤ أن يكون المتصرف المسؤول فيها شخصا أجنبيا بحيث اذا أراد مغربي أن يصدر في بلاده جريدة بغير لغته فانه لأمناص له من اللجوء الى أجنبى •

أما الصحافة الصادرة فى الخارج فيمكن منع ترويجها داخل المغرب ، كما يمكن منع نشر وترويج الصحف الصادرة فى المغرب بالعربية أو العبرانية بقرار خاص يصادق عليه المقيم العام (المادة ١٦ من الظهير المؤرخ فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤ وفى سنة ١٩٤٨ كانت لائحة المطبوعات المنسوعة تتجاوز ١٢٠٠ وكان الادارة الفرنسية بالمغرب لم تكف بهذه التدابير الجافية فتخذت فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٥ القرار الوزاري الذي ينص على ما يلي :

لا بد من اذن مصلحة الانباء العامة لاستيراد جريدة أو نشرة دورية أو منشور أو بلاغ أو نشرة أخبار أو اعلان منسوخ بالمطبعة أو على ألواح حجرية أو آلة كتابية وكذلك النظائر والنسخ المحصل عليها بأية وسيلة كانت كما لا بد من نفس الاذن لطبع ما ذكر أو توزيعه أو عرضه أو عرضه للبيع أو اشهاره أو اذاعته والاذن المذكور واجب فى حق أى شخص أراد أن يقوم بالأعمال المذكورة فى أى مكان كان أو على أية صورة •

لا صحة لما يقال من أن التشريع المتعلق بالجمعيات في المغرب هو نفس التشريع الجاري به العمل في فرنسا فإن حرية الرأي موفورة ومكفولة للجميع بفرنسا والمعارضة معترف بوجودها محترمة والأحزاب السياسية تتأسس وتباشر أعمالها بحرية ما دامت هذه الأعمال لا تنس مساسا فعليا أمن الدولة ، ينسأ الأمر على خلاف ذلك في المغرب حيث تنشأ الأحزاب الفرنسية وترعرع بكل حرية في حين أن الأحزاب السياسية المغربية مضطهدة معرضة في كل حين إلى تدابير قاسية لأن نظام الحماية لا يقبل معارضة ولا ينقض الطرف الأعلى الذين يساندونه .

وفيما يتعلق بالجمعيات في فرنسا يقرر قانون سنة ١٩٠١ حرية تأسيسها فهي استطاعة كل جمعية أن تتأسس بدون أي إجراء وريادة على ذلك فإن القانون المشار إليه يذهب إلى إثبات الصفة المدنية والشخصية لحق تأسيس الجمعيات فيعطى للسلطة القضائية وحدها حق حلها وفي المغرب نظم حق تأسيس الجمعيات بالظهير المؤرخ في ٢٤ ماي سنة ١٩١٤ الذي وقع تعديله بظواهر أخرى .

(هـ) الإذن قبل التأسيس

لا يمكن أن تؤسس أية جمعية أو يدخل عليها أي تغيير بدون إذن من الكاتب العام للحماية (المادة ٢ و ٣ من الظهير المؤرخ في ٢٤ ماي سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ .

وكل جمعية تنشأ أو تقوم بنشاط ما بدون إذن يقع حلها أما بقرار وزاري وأما بحكم قضائي وبحكم على رؤسائها بغرامة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ فرنك و ١٦ ألفا ويمكن مضاعفتها إذا تكررت المخالفة .

وفي حالة الاحتفاظ بجمعية غير مأذون لها ووقع حلها وكذلك في حالة إعادة تأسيس تلك الجمعية تتراوح العقوبة ما بين ١٠٠ و ٥٠٠٠ فرنك ويضاف إليها عقوبة السجن من ستة أيام إلى سنة ويعاقب بنفس العقوبات كل الأفراد الذين كانوا للجمعية المنحلة محلا اتخذته مقرا لها أو ساعدوا على إبقائها أو على إعادة تشكيلها (المادتان ٢ و ٨ من الظهيرين المذكورين) .

وفي الواقع أن المقاربة لا يجب لهم في تأسيس الجمعيات لأن الطلبات المقدمة للحصول على الاذن ترفض عادة من لدن السلطات الفرنسية والجمعيات الثقافية والرياضية المأذون لها بالتواجد مهددة دائما بالحل من طرف الادارة ففى أول يناير سنة ١٩٤٧ كان عدد الجمعيات الرياضية الاجبية يبلغ الثمانين بازاء ثلاث جمعيات رياضية مغربية (احصائيات مصلحة الشبيبة والرياضة) وقد منعت الحركة الكشفية المغربية فى سنة ١٩٤٢ وما يزال المنع سارى المفعول .

و) الجمعيات المهنية - النقابات

وفي الميدان النقابى لا حق للمقاربة فى تأسيس النقابات .
أما الأجانب غير الفرنسيين ففى وسعهم أن يتخربطوا فى النقابات كمطلق أعضاء ولكن ليس لهم الحق فى أن يكونوا من المشرقيين عليها أو المديرين لها .
وأما الفرنسيون فيمكنهم أن يؤسسوا النقابات ولهم وحدهم الحق فى الاشراف عليها وادارتها .

و قد فكرت الامة العامة أمام الضغط الدولى وأمام المطالبة المتزايدة الملحة من طرف الطيفه العاملة المغربية أن تمنح للعمال المقاربة بعض الحريات فى هذا الميدان ، ولكن مشروعا لم يحظ بمصادقة القصر الملكى لانه يمنع هؤلاء العمال من احتلال أكثر من خمسين فى المائة من المقاعد فى مكاتب الجامعات النقابية وبمع العمال الفلاحين من هذا الحق بحيث يتسبون محسرومين من كل حرية نقابية .

ز) حرية التعليم

إذا كان التعليم الحر خاضعا مبدئيا لنظام واحد عام فان فيه مع ذلك فوارق تتم عن روح الميز العنصرى .

فالمدارس الابتدائية الحرة المعدة للمقاربة لا يمكنها قانونيا أن تقبل الا الاطفال الذكور المسلمين ، وإذا كانت بعض المدارس توجد فيها فتيات مسلمات فانما ذلك مجرد تساهل وبمع كل اجنبى ولو كان مسلما من فتح مدرسة من هذا النوع ومن التدريس بها .

ومن جهة أخرى فان طلبات الاذن لافتتاح المدارس تقدم للسلطة الفرنسية

المحلية ولتقدير الفرنسي للداخلية ليدليا برأيهما في الموضوع . أما المدارس الفرنسية الحرة فقد كفلت لها الحرية التامة .

وان تعلم اللغة الفرنسية اجباري في امعاهد الاجنبية غير الفرنسية ويجب أن تخصص له حصة معينة في الاوقات والبرامج ، وهي لا تقل عن ست ساعات في الاسبوع .

أما معاهد التعليم الفني الحر الثانوي والعالى فاحداثها والقيام بشؤونها متنوعان .

(ن) حرية الدين

ان هذه الحرية تستند بالنسبة للفرنسيين وغيرهم من الاجانب على اتفاقات دولية مبرمة قبل الحماية .

أما فيما يتعلق بالمغاربة فإن ممارسة الدين الاسلامي تخضع لمراقبة شديدة من لدن المصالح السياسية بالاقامة العامة بالرغم من نص معاهدة الحماية ، فكم من مرة حكم على بعض الوعاظ والائمة بأحكام قاسية من السجن أثناء قيامهم بفعالهم الدينية (١) أضف الى ذلك أن أداء فريضة الحج توضع في كل عام تحت رقابة مندوب فرنسي ويراقبه في قضاء هذه المهمة عدد من الموظفين السياسيين . أما المغاربة الذين تعيرهم الادارة من المناوئين لسياستها فلا يمنحون التأشير للذهاب للبقاء المقدسة .

(ح) حق الملكية

لا يحترم حق الملكية بالمغرب بالنسبة الى المغاربة ، ذلك أنه صدر قانون في ديسمبر سنة ١٩٢٧ يضر نزع الملكية لاحداث مناطق للاستعمار الفرنسي من المصلحة العمومية ، وهكذا فإن آلاف من البدويين المغاربة سلبت منهم أملاكهم لفائدة بعض المعمرين الاوربيين أو بعض الشركات الكبيرة في مقابل تعويض تأفه تستبد الادارة بتقديره .

وزيادة على ذلك فإن الاستعمار يستغل القهبر المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩١٥

(١) من ذلك أن السلطة الفرنسية ألقت القبض على عدد كبير من خطباء المساجد لانهم باركوا استقلال ليبيا في خطبة الجمعة وتراوحت مدة السجن التي حكمت عليهم بها بين الشهر وستة ونصف .

المتعلق بتسجيل العقارات لتضخيم أملاكه ويتوصل الى ذلك من طريق نظام الترميزات وانتهاء آمادها .
وهكذا تضمن فرنسا للاجانب التمتع بجميع الحريات بالمغرب ولكنها تحرم المغاربة من الحريات الاساسية الفردية والجماعية .

كل مغربي اما في السجن أو خرج منه أو يتوقع
دخول السجن أو العودة الى السجن

ط (احترام شخص الانسان وكرامته - نظام السجن)

هذه حالة المغربي تحت نظام الحماية ، والمغربي متى دخل السجن عومل بمعاملة واحدة ، سواء أكان محكوما عليه أو منها فقط ، سواء أكان مسجوناً بسبب سياسي أو لجريمة ارتكبها ، والمغربي كثيراً ما يرغم بالسجن على القيام بأعمال شاقة خطيرة .

وزيادة على السجن العادية فقد أسس الفرنسيون بالمغرب معتقلات شاسعة الاطراف مثل سجن العذيب وعلى ومومن وخريبكة وافران والقيظرة ، ففي العذيب يطبق على المساجين الحفاة العراة نظام وحشي يقومون بالمشي عدوا ورامخيل الحراس بينما تساقط الضربات على رؤوسهم ، وبخريبكة توجد عدة مئات من المساجين وجلهم مصابون بداء السل من جراء استغلالهم المستمر في اخراج معادن الفوسفات لفائدة الدولة .

وهل نحن في حاجة الى سرد السجون المحلية الاخرى التي تتعدد بتعدد المدن والقرى ؟ ويكفي أن نقول ان لكل مراقبة مدنية سجنها ولكل قائد معتقله والمرائب والقائد بأمران بالقاء القبض على أي مغربي شاموا ومتى شاموا .
أما النساء فهن يعاملن بنفس المعاملة دون أي اعتبار لكرامتهن ولا لحرمتهم ولا لأعراضهن .

وكذلك الاطفال المجرمون فهم يعرفون السجن منذ نعومة أظفارهم ومنهم عدد كبير يسجن في حجرات مع مجرمين حقيقين فيحلون بهم الشكرات والفظائع على مرأي ومسمع من الحراس فليسوا بمفشيهم ولا بمنفذهم .. وأين

فحقن من دوز التربية والاصلاح التي تعنى سائر الدول المتعدنة (ومن جعلتها
فرنسا بفرنسا) باعدادها للاطفال المجرمين .

ومما يجدر بالذكر أن المسجونين الفرنسيين وغيرهم من الاجانب لهم أجنحة
خاصة بهم حيث يعاملون على حسب القواعد الانسانية فينامون على أسرة ويعطون
غطاء ويختار لهم أكل طيب وماء نقي ، ينسا المفارقة بجوارهم ، وكثيرا ما يسجن
العلماء منهم والنسوخ والمرضى من أجل وطنيتهم ، ينامون على الأرض أو على
الأكتر فوق حصار وضبعة ولا يتغلبون الا . بكاشة ، قدرة ويتناولون طعاما
اختلط فيه الحجر بالعدس ، واحبز الاسود بالساء الوسخ ، وعليهم أن يتغلبوا في
مجرد ثقبه أعدن لهم بداخل الحجرة التي يسكنونها جميعا ولا يمكن لأحدهم
أن يقضى حاجته الا على مرأى من رفاقه .

الكتاب الثالث

افلاس الحماية

- ١٦ (المقاومة الوطنية (المسلحة والسياسية)
- ١٧ (الازمة المغربية
- ١٨ (وجهة الاستعمار في الظروف الراهنة .
- ١٩ (المصالح الوطنية

المقاومة الوطنية

أ (المقاومة المسلحة

ب (المقاومة السياسية

كان الشعب المغربي في عرالك منذ القرن التاسع عشر مع الاستعمار الاوربي
وضد حركة التوسع الفرنسي والاسباني وقد تم تطويق المغرب بـسبيلاء فرنسا
على الجزائر وتنقيط واستقرار الاسبان بسواحل الريف فلم ير المغرب بدا
من خوض غمار المعركة لضمان وجوده وكان هذا الكفاح مسلحاً في بادئ
الامر عن طريق الدبلوماسية ففقد للمغرب الانتصار في هذا الميدان ، غير أن
الحصار السري الذي صرب على المغرب من طرف جاريه الاقربين فرنسا
واسبانيا لم يسمح للدولة الشريفة بأن تجدد نظامها العسكري الى حد أنه عندما
صوبت فرنسا نيران مدافعها على الدار البيضاء ووجدة اضطر المغرب المهاجم أن
يدافع عن نفسه بسلاح غير متكافئ مع أسلحة الخصم .

وقد اغتسم الفرنسيون عامل المفاجأة فوطدوا أقدامهم بالدار البيضاء ثم
احتلوا تدريجياً السهول المغربية الممتدة جنوبي المدينة وشرقها ثم احتلوا
فاس عاصمة المغرب عام ١٩١١ ، وفي ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ أجبر السلطان
مولاي عبد الحفيظ على امضاء معاهدة الحماية .

المقاومة المسلحة

فماذا عسى أن يكون موقف الشعب المغربي ؟

أينخضع أم يحمل السلاح ؟

أقبل بدون مقاومة ولا صمود الانحطاط من حالة الاستقلال الى حالة

العبودية ؟

ان الجواب عن هذه الأسئلة سهل على من عرف طبيعة المغاربة وعاش بين

ظهراني تلك القبائل المغربية الابية الشديدة التي تغار الى النهاية على استقلالها .

وان استقاء بعض الشواهد من كتاب « البربر المغاربة واخضاع الافلس

الاولسط ، الذي نشره المقيم العام الحالي الجزائر كيوم - لأكبر دليل على ذلك .

فقد أكد الجنرال كيوم قائلا : « ان الاحساس السائد عند البرابرة والذي تمنحى أمامه جميع الاحساسات الأخرى هو هيابهم الفطري بالاستقلال وان كراهيتهم الغريزية لكل سيطرة تفسر لنا ما أبدوه من مقاومة يائسة لكل توغل أجنبي ورغم شدة تعلق البربري بمعنائه فهو لا يتردد مع ذلك في التضحية به كله في هذا الكفاح فكل واحد يدافع عن بلده الى النهاية بشدة تدعو الى الدهشة ولكن تثير الإعجاب فان البربري يساهم في النضال بمجرد ما يبلغ سن حمل السلاح واحترافه للموت يزيد في أنفه فهو دائما مستعد للدفاع عن تراب قبيلته والهروب للغارة تلبية لنداء اخوانه ! انه محارب لا نظير له لانه أحسن محارب في أفريقيا الشمالية بدون نزاع » .

وهكذا فان روح الاستقلال التي تدكبي المغاربة قد دفعتهم - كما يعترف بذلك الجنرال كيوم نفسه - الى محاربة المغير الفرنسي بكل قواهم وهل كان يضع غير هذا وقد عاش المغرب مستقلا منذ ثلاثة عشر قرنا صادا بحد السلاح جميع محاولات التدخل الأجنبي .

والانراك أنفسهم الذين كانت سلطتهم تمتد الى العالم الاسلامي أجمع أرغموا على الوقوف في تلسان بشرق الحدود المغربية .
وهكذا كان عزم الشعب المغربي وطيدا فان فرنسا لن تستقر في المغرب بسهولة ، بل سيحارب المغاربة هذا المغير ، وسيرفضون الوعود المسولة التي يعرضها عليهم وقد اغرق الجنرال كيوم قائلا : « ليست هناك أية قبيلة جاءت الينا خائفة من تلقاء نفسها ولا استسلمت لنا بدون كفاح وهنالك كثير من القبائل لم تستسلم حتى استنفدت جميع وسائل المقاومة .. ! نعم لم تخضع أية قبيلة حتى هزمت بالسلاح وكل مرحلة من مراحل تقدمنا كانت تعرضها معارك وكنا كلما بلغنا حدا من الحدود اضطررنا الى إقامة معقل ظلت فيها وحداتنا محروسة طيلة أعوام بحراسة خطيرة لا تمت على الفخر » .

ثم اضاف قائلا : « ان المبادئ التي كانت عزيزة على المرشال ليوطي وهي (أظهر القوة تستغن عن استخدامها) و (ورب ورشة تفني عن فيلق) لم تكن لتطبق كلها على سكان مصممين على الدفاع عن استقلالهم الى آخر حد » .
وهكذا نشبت حرب المغرب وكانت حربا طويلة مدمرة شاملة .. ! بدأت عام ١٩٠٧ بنزول الفرنسيين في الدار البيضاء ولم تنته الا بعد ذلك بتسع

وعشرين سنة في عام ١٩٣٦ •

كان الفرنسيون يحاربون بوسائل واسعة النطاق : قيادة اختصاصية ، وجنود محترفين مدربين على حرب استعمارية خاصة •

وكان المغاربة يقاومون مقاومة شديدة • جديرة باعجابنا ، كما يقول الجنرال كيوم الذي يضيف : ان هذه المقاومة تستمد أصلها من ماض مستقل • •
وقد استغرقت المقاومة المغربية مدة قبل أن تنظم فقد اتخذت أولا شكل ثورة (ثورة الدار البيضاء والحواشي الدامية التي وقعت بفاس في أبريل سنة ١٩١٢) ولكنها ما لبثت أن اندلعت فامتدت الى باقي أنحاء المغرب ، واليكم أهم مراحل هذا الكفاح :

ففي سنة ١٩١٣ احتل الفرنسيون سهول مكناس وزادلة وخنيفرة •
وفي سنة ١٩١٤ اغتسم سكان الاطلس شبوب الحرب العظمى لانزال ضربة بالمبر فأحرزوا انتصارات باهرة كالتى حصلوا عليها في معركة الهري (نوفمبر سنة ١٩١٤) •

وفي سنة ١٩١٧ تفكك التكل البربري في الاطلس الاوسط من جراء ضربات جنود الاحتلال ولكن الكفاح استمر مع ذلك في شكل حرب عصابات ويجب أن نشطر سنة ١٩٢٠ شاهدة انتهاء مقاومة زيان العيفة دون أن يرضى أبدا القائد المجاهد محمد وحمو الزياتي بارضاح رأسه الاشيب الابى استسلاما للمخيم •

وحرب الريف حلقة أضيفت الى معركة الاطلس ، ففي المدة المتراوحة بين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٢٦ قاوم ابن عبد الكريم التكل الفرنسي الاسباني ، وقد اضطرت فرنسا واسبانيا من أجل اخضاع جيش الريف الى حشد قوات مسلحة هائلة تحت قيادة مريشالين كانا من أعظم قواد المعصروهمايئان وليوطى • وتجنيد عدد ساحق من القوات وأجهزة من أحدث طراز •

وقد نفى ابن عبد الكريم الى جزيرة لاريونيون رغم الوعود التي أعطيت له قبل الاستسلام بالاحتفاظ بحريته ، ثم لجأ الى القاهرة منذ عام ١٩٤٧ ، ولا يزال ابن عبد الكريم هو البطل الوطني والمترجم المساجد للاستقلال المغربي ، والرجل الذي يشيد به تاريخ العروبة وآدابها •

وقد دارت آخر مراحل المقاومة المغربية المسلحة من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٣٦

في الأطلس الأكبر الذي تصافرت ضده حملات خمسة جنرالات فرنسيين وقد
صمد رجال المقاومة المغربية صمود البأس .

وقد أنشأ الجنرال كيوم هؤلاء الرجال عند ما كتب بعد ذلك يقول :
« ان خصمنا هو أحسن محارب في أفريقيا الشمالية ، فهو شجاع الى حد المجازفة
وهو يعرف كيف يضحي عن طيب خاطر بمناعه وأهليه ، بل يضحي أسهل من
ذلك بحياته للدفاع عن حريته » .

ان المغرب لم يساوم فيما أرافه من دماء في سبيل الدفاع عن كيانه ، فقد
أجاب المغير بحد السيف .

ب (المقاومة السياسية

وبينما كان المقاومون المستحون المغاربة يواصلون كفاحهم في استمالة
واسنيل رغم عدم تعادل سلاحهم مع الخصم بدأ سكان النواحي المحتلة ينظمون
أنفسهم لانتاش الكفاح في شكل أقل ظهور ، ولكن ليس أقل مفعولا ، هنالك
نشأت حركة وطنية مغربية قامت ببعث العزائم وانهاض الهمم واستمد قوتها
إيمانهم وأقدامهم من هذا التاريخ الحديث الحافل بالآلام والمجد ، فقد شاهد معظمهم
كيف فقد المغرب استقلاله ، وان الذكريات التي يعيشها الناس لا عظم قوة
توحدهم ، فقد قال ذلك رونان عند ما لاحظ بحق : « ان للاحزان في ميدان
الذكريات الوطنية مفعولا أقوى من مفعول الانتصارات لأنها تفرض واجبات ،
وتوجه الجهود المشتركة » .

وهكذا تتجلى الوطنية المغربية في مظهرها الحقيقي لا كحركة عداية
للاجانب ، ولا كحملة ضد فرنسا ، ولكن كرد فعل عادل لشعب يكافح ليعيش
عشة الكرامة والعدل والحرية .

الظهير البربري

والظهير البربري هو الذي كان مبدأ المظهر الجديد الذي اتخذته الحركة
الوطنية المغربية فقد أصدرت السلطات الفرنسية - خلال عهد الوصاية التي
كانت في السنوات الأولى لجلوس السلطان الحالي على العرش - مرسوما يحمل
تاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ويرمي الى فصل سكان المغرب المدعوبين خطأ برابرة

عن الشريعة الإسلامية التي تنطبق عليهم منذ عدة قرون .

وبهذا القرار الجديد وقع فصل ثلاثة أخصائى سكان المغرب عن القوانين التي يصدرها السلطان المؤمن على السيادة الوطنية فلم يكن إذن شك في أن هذا كان أفيانا على امتيازات السلطان وتمزيقا للوحدة المغربية التي كثرين متعارضين : العرب والبربر .

وكانت نية محرري الظهير البربرى واضحة لا غبار عليها ، ويكفى أن نقرأ هذه الفقرة المنقوبة من محضر جلسات اللجنة الفرنسية المكلفة بدراسة المسألة : « ومن جهة أخرى فليس هناك أى ضرر في قسم وحدة النظام القضائي في المنطقة الفرنسية ما دام الغرض هو تعزيز جانب العنصر البربرى للقيام بما قد يطلب منه من تحقيق التوازن في الكفة ، بل إن هناك بالمعكس فائدة محققة من الوجهة السياسية نجحها من وراء تكسير هذه المراتبة » .

وقد اتخذت تدابير لنفس الغرض في الميدان التقني منذ عام ١٩٢٣ ، من ذلك تأسيس المدرسة البربرية التي حرم فيها تعليم العربية التي هي اللغة الوطنية ، وهذا كنت الغاية المزدوجة وهي اخراج البربر من الاسلام وتجريدتهم من جنسيتهم المغربية .

وعند ما تحقق انشيان المغاربة بالخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية وسيادة السلطان انفسوا مسؤولهم وهبوا لكشف الستار عن مخطامح الادارة الفرنسية أمام أنظار الرأي العام ، وعند ذلك اتسع نطاق الحركة وصارت تغلغل في أوساط الجماهير الشعبية .

وقد شنت السلطات الفرنسية في كبريات المدن الامر بقمع الحركة فحكم على بعض الزعماء بالنفي أو الاعتقال بينما جلد آخرون بالسياط . وقد تردد في الشرق اذ ذاك صدى الاحتجاجات المغربية وأعمال القمع التي عيبتها فككت الصحف العربية طوال عدة شهور تعليقات ضافية على هذه الحوادث وانعقدت مؤتمرات وتأسست جمعيات .

وبالجملة فإن الثورة ضد محاولات تمزيق الوحدة المغربية اتسع نطاقها سواء داخل المغرب أو في باقي أجزاء العالم الاسلامي الى حد أن حكومة باريس اضطرت بعد حيرة دامت أربع سنوات الى تعديل بعض مقتضات الظهير البربرى . وبدلاً من أن تستفيد السلطات الفرنسية من الحوادث المنصرمة فتعلاها الهوة

التي تسيبت في فتحها بما ارتكبه من أخطاء عملت بالعكس على توسيعها ،
فقد سارت لتو على بخطى واسعة في طريق الحكم المباشر .
فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تصبح الوطنية المغربية ونسبت .

كتلة العمل الوطني :

هنالك تأسست كتلة العمل الوطني تحت قيادة نخبة تخلص لبلادها فالترمت
القيام بواجب أولى وهي حملة من أجل توير الرأي العام الفرنسي حول الحالة
بالمغرب والأعراب في نفس الوقت عن حاجيات الشعب المغربي ومطامحه ،
فلهذا الغرض أحدثت بباريس باعانة شخصيات سياسية فرنسية مجلة « مغرب »
وهي مجلة شهرية تهتم بالشؤون المغربية .

ثم صدرت بفاس جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية هي « عمل الشعب » بعد
آلاف العراقل التي نصتها لها السلطات الفرنسية .

والى جانب هذه الحملة الصحافية انكبت الكتلة على العمل فحررت برنامج
اصلاحات في « دفر المطالب المغربية » قدمته في أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ الى
الحكومة الفرنسية بباريس وجلالة السلطان والاقامة العامة بالرباط وذلك كي
لاتهم بالمعارضة حبا في المعارضة والتهريج العقيم .

ومن المقصد أن نرسم هنا الخطوط الكبرى لهذا البرنامج :

- تطبيق دقيق لمعاهدة ١٩١٢ والغاء كل حكم مبائر .
- الوحدة الادارية والقضائية في المغرب كله .
- مشاركة المغاربة في القضا على زمام السلطنة في مختلف فروع الادارة .
- فصل السلطات المركزة في يد الباشوات والقواد .
- احدات بلديات ومجالس محلية وغرف اقتصادية ومجلس وطني يتكون
من ممثلين مغاربة مسلمين واسرائيليين .

وقد تلقت كتلة العمل الوطني عبارات التأييد من جميع أنحاء المغرب ولم
يكن شاطئ هذه الكتلة مقصودا على المطالبة بتنفيذ هذه الاصلاحات بل امتد
الى ميادين الاسعاف والتعليم ، من ذلك ما ظهر في معظم مدن المغرب من مدارس
قرآنية جديدة تشر تعليميا حديثا .

وأمام الصمت المطلق الذي لزمته الادارة الفرنسية من جهة وحالة البؤس

التي كانت تسخط فيها طبقات الشعب المغربي من جهة أخرى قررت كتلة العمل
انوضي عند سلسلة من المؤتمرات في مختلف مدن المغرب ، وذلك قصد لفت
نظر الإدارة الفرنسية الى ضرورة التسهيل بتحقيق بعض الإصلاحات وقد انعقد
المؤتمر الأول يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ واتخذ قرارا طالب فيه بتطبيق عدد من
الطلبات المستعجلة ، تسس الحريات الديمقراطية والتعليم والعدلية والفلاحة
والقوانين الاجتماعية والضرائب والصحة العمومية .

وقد فتح أنصار الحبهة الشعبية بفرنسا في انتخابات مايو ١٩٣٦ باب الأمل
في بزوغ عهد تعاون وتعاون صريح فتوجهت الى باريس وفود تعرض وجهة
نظر الكتلة على الحكومة الفرنسية الجديدة والمطالبة بتطبيق الإصلاحات
الاجتماعية .

وفي غضون ذلك عين الجنرال توكيس مقيما عاما بالمغرب (١٦ سبتمبر
سنة ١٩٣٦ فلم يتمكن الوفد المقيم بباريس من الانصال بالحكومة الفرنسية .
وبعد مهرجان أقيم بالدار البيضاء يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ للمطالبة
بحرية الصحافة قامت الإدارة الفرنسية باعتقال زعماء الحركة الوطنية فنظمت
بكبريات مدن المغرب في وقت واحد مظاهرات طالب فيها المتظاهرون باصلاص
سراح المعتقلين السياسيين فأدى ذلك الى اعتقالات جديدة والى صدور عقوبات
قاسية .

هنالك بلغت الأزمة المغربية درجة من الخطورة اضطرت الجنرال توكيس الى
اتخاذ تدابير لتهدئة الناس فقرر اطلاق سراح المعتقلين ، وأذن بصدور أربع
صحف باللغة العربية وصحيفتين باللغة الفرنسية (١٩٣٦) .

وقع اذ ذاك انشقاق داخل كتلة العمل الوطني حيث انفصل عنها أحد
أعضائها وهو محمد الوزاني ليؤسس حركة فوهية ، فواصلت الكتلة أعمالها
وكشفت في جريدتي (الاطلس) العربية و (العمل الشعبي) - التي كانت تصدر
بالفرنسية - أنواع الاستبداد المتولدة عن نظام الحماية وما فتئت تلجأ الى الإدارة
الفرنسية من أجل تحقيق تعاون خالص في دائرة السيادة المغربية وكامل
المسئولية للبلاد تحت مراقبة وباعانة موظفين وقنين فرنسيين .

ولم تقتصر كتلة العمل الوطني على الكفاح في الميدان السياسي فقد كان
اتواجب يقضي عليها أيضا بتثقيف جماهير الشعب وتوجيه المجتمع المغربي نحو

حياة عصرية فتم تنظيم دروس شعبية ومحاضرات في المعاهد والمساجد من أجل نشر المبادئ الوطنية وكان غلال القاسي هو الذي ينزعهم بحماسة التهذيب الشعبي .

وقد أحرزت الكتلة نجاحا أفض مضاجع الإدارة الفرنسية التي قررت حل الكتلة الوطنية يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ .

وكان هذا القرار فاتحة سلسلة من التدابير التي أدت الى ثورات دامية ، وقد عبرت الادارة الفرنسية اذ ذاك عن عزمها على رفض كل اقتراح يرمى الى التقارب والتفاهم وذهبت ادراج الرياح تلك الجهود التي كان يبذلها فرنسا كل من الحاج أحمد بلافريج والحاج عمر بن عبد الجليل .

الحزب الوطني :

وقد انعقد مؤتمر سري بالرباط في شهر أبريل سنة ١٩٣٧ فقرر تأسيس الحزب الوطني لتحرير الخطاب ، وتم جمع أعضاء كتلة العمل الوطني . فازدادت الادارة الفرنسية ارباسا ازاء ما أحرزته هذا الحزب من نجاح ونفوذ .

وقد تكاثرت الحوادث ففي أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ قام سكان مكناس بمظاهرة في الشوارع ضد القرار الذي اتخذته الادارة لتحويل مياه بوفكران التي كانت تسقي المدينة نحو أراضي المستعمرين الفرنسيين وقد أطلق التجوود النار على المظاهرين فمات أكثر من خمسة عشر شخصا وجرح نحو المائة ثم ألقي القبض على جماعات وفيرة من الناس .

فمنع صدور الصحف الوطنية ، عمل الشعب ، و الاطلس ، و مغرب ، ومنع كذلك انعقاد مؤتمر طلبة شمال أفريقيا الذي كان مقررا اجتماعه بالرباط يوم ١٥ سبتمبر .

واعقل نحو الخمسين شخصا بمراكش بمناسبة مرور م . راباديني الذي كان اذ ذاك خليفة كاتب الدولة في الانغال العمومية بفرنسا لما تقدم اليه بعض المظاهرين ليوضحوا له حالة البؤس التي كان عليها سكان الجنوب المغربي . ووقعت أعمال قمع أخرى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

فقد وقع قمع سكان الخميسات ، البرابر ، يوم ٢٢ أكتوبر قمعاً شديداً

لاحتجاجهم ضد السياسة البربرية .

وبعد ذلك بضعة أيام أصدر الجنرال نوجيس أمره باعتقال زعماء الحزب الوطني وهم علال الفاسي ومحمد البزبدى وعمر بن عبد الجليل واحمد مكوار . فتأثرت هذه التدابير رد فعل واسع مقلق في جميع المدن لا سيما منها القنيطرة وفاس والدار البيضاء والرباط وسلا ووعدة ومراكش حيث وقعت اضطرابات دامية أسفرت عن قتلى وجرحى .

فحصت السجون ومسكرات الاعتقال بأفواج الوطنيين . وقد تضامنت حركة الوزارى من جهتها مع الحزب الوطنى فجاء هذا الحادث بمثابة تفيد للذين كانوا يستغلون هذا الشقاق .

وفي ثالث نوفمبر نقل علال الفاسي الى الكابون حيث بقي مقيما تسعة أعوام . أما الوزارى فقد أرغم على المقام الاجبارى بحجوب المغرب ولم يعد الى فاس الا عام ١٩٤٦ .

ومع ذلك فقد بعث الحزب الوطنى ليلة اعلان الحرب رغم كون عدد من أعضائه كانوا لا يزالون فى المنفى وفدا الى الاقامة العامة يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ لتأكيد تضامن المغرب مع فرنسا وعرض مساعدته أمام الحظر الداهم .

وفد وفى الحزب الوطنى بكله طيلة الحرب فأصر حتى بعد النكبة الفرنسية عام ١٩٤٠ على عدم القيام بأى عمل من شأنه أن يحدث لفرنسا مشاكل .

حزب الاستقلال :

ولكن الاقامة العامة ظلت صارمة فى سياستها المشببة بإبقاء ما كان على ما كان ولم ينجم عن نزول الحلفاء وتحريرهم أفريقيا الشمالية من النفوذ الالماني ولا عن استقرار لجنة التحرير الفرنسية بالجزائر ولا عن عودة الجمهورية الفرنسية أى تعديل فى هذا الوضع البائد الذى أقل ما يقال فيه انه لم يكن أقل فداحة من النظام الفاشسى .

وقد ظل الشعب المغربى محروما من جميع حريات القول والاجتماع ونحوه تحت عبء الضرائب وبجرد بصورة فاحشة لفائدة العنصر الاوربى من حقوقه فى جميع الميادين لا سيما فى ميدان التموين حيث كان محروما من بعض المواد . ولم يكن بالمدارس الرسمية من التلاميذ سوى ثلاثين ألفا من بين مليونين

من الأطفال المغربية بلغوا سن الدراسة ، هذا بينما العدد الشكافي من المدارس يؤسس لايواء جميع التلاميذ الأوربيين .

وكان الفلاحون يخضعون لنظام استبدادي وللأعمال الشاقة وعمليات الحجز بينما كان العمال محرومون من الحق النقابي ينحملون شغلا شاقا في مقابل أجرة لا تسمن ولا تغني عن جوع وكانت النخبة المغربية مقصاة عن إدارة شؤون بلادها .

فكان من المحتوم والحالة هذه أن يحس الشعب بخيبة أمل عميقة مصحوبة بياس فقد كانت تجربة إنين وثلاثين عاما داخل الحماية تجربة حاسمة فرأى الشعب المغربي من حقه التعبير عن ارادته في قطع صلاته بنظام بعيد عن تحقيق تطوره بل نظام لا يتردد أمام أية وسيلة تعرقل هذا التطور .

فالتضحيات التي تحملها المغرب طوال مدة الحرب قد حولته حتى المطالبة باستعادة سيادته .

وفي هذا الوقت الذي كانت مصالح الشعب العسوبة في يد إدارة تصرف حسب هواها قام حزب الاستقلال فخصم :

١ - الحزب الوطني السابق الذي كان ممثلا فيه المحترفون والعمال والتجار ومعظم النخبة المغربية .

٢ - رؤساء وأعضاء مكاتب جمعيات قدامى تلاميذ المدارس بفاس والرباط وسلا ومراكش وازرو ووجدة وآسفي ومكناس وكانت هذه الجمعيات تقوم بدور مهم في توجيه الشبيبة المدرسية وكانت ممثلة رسميا أيضا في « مجلس شورى الحكومة » .

٣ - شخصيات بارزة تنتمي للحركة القومية السابقة .

٤ - عدة شخصيات بارزة في المجتمع المغربي كالمفتين وكبار الموظفين وأعضاء المحاكم وأسائذة القرويين وأسائذة معاهد التعليم الثانوي والابتدائي .

وقد قام حزب الاستقلال معززا بما كان له من نفوذ في الشعب - بتقديم وثيقة يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الى جلالة السلطان وممثلة فرنسا ودول الحلفاء وقد احتوت هذه الوثيقة على ما يلي :

١ - الحماية نظام فرض بالقوة على الأمة المغربية في ظروف استثنائية كما تشهد بذلك المقاومة المسلحة التي قابل بها المغرب الاحتلال العسكري والتي

استمرت من ١٩٠٧ الى ١٩٣٦ .

ب - وقع عمليا خرق هذه المعاهدة في نفسها وزوجها من طرف نفس أولئك الذين التزموا باحترامها وبذلك لم يصبح للسيادة المغربية أي وجود .

ج - وقد طبقت الحماية بكيفية تضمن مصالح الجالية الاوربية وتؤخر وتعزل تطور العنصر المغربي .

د - النص على مبدأ حقوق الشعوب في حكم نفسها بنفسها في مختلف تصريحات الدول الخليفة لا سيما منها ميثاق الاطنتي وأخيرا مشاركة الجنود المغربية في جميع واجهات القتال بالجهة الغربية - كل ذلك يخول المغرب الحق في أن يضمن لنفسه مستقبلا أحسن .

ولهذه الاسباب كلها عبر حزب الاستقلال عن ارادة الامة مطالبا :

- ١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه .
 - ٢ - باقرار نظام ديموقراطي ، شبيه بنظام الحكم في دول الشرق الاسلامية يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربي وطبقاته .
- ثم فرزت بعد ذلك بعض المبادئ لتكون أساسا للنشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهذه المبادئ هي :
- ١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه .
 - ٢ - الحريات بجميع مظاهرها .
 - ٣ - اصلاح البلاد .
 - ٤ - نظام ملكي دستوري .
 - ٥ - التعاون الدولي .

وطيلة شهر يناير سنة ١٩٤٤ توالى الوفود من مختلف أنحاء المغرب على قصر جلالة السلطان حامله عرائض التأييد مذيلة بمئات آلاف الامضاءات .

وما لبثت الادارة أن أجابت عن ذلك يوم ٢٩ يناير باعتقال الحاج أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال بنهضة غربية هي الاتصال بالعدو واعتقل كذلك محمد اليزيدي وقادة استقلاليون آخرون فكان لهذا التبا وقع عنيف في الشعب الذي اندهش لهذه الاعتقالات وقامت اذ ذاك مظاهرات عنيفة بفاس والرباط ولا فتلفى الجند الامر باطلاق النار على الجماهير .

وقد أسفرت تلك المظاهرات عن مئات القتلى وعدد كبير من الجرحى

واعتقل أزيد من خمسة آلاف شخص في مختلف نواحي المغرب (فاس وجدة - الرباط - سلا - ازرو) وكابد الوطنيون أقصى أنواع التعذيب والحرمان في معسكرات الاعتقال الفرنسية .

وقد حكم بالإعدام على عدة وطنيين ونفذ الإعدام صبيحة عيد المولد الشريف كما حكم على عدة أفراد بالاشتغال الشاقة الدائمة أو المؤقتة وأقفلت المعاهد الثانوية الإسلامية وأجبر وزيران على تقديم استقالتيهما ثم نفي وأوقف عدد كبير من الموظفين .

وعاش المغرب في عهد ادهاب طوال سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . وكان حزب الاستقلال يوالي تداعياته إلى الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي لاقناعهما بحسن نية وأنه لم يكن يريد الالتقاء بالفرنسيين في عرض البحر وإنما كان يريد البحث معهم عن الوسيلة العملية لتعويض نظام الحماية بمعاهدة ترمم بكامل الحرية وتضمن سيادة المغرب دون أي مساس بما للفرنسيين من مصالح مشروعة .

وفي عام ١٩٤٦ خيل للمغرب وقوع انفراج في علاقاته مع الإدارة الفرنسية فقد قام السفير إيريك لا يون الذي كان آنذاك مقبلا عاما بالمغرب بعمل ودي إزاء حزب الاستقلال وذلك بتحرير الزعيم علال الفاسي والأمين العام بلا فريج كذلك والوزائي .

نعم كان هنالك عدة وطنيين لا يزالون في غياهب السجون ولكن الحوار بدأ على كل حال ولم تدم المذكرات طويلا لأن السفير لا يون أظهر صرامة فيما يخص شكليات الحماية ولأنه وضع سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى توطيد سيطرة رؤوس الأموال الفرنسية على خيرات البلاد المعدنية .

وفي يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ قام جلالة السلطان بزيارة رسمية لطنجة وشجرت الإدارة الفرنسية بأن رحلة كهذه من شأنها أن تبرز وحدة المغرب بالرغم من الحدود الاصطناعية التي أحدثتها الحاميان الفرنسي والاسباني .

وفي صباح يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ طرأ حادث بسيط في أحد أحياء الدار البيضاء فوقع استغلاله للقيام بمجزرة من أجل عرقلة الرحلة الملكية ، ذلك أن جنودا سنغاليين مسلحين هجموا على المارة المغاربة فقتلوا وجرحوا وقتلوا . ويمبر خطاب جلالة السلطان بطنجة حادثا بارزا في تاريخ الحماية السياسي

تقد حيي جلالة السلطان جامعة الدول العربية ونادى في نفس الوقت بحقوق
شعبه في الحرية والسيادة .

هناك تاريت نثرة الصحافة الفرنسية فاجحت بالافذاع في حق المغرب بل
في شخص السلطان نفسه ومطالبت بارضاخه .

وبعد هذا الحطاب بشهر عين الجنرال جوان مكان ايريك لابون .
وسنرى ما قام به الجنرال جوان في المغرب (من مايو سنة ١٩٤٧ الى سبتمبر
سنة ١٩٥١) من اعمال في الفصل المنون بـ « الازمة المغربية » .

الازمة المغربية

لقد كانت مهمة الجنرال جوان تنفيذ برنامج خطير هو :

١ - صد المغاربة قصرا وشعبا عن فكرة الاستقلال وصرف نظرهم عن الشرق والجامعة العربية وتوجيهه نحو الوحدة الفرنسية كما صرح بذلك في كثير من خطبه .

٢ - الضغط على صاحب الجلالة للحصول على عزل بعض كبار الموظفين وبعض القواد لادخال الرعب في قلوب سائر الموظفين المغاربة وحمل الموالين منهم للنصر على الخضوع لسلطة المراقبة الفرنسية .

٣ - محاولة نزع السلطة التشريعية من يد صاحب الجلالة وتأسيس مجلس وزراء مختلط تحت رئاسة السكرتير الفرنسي للحماية ومعنى ذلك تأسيس حكومة من وزراء صوريين لا سلطة لهم ولا نفوذ ومن مديرين فرسين بيدهم مقاليد كل شيء .

٤ - احداث سلك خلفاء للباشوات بمختلف المدن يمينون من قبل الادارة الفرنسية مباشرة قصد تقوية حكمها المباشر وخلق حرية الاجتماعات وتقوية نظام التجسس والارهاب .

٥ - معاونة تحويل نظام الابدان الحاقم ليصبح للجلالة الفرنسية بالمغرب حق الانتخاب وحق التقرير في المجالس البلدية .

٦ - محاولة تحويل المجلس المدعو مجلس شورى الحكومة من مجلس مقيمي الى شبه مجلس نيابي يكون جميع أعضائه منتخبين نصفهم مغاربة ونصفهم فرنسيون . وهناك مشاريع أخرى من هذا النوع كادماج الاذاعة المغربية في الاذاعة الفرنسية وما الى ذلك .

٧ - المناشير

لما لاقى الجنرال جوان معارضة شديدة من لدن صاحب الجلالة في اجل هذه المشاريع عمدت الادارة الفرنسية الى أساليب دنيئة ترمى الى النيل من كرامة السلطان وهدم نفوذه في النفوس بواسطة مناشير كلها قذف وبهتان ، وكانت

قضية منشير المدير الفرنسي للمداخلية فضيحة كبرى زادت في شقة الخلاف بين
المغاربة والفرنسيين .

٨ - احياء الطرق الصالحة

كما عمدت الادارة الفرنسية الى احياء الطرق (الصوفية) الصالحة بعد اندثارها
منذ زمان وتشجيعها للمشعوذين والدجالين والخرافيين الذين تقلص نفوذهم
باتتسار روح الاصلاح الديني والحركة الوطنية وقصد الادارة الفرنسية من
ذلك عرقلة ما يدعو اليه صاحب الجلالة من تعلم المرأة المغربية ونظهير الدين
من الخرافات .

٩ - ادعاء السيادة المزدوجة

صرح الجنرال جوان لدى اكاديمية العلوم الاستعمارية بباريس في خطاب له
بأن الحكم في المغرب بيد اثنين الملك من جهة والمقيم العام ممثل فرنسا من جهة
أخرى ، ومعنى ذلك أن السيادة بالمغرب في نظره ملك مشاع بين الملك وفرنسا
في حين أن السيادة المغربية جزء لا يتجزأ منصوصة بمهود دولية منها عقد
الجزيرة سنة ١٩٠٧ ، وعقد الحماية نفسه .

١٠ - تسهيل هجرة الفرنسيين : والاموال الفرنسية الى المغرب لكثير عدد الجالية
الفرنسية والزيادة في الاستحواذ على الاقتصاد المغربي .

معادئات صاحب الجلالة في باريس أكتوبر سنة ١٩٥٠

بينما العلاقات بين القصر والاقامة العامة تزداد يوما بعد يوم تعقدا وشدة اذا
بحكومة الجمهورية الفرنسية تستدعي صاحب الجلالة لزيارة ودية للديار
الفرنسية فلم يلب صاحب الجلالة الدعوة الا على شرط عرض القضية المغربية
بصفة رسمية على أنظار الحكومة الفرنسية والتفاوض معها في إيجاد حل مرض
لهذه القضية كما اشترط أن لا يغادر المغرب الا بعد تعيين أعضاء ديوانه .

وأثناء مقام صاحب الجلالة بباريس قدم مذكرتين لحكومة فرنسا يطالب فيهما
بالغاء عقد الحماية فكان جواب الحكومة الفرنسية المراوغة واقترح تشكيل لجان
مختلطة بالرباط لدرس اصلاحات جزئية في نطاق الحماية . هذه الحماية التي
أجمعت الامة المغربية ملكا وشعبا على بنقضها فأبى صاحب الجلالة الا أن يصدر

بلاغاً قبل مغادرتة فرنسا يصرح فيه بعدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية التي أبت إلا أن ترضى الجالية الفرنسية بالمغرب التي تزعزعت في ظل الحماية على حساب الشعب المغربي . ولما عاد جلالة أبي المغرب استقبل من لدن شعبه استقبالا حماسيا تأييدا له على مواقفه بفرنسا فهال الاستعمار أن يصبح المغرب شعبا وملكاً يطالب بحقه في الاستقلال ، وهنا بدأ الجنرال جوان بمحاك مؤامراته التي أدت الى الازمة القائمة بالمغرب .

مؤامرة الجنرال جوان

وكان هدف هذه المؤامرة الضرب على يد دعوة الاستقلال وفي مقدمتهم صاحب الجلالة ورجال حزب الاستقلال وكل حركة وطنية والقضاء على روح المعارضة لدى رجال القصر الملكي ومعتنبيهم في مختلف النواحي حتى اذا ما تم للإدارة الفرنسية القضاء على كل مقاومة أمكنها - وهي صاحبة اليد المطلقة - أن تشرع في تنفيذ برنامجها .

تحضير المؤامرة واتخذ الجنرال جوان لذلك وسائل منها :

١) تعبئة الصحافة والاذاعة والسينما بالمغرب وفرنسا فقامت هذه الأبراق

بحملات عيفة زعم فيها التواطؤ بين صاحب الجلالة وحزب الاستقلال والشيوعية وتتهم صاحب الجلالة بتعرضه لكل اصلاح تضرعه الادارة الفرنسية لتطور البلاد كما تتهم حزب الاستقلال بنكران جميل فرنسا على المغرب وسبها وسب معتنبيها واستعمال العنف والتفرقة بين عناصر الشعب .

في حين أن من الثابت أن صاحب الجلالة لا يعترض على ادخال اصلاحات على بلاده وإنما يطالب بدروس المشاريع التي تعرضها عليه الادارة الفرنسية ، ويرفض كل ما فيه ضرر على مصالح البلاد العليا وسيادتها .

ومما يجدر بالذكر أن جميع هذه الاراجيف التي كانت تروجها الدعاية الفرنسية بالمغرب وفرنسا مصدرها من مصلحة الاخيار بالاقامة العامة ومكتب المقيم العام بباريس في حين أن الصحافة العربية بالمغرب تخضعها الرقابة الفرنسية خفقا وتمنعها حتى من حق الرد على تلك الاراجيف .

٢) تعبئة عناصر الرجعية بالبلاد من بعض اصحاب الطرق وبعض صائغ

الاستعمار وبعض الباشاوات والقواد الذين يريدون أن يحافظوا على مصالحهم وثروتهم التي نعوها على حساب الشعب باستغلالهم ما لهم من اختصاصات إدارية وقضائية وجبائية أبت الإدارة الفرنسية إلا أن تتركها بأيديهم لأنهم من صانعيها ولأنها تجد فيهم خير مساعدين لتنفيذ خططها . وأعظم مثال لذلك ما قام به اجلاوى * .

٣ (بعثة البوئيس والجند والباسوسية لمحاصرة أبواب القصر وأبواب

المدن والأحياء الأهلية وذلك للحيلولة دون كل مظاهرة أو حركة احتجاج وتدمير وقطع كل صلة بين صاحب الجلالة وأفراد شعبه .

٤ (ضرب نطاق الحصار على البلاد بأجمعها وعدم السماح لأي مغربي

بمغادرة البلاد وسحب رخص السفر للخارج من كانت بيدهم . وبعد ما أخذ الجنرال جوان جميع عدته للقيام بهذه المؤامرة كما ذكرنا شرع في تنفيذها فانهز حادثة الباشا الجلاوى لمحاربة صاحب الجلالة وحادثة مجلس الشورى لمحاربة حزب الاستقلال .

١ (حادثة الباشا الجلاوى ان هذه الحادثة بسيطة في حد ذاتها لا تخرج

عن نطاق زجر رئيس لمؤسسة ولكن مكتب الاستخبارات بالأقامة العامة نشر رواية لما ادعاه بالتزاع الواقع بين صاحب الجلالة والجلاوى فذكر أن الجلاوى ندد بحزب الاستقلال وأساليه وادعى تواطؤه مع الحزب الشيوعي وانحراف أعضائه عن تعاليم الاسلام والتقاليد المغربية وعاب على صاحب الجلالة موقفه منه

(*) سأل صحافي من مجلة « كاترين » شارل داركون النائب بالمجلس الوطني عن شخصية الجلاوى فقال : كثيرا ما يلبس الامر على الناس لبينما يرجع لمكانة الباشوات والدرر الذي يقومون به فلباس يحسبونهم من أولئك الاقطاعيين الذين يمكنون سلطنة موروثة في حين أن الإدارة الفرنسية هي التي تعين أولئك الباشوات كلهم بدون استثناء الجلاوى الذي هو أقدمهم والذي هو صانعنا منذ فجر الاستقلال ومنذ ذلك ونحن نغنيه ثم زدنا عائلته شهرة بتعيينه أديلا قوادا وسعدنا عليه ارتكاب مظالمه والكل يعرف المصدر المزدري لثروته ولم تكن في هذا العمل منساعلين فحسب بل كنا مشاركين في الجرائم التي يرتكبها ولا زلنا كذلك فالاقطاعية في المغرب لم تكن شيئا واقعيا ليس لفرنسا الا حق الاسف له بل هو واقع من عمل فرنسا الرسمي الذي تعمل على ازدهاره ونسبيته حسب أهوائها السياسية .

وراحت الصحافة الفرنسية تسج على هذا السؤال وتظهر باشا مراکش في صورة
المدافع عن الإسلام وتحليه بمزايا ليس نه منها شيء ، فصدر البلاغ الآتي من لدن
الصدر الأعظم (رئيس الحكومة المغربية) :

بيان حقيقة من الصدارة العظمى

• أذاعت بعض الصحف رواية خاطئة عن الأسباب التي دعت صاحب الجلالة
أيده الله الى مواخذة باشا مراکش يوم حضوره بالقصر العمر بمناسبة عيد المولد
النبي الأخير •

ان الحادث الذي بالغت الصحافة في عرضه ووصفه بخلاف بين صاحب
الجلالة والباشا المذكور ليست له أية صيغة سياسية والواقع أن الأمر لا يعدو
عنا مولا موجهها الى أحد ولأنه •

وغير صحيح أن المساعي التي قام بها باشا مراکش لدى صاحب الجلالة
كانت ترمي حسب زعم تلك الصحافة الى اطلاع جنابه الشريف على ما يساور
دوائر منسكة بالمبادئ الدينية والتقاليد من قلق مزعوم ، تلك الدوائر التي
لا صفة لباشا تخوله الكلام بالنيابة عنها والأعراب عن آرائها ، وإنما كانت تهدف
تلك المساعي الى حرمان سكان عمالة من حق رفع ظلاماتهم الى القصر العمر
وذلك بعدم قبول وفودهم بالأعقاب الشريفة وبصرفهم عنها وترك أمرهم بوكلا
اليه وقد أعرب الباشا علاوة على هذا عن أسياؤه من الحملات الموجهة اليه من
لدن الأحزاب السياسية وبعض الصحف الفرنسية •

فلت صاحب الجلالة نصره الله نظره الى أنه لا يمكن بوجه من الوجوه
أن تحرم صائفة من رعاياه مما جرت به العادة من السماح لهم برفع مظالمهم الى
جنابه العالي بالله وان هناك محاكم جزرية لعقاب ما عسى أن ينال شخص الباشا
وغيره من ولاية المخزن الشريف من أنواع القذف •

ولما نادى الباشا على المطالبة بما طالب به من غير تبصر وأكد شكواه
بعبارة لا تخلو من وقاحة أمره صاحب الجلالة بالانصراف وأبلغ اليه بواسطة
وزيره الصدر الأعظم أن لا يعود الى القصر الملكي حتى يصدر له الأمر بذلك •
وبهذه المناسبة تميد الصدارة العظمى الى الأذهان أن صاحب الجلالة لم يحد
عن الحطة التي رسمها لنفسه بالسير بالبلاد نحو مصيرها المجيد غير متأثر بأي

تأثير حزب من الأحزاب وفي نطاق العدالة واحترام المبادئ الإسلامية والتقاليد الصحيحة المرعية التي اضطلع بحراستها والذود عنها ولا ينبغي عن أذهان الباشوات والقواد الذين ليسوا سوى ممثلي صاحب الجلالة ان الواجب يقضى عليهم بخدمة الصالح العام أقداء بعامل البلاد .

٢٥ ربيع الأول عام ١٣٧٠ موافق ٤ يناير سنة ١٩٥١ .

(٢) حادثة مجلس الشورى وخلال دورة عادية بمجلس المقيم المدعو بمجلس

شورى الحكومة أثبت بعض المقررين الذين يشتمون لحزب الاستقلال ما في توزيع الميزانية المغربية من حيث لفائدة الجالية الأجنبية مرتكزين في تقاريرهم على الأرقام والمستندات التي استقوها من الإدارة الفرنسية نفسها فقال السيد أحمد الزيدى المقرر العام للميزانية ورئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة في تقريره ما يأتي :

« فالميزانية في بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديموقراطية تكون مبررة عن ارادة الأمة ومرآة للمسائل التي تهم الدولة وللجهود التي تبذلها في تحقيق حاجيات الشعب الاكيدة .

وواهم ميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شيء تعبيراً واضحاً مدعماً بالأرقام عن سياسة الحماية . »

وختم المقرر تقريره قائلاً :

« وقد يكون خيانة منا للنقطة التي وضعها فيما منتخبونا ان لم نقل ان الميزانية كما تضعها الإدارة وتنفذها عاجزة عن رفع مستوى الشعب المغربي ونحن لا توجه بانتقاداتنا الى الاخصائيين الذين وضعوا هذه الميزانية ولكن الى السياسة التي هم مضطرون الى الخضوع لها .

« فاتهمنا اذن موجه الى نظام الحماية بأجمعه . »

وقال بعد ذلك السيد محمد الانغراوى المقرر لميزانية الاشتغال العمومية في تقريره : « من الثابت أن الجالية الاوربية التي تزداد يوماً فيوماً سيطرتها على مقاليد الاقتصاد المغربي هي التي تستفيد مباشرة أكبر الاستفادة من هذا الجهاز الاقتصادي المؤلف من الموانئ والطرق والسكك الحديدية والسدد - الخزانات - الى غير ذلك . أما المغاربة فهم يستفيدون كذلك من هذا الجهاز ولكنها استفادة

ثانوية ضيئة .

تعمد الجنرال جوان الى طرد السيد الاغزاوي رئيس الغرفة المغربية
للتجارة والصناعة بفاس لاجل ما صرح به من حقائق فانسحب تضافنا معه رئيس
جامعة الغرف التجارية والصناعية السيد احمد اليزيدي وجل الاعضاء المنتخبين
وقامت قيادة الادارة الفرنسية اثر ذلك ووجهت حملة شعواء ضد حزب
الاستقلال لكي تنال من سمعته ونفوذه أمام الجمهور المغربي وتحصل صاحب
الجلالة على التبرؤ منه علانية .

(٣) تهديد الجنرال جوان لصاحب الجلالة - وبينما هذه الاستعدادات

ووسائل الارهاب قائمة على قدم وساق اذا بالجنرال جوان يقابل صاحب الجلالة
تلك المقاتلة التاريخية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ قبل سفره الى أمريكا رفقة رئيس
الحكومة الفرنسية .

واشتملت مطالب الجنرال جوان على ما يلي :

أولا - التبرؤ من حزب الاستقلال .

ثانيا - طرد أعضاء الديوان الملكي وبعض كبار الموظفين .

فاعتبر صاحب الجلالة انه بصفته ملكا للبلاد يريد أن يبقى فوق الاحزاب
أما طرد الموظفين فلا يرى له ميرا .

وعند ذلك أنذره الجنرال جوان قائلا : « اما أن تنفذوا طلباتي واما أن
تنازلوا عن العرش والا فسأخلكم تطبيقا لوامر حكومتى وها أنا ذاهب الى
أمريكا وفى وسعكم أن تفكروا فى الامر . »

وبعد هذه المقاتلة وقع تطويق أبواب القصر بالشرطة بينما كلفت الادارة
الفرنسية الجلاوى بحمل رؤساء القبائل على قبول خلع الجنرال جوان لصاحب
الجلالة .

وما لبث الشعب المغربي أن سمع بالتهديد الواقع على شخص صاحب الجلالة
لان الصحافة الفرنسية أخذت تصرح باحتمال تنازل جلالاته فسارع علماء فاس
مؤيدين من علماء المغرب كله حواضره وبواديه الى تجديد بيعتهم لصاحب الجلالة
محمد الخامس فى عريضة قدمها وفد خاص لصاحب الجلالة وقد استكروا
فيها موقف الجلاوى وأتباعه ونفوا عنه كل صبغة نخولة نصب نفسه للدفاع

عن الدين •

وقام حزب الاستقلال من جهته بتصريح بدول العالم فكان لذلك من الأثر
بالعالم الإسلامي كله ما حمل الجامعة العربية على التدخل في الأمر وصرح
معالى عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية معلناً تأييد الجامعة
العربية لمطالب الشعب المغربي ومدداً بالاستعمار الفرنسي ومناوراته •

وفي ١٢ فبراير بعد ما عاد الجنرال جوان من أمريكا تقابل مرة أخرى مع
صاحب الجلالة وعرف بعد أنه جدد له طلباته المذكورة •

وفي انعقد عقد صاحب الجلالة مجلساً وزارياً أضاف إليه أفراداً من علماء
الدين لدرس مشروع الأقامة وبعد ما تداول المجلس الوزاري أجمع أعضاؤه على
أن لا موجب للتبرؤ من طائفة معينة من رعايا صاحب الجلالة ثم توجهت الهيئة
الوزارية عند الجنرال جوان لتبلغه مشافهة ما قرره ، فعامل الجنرال جوان
أعضاء الهيئة بما لا يليق بمقامهم وكرامتهم وخاطبهم قتلًا : وان لم تنفذوا إرادتي
فان القبائل البربرية ستنقض على أهل المدن بالذبح والسلب والنهب وحينئذ
تأتون الى وتطلبون مني أن أحبيكم ولن أغنيكم • •

فثبت الوزراء على موقفهم • وفي يوم ٢٢ فبراير قرر الجنرال جوان قطع
العلاقات الرسمية مع القصر فاذ ذلك طلب صاحب الجلالة من الحكومة الفرنسية
تحكيمها •

(٤) بروتوكول ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ - وأعلنت الصحافة الفرنسية نبأ

قطع العلاقات في مقالات بارزة وزاد في توتر الجو ما أمرت به سلطات المراقبة
الفرنسية فرسانا من القبائل من قصد فاس والرباط والتزول بأرباضهما دون أن
تبين لهم السبب الحقيقي لهذه الحركة بل قالت لفريق منهم انهم ذاهبون لحضور
حفلة لدى صاحب الجلالة وفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال مقيم جديد وفريق
انهم ذاهبون لحفلة وزير من وزراء فرنسا وفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال
وزير أمريكي فانخدع الفرسان لذلك لانهم معتادون أن يسخرروا في جميع
الحفلات الرسمية بينما أخذت الصحافة الفرنسية تفضل الرأي العام في الخارج
مدعية أن القبائل الهالجة وسكان الجبال المسلحين متوجهون للهجوم على الأهالي
من سكان المدن وان الإدارة الفرنسية اتخذت الاحتياطات فأرسلت بعض جيشها

لحماية الخواضر وكان القصر الملكي ومقر ولي عهد المملكة المغربية محاطين
بجيوش الفرنسية بدعوى حماية العائلة الملكية .

في هذا الجو المرعب توجه م . دوبلصون الى القصر الملكي يوم الاحد ٢٥
فبراير وسلم لصاحب الجلالة رسالة رئيس الجمهورية تأكد أن فيها تأييد
الحكومة الفرنسية للجنرال جوان ودعوة لصاحب الجلالة الى الازعان .
وعند الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم أرسل الجنرال جوان لصاحب
الجلالة نص بروتوكول مع انذار شفوي بأنه ان لم يوقعه صاحب الجلالة في
طرف ساعتين فيجب على جلالة أن لا يعتبر نفسه ملكا على البلاد .

ويحتوي البروتوكول المذكور على النقط الآتية :

(١) اصدار بلاغ ملكي وبلاغ وزاري لاستنكار أساليب ما عبر عنه
بحزب من الأحزاب .

(٢) طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفي المخزن ومدير جامعة

القرويين .

(٣) تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين .

(٤) عزل بعض القواد وتعيين آخرين عوضهم فرضتهم الإدارة .
ولا ذنب لأولئك كلهم الا وقوفهم الى جانب صاحب الجلالة لما قرر
خلفه ان تمادي في مقاومته كما صرح بذلك ديسانج في مجلة
الأوبسرفاتور بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ .

(٥) التوقيع على المراسيم التشريعية التي كان الخلاف قائما في شأنها بين
القصر والإدارة الفرنسية ومن الغريب أنه بمجرد ما وقع الحصول على توقيع
صاحب الجلالة أمرت الإدارة الفرنسية فرسان القبائل بالرجوع الى منازلهم .
أما بقاى فقد أبت الإدارة الفرنسية الا أن تقوم بتسليم فصل آخر من الرواية
وذلك بأن أمرت فرسان القبائل بشق شوارع المدينة حاملين رايات فرنسية
كأنهم متظاهرون ونصبت الإدارة في الاحياء الاوربية أبوابا نادت بها على
الاوربيين ليخرجوا لمشاهدة القبائل يتظاهرون عقوا ضد الاستقلال ويمتلئون
ولا بهم واخلاصهم لفرنسا . وقد أخذت صور لذلك وشرايط سياسية عرضت
يقاعات السينما للتأثير على الجمهور .

والى القارىء ما كتبه أحد الفرنسيين بالمغرب في هذا الصدد :

« رفيقي العزيز :

« أكتب لك وقلبي مغمم حزنا وألما . إن ما شاهدته اليوم لبشيع حقا ،
ويسبب في ذلك الخلاف الخطير الذي بين القصر والأقامة العامة ، بل
السبب هو الأساليب المستعملة لتضليل الرأي العام . واني بصفتي فرنسيا
وديمقراطيا لا يمكنني أن أجد مثل هذه الأساليب . لقد شاب قرني في السياسة
فأصبحت أميز ما بين العواطف النبيلة والأساليب التي يجب استعمالها للوصول
إلى افئاض الناس في شأن وجهة نظر بسطة وقد بين لنا سادتر أن طرق الحرية
مكتوبة محفوفة بالأخطار .

« ومع ذلك فإن بيرتون تنبأ في مقاله الافتتاحي الذي تجده بصحبة خطابي
بأن هذا اليوم (الاثنين) سوف يكون يوم تحس .

« إن الإنسان بعجزه الأدراك عند ما يشاهد أن ما يقرب من ١٠٠٠٠ فارس
صدوا عن عملهم الفلاحي وجرى بهم إلى قس بدعوى أن بها حفلة عظيمة
وتركوا قائمين أمس اليوم خارج أبواب المدينة غطاؤهم السماء ثم أحيطوا برجال
الشرطة واستعرضوا بشوارع المدينة لاثارة الفرع في قلوب السكان .
« كيف يمكن لفرنسا - سيدتنا فرنسا كما يقول دو كول - فرنسا التي قامت
بنورة سنة ١٧٨٩ أن ترذل فترتكب مثل هذه الأساليب .

« فمن المقصود بهذه الحديعة وأي هدف يرمى إليه ؟ أي معنى لهذه المظاهرات
المندبرة التي تقضى العيون ؟ أهذا هو تطبيق معاهدة الحماية المؤرخة في ٣٠ مارس
سنة ١٩١٢ التي ينص فصلها على تأييد جلالة السلطان ضد كل خطر يمكن أن
يهدد سلامة مملكته ؟ انهم ينشرون البغضاء في قلوب البدو ضد سكان المدن إلى
حد أن الناس يدكأه أحرقوا دار رجل غير موافق للإدارة وبعد هذا كله يصبح
الراديو بأن جنود القوم يحرسون قصر السلطان من المتظاهرين الذين ربما
يتصدونه فما المقصود من عملنا هذا ؟ اليس لنا وزراء اشتراكيون ؟ إن الإنسان
ليتمني أن لو كان يحكمنا قوم رجعيون فنستطيع على الأقل أن نفهم حقيقة الأمر

« أيزعمون أن هذه البلاد غير قادرة على حكم نفسها بنفسها فكيف استطاعت
أذن أن تشكل ضد مالا يلائمها . وبما أن كل مؤسسة لا تخلو من فكاكة فإن بعض
أولئك الفرسان على ما يقال كانوا يخشون أن يوجهوا إلى القنال بالهند الصينية .
« وعلى كل فإن شوارع المدينة أثناء المظاهرات كانت تقريبا خالية من السكان

يسودها سكون عميق . .

وعلم من بعد أنه خلال يوم ٢٥ فبراير أعدت طائرة لنقل صاحب الجلالة وعائلته خارج المغرب أن أصر على الامتناع من التوقيع كما أنه كان من المقرر أن يتوجه الجلاوي وأصحابه المسلحون على يد الإقامة العامة إلى فاس لاكرام علمائها على مباحة سيدى محمد بن عرفة العلوي .

ويوم ٢٦ فبراير أذاعت الإذاعة الفرنسية أن اتفاقا (هكذا) وقع بين صاحب الجلالة والجنرال جوان وأن الأزمة انتهت فأمرت الإدارة الفرنسية بتزيين جميع المدن بالرايات الفرنسية وبألفت في إذاعة تصريحى صاحب الجلالة والصدر الأعظم وصارت تجمع الناس في المدن والبادى وتطلب منهم أن يوقعوا على عرائض الولاء لفرنسا والمداوة لحزب الاستقلال وبلغت المغالطة والوسائل الخبيثة بالإدارة إلى أقصى حد فمن ذلك أنها عمدت بقرية السخيرات إلى العاطلين ومطبت منهم أن يقدوا أسماهم في لوائح ادعت انها لوائح من مسيحتهم عن عمل ولم تلبث أن أصبحت تلك اللوائح عرائض وللاء وكذلك بسطات وغيرها من الجهات فإن النسخة طوقت الناس الموجودين في السوق الأسبوعى بينما صعد الباشا ليعلق على تصريح الملك وذلك لتستطيع شركة السياسة الفرنسية تسجيل أشرطة تدعى أنها تمثل المظاهرات التى قام بها عفوا البدو ضد حرب الاستقلال . أما بقيلة الرحامنة فإن الإدارة أقصرت على نسخ قوائم الذين يؤدون الضرائب وما أطولها . وفى ناحية فاس اكتفى قائد قبيلة بوضع أصبعه عن عدد الأفراد الذين كلف جمعهم لهذا الصدد .

ونصت الآن إلى شهادة مسيو بير باران الذى كان نائبا فيما قبل عن فرنسى المغرب بالمجلس التأسيسى الفرنسى وقد نشرتها مجلة الأوبسرفاتور :

« رسالة موجهة من فرنسى يقطن بالمغرب إلى السيدين م . روس و ك . بوردي بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ » اتنى والأسى بعلأ قلبي أكتب لكما هذه الرسالة لأصف لكما الفاذورات التى نعيش فيها هنا .

« فلا شك أنكما سمعتما بالمظاهرات التى تسارعت القبائل من تلقاء أنفسها إلى القيام بها قصد اظهار ولائها لفرنسا وسأدلى لكما بتحقيقات تيسر لكما معرفة الحقيقة ولن أحدثكما طبعا إلا عن الناحية التى أقطن بها وأتعا تعلمان أن مايجرى بناحيتى يجرى مثله بالنواحي الأخرى .

ولبدأ بحادث له مغزاه فقد نشرت الصحف الفرنسية الثلاث التي تصدر في البيضاء بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ الخبر القصير الآتي ذكره وهو وارد بنص واحد في جميعها فليس اذن هذا الخبر اختلافا من صحفيين فقدوا رشدهم بل هو صادر عن مصدر رسمي وقد وزع على جميع الصحف واليكما نص الخبر :
« بثقا في هذا الصباح أن بنا يسكنه وطني قد اشتعلت فيه النار بالقرب من البئر الجديد ليلة ٢٥ فبراير » .

« في حين أني أسكن البئر الجديد وأسمى منذ نحو ٤٨ ساعة للحصول على تدفقات ولم أتمكن بعد لقابة مساء اليوم ٢٧ فبراير من العثور على الدار المحروقة ولا يدري ساكن في القرية شيئا عن هذا الامر .
« انه امر جد غريب البس كذلك ؟

« لكن صحف اليوم ٢٧ فبراير تخبرنا أن « كثيرا من الفلاحين شخصوا الى أزمور عند الزوال وقد انضم اليهم صناع ورجال من المدينة وبعض قدماء المحاربين المغاربة فقصدوا ضريح مولاي بوشيب الذي أعلت زاويته عزمها على الانضمام الى الحركة وهذه الزاوية نفوذ كبير في تلك الناحية وقد كان موقفها صريحا ضد حزب الاستقلال ثم قصد انوكب سعادة الباشا فبنى في طليعته واجتمع الكل أمام مركز المرافقة المدينة لتقديم عريضتهم .
« واليكما الرواية الرسمية سأقول لكما ما حدث في الواقع .

« في عشية ٢٥ فبراير طاف المكلف على الناس في البئر الجديد ليعلمهم بأنه يتعين عليهم أن يذهبوا في الغد الى أزمور في الساعة ٨ وأشار الى أزمور ينخلف منهم عن الذهاب الى الدعوة يتدم ولم يستطع أو لم يرد ذكر موجب هذه الدعوة فظن كثير من المغاربة انه للتفويض ضد السل .

« وبالنظير ذهب في الغد عدد كبير من الاهالي الى أزمور وكثير منهم ركبوا في سيارات غير مأذون لها بنقل المسافرين لكن رجال الشرطة كانوا متعاضدين في ذلك اليوم عن مثل هذه المخالفة .

« وعند وصولهم الى أزمور تم تصغيهم رباعا أو خماسا وطيف بهم عدة مرات في أزقة المدينة ليشاهدتهم سكانها .

« وكنت أنسى أن أقول أن كثيرا منهم عند مرورهم بسوق الاثنين - أي في منتصف الطريق من البئر الجديد الى أزمور - أتيح لهم أن يروا أعوانا يرغبون

الناس يدون دفق على ترك بضائعهم في حراسة بعضهم والانضمام الى المسافرين
 ، وعند الزوال كان هؤلاء الناس المساكين لا يزالون في أزموور بعد مرورهم
 في موكب ماكين في موضعهم من دون أن يعرفوا بعد لماذا وقع استئذانهم
 فطلبوا أن يسمح لهم بالذهاب لتناول الغداء فلم يسمح لهم به وأبادر الى القول
 بأنهم انتظروا حتى الساعة الخامسة ظهرا قبل أن يتمكنوا من تناول الغداء .
 ، وخلال مقامهم بأزموور وجه اليهم خطاب صغير لم يشمل على قذوف واحق
 يقال ولم يخرج عن المؤلف من عبارات الدعاية العادية مذكرا ايهم بكل ما
 يدعون به لفرنسا أمرا ايهم بعدم الانصياع الى نصحاء السوء وبإلوشاية بهم تم
 سمح لهم بالرجوع الى حال سبلهم .
 ، وبديهي أن جميع هؤلاء المساكين قد أضاعوا عمل يومهم ونحسوا
 مصروفات السفر .

، فأتينا تريان أن رواية الصحف لا تبعد في الجملة عن الحقيقة بأكثر من ٩٠
 في المائة ولكن هل يقع الأمر بالعصاة التي ترهق المغرب في الساعة الرابعة الى
 أن تستحق بالشعب الفرنسي كل هذا الاستحقاق فنلق له هذه الخزعات
 المدهشة التي نقرأها في الصحف الصادرة هنا وبفرنسا .
 ، هل المغرب يا ترى بلاد بنعم فيها الأمن بحيث يستطيع الطائشون إحراق
 الدور ؟ هل المغرب يتعصى زمامه على الأيدي بحيث يستطيع آلاف الفرسان
 المحي . الى فارس وإلى قصر السلطان بالرباط وهو الذي يبدو أن من الواجب
 حمايته وتتميز السلطة عن مع كل هذا ؟ ان هذا هو التي ، الخطير والخطير
 جدا أن الميكافيليين الذين يتخطون في أكاذيبهم لا يفتنون من خلال نواياهم
 السيئة الى أنهم يعطون أسلحة ضدهم .

، وهل يفتنون حقا أن سكان هذه البلاد الترهاء سيكونون من دون أن يخرجوا
 على تزييف الحقيقة . . ؟

، أما أنا فأتى عاجز عن ذلك وينبغي أن أقول أنني طيلة ال ٣٥ سنة التي
 قضيتها في المغرب وخصوصا منذ ابتداء ديكتاتورية الجنرال جوان قد شاهدت
 في هذه البلاد عدة أشياء غير صالحة ولكني كنت ما أزال ساذجا ولم أكن أعقد
 أنه في الامكان الانغماس الى هذا الحد في الكذب والفضة .
 ، أواه ثم أواه هلا يتأني للمغرب يوما التخلص من هذه العصابة الشريرة

التي ستفضي به الى بغض فرنسا .

وزيادة على هذه الحركة التي نظمها الادارة للتظاهر ضد الملك وحزب الاستقلال فانها سلطت على البلاد كلها موجة من الارهاب والقمع وكانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال اول ضحية وذكرت مجلة الاوسر فانور في عدد ما يوزع في ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ رغم ما تدعيه الاقمة العامة فان عدد أعضاء حزب الاستقلال المعتقلين يمكن أن يقدر بنحو الالفين وقد حكم عليهم بالسجن بثلث النهم المعروفة كعقد اجتماع بغير اذن أو تحرير منشورات وما الى ذلك .

وان عدد الاعتقالات منذ ذلك التاريخ لا يزال في ازدياد .

ولم يلبث الناس في البوادي وخصوصا في الاطلس أن تسبوا للتحيلة التي انطلقت عليهم فقاموا بمظاهرات احتجاج من ذلك أن عشرات الآلاف من البدو نالوا على مراكز القواد ورجال المراقبة الفرنسية بأنجيلو ويسلون والنصبة وتادلة والقياب وغيرها منادين « حذرونا فلنا أعداء لحزب الاستقلال وان ملكنا المحبوب هو صاحب الجلالة ، ونسبت مساجرات عنيفة بين المتظاهرين وبين القواد وأعوانهم وكان المتظاهرون يطالبون بعزلهم فلم تستطع الادارة أن تتحدى في ستر هذه الحوادث وأخذت تنشر ادعاءات كاذبة منها وقوع فن بين القبائل ومعارك بالنصبة ونلون والقياب وغيرها فكيف ياترى نسبت هذه المعارك وانتشرت في نواح مختلفة في آن واحد وذلك في الوقت نفسه الذي كانت تدعي فيه الادارة الفرنسية أن القبائل البربرية تقدم عبارات ولائها لفرنسا بدون شرط ولا قيد ، نكن مسيو جيجر المحرر المشهور بوكالة الانباء الفرنسية تبه الى أنه لا يمكن التحدى في تضليل الرأي الفرنسي ، وذكر في جريدة الموند بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥١ : « اتا نرى اليوم مظهرا جديدا للارمة المغربية مبينا لما سبق اذ بلغنا أن جماعات من الاهالي يجتمعون في هدوء بعض القرى على تخوم النواحي البربرية في جنوب مكلس ويقضون ساعات طوالا بدون أن يحدثوا جلبة ولا تظاهرا أمام مراكز المراقبات المدنية وقد بدأت هذه المظاهرات في أواسط الاسبوع المنصرم ومن السهل أن ندرك المحرك لهذه المظاهرات واذا ما سئل هؤلاء الناس عن مقصودهم اكتفوا بقولهم انهم يطالبون بعزل قوادهم الذين تجاهروا بالعداء للسلطان وكل ذلك كان يجري في هدوء وأدب فلا تستطيع الادارة الفرنسية زجرهم »

هذا قول م . جيجير أما الإقامة العامة فانها قابلت هذه المظاهرات السلمية .
بضع عسكري عفيف فثارت ثائرة العالم العربي والاسلامي وتوارد على المغرب
عدة . من اجل ان جهات العالم للقيام بالتحقيق في شأن هذه الحوادث ،
غير ان الصحفيين المصريين منعوا من الدخول للمغرب وكان الدكتور محمود
عزمي استطاع من قبل الدخول فتمكن ان يسمع من جلالة الملك مباشرة شرح
الظروف التي أدت به الى توقيع بروثوكول فبراير سنة ١٩٥١ اذ قال نصره الله :
« انا وفما تحت التهديد وكان توقيعنا اجتابا لما كان يتوقع من عواقب سيئة .
تحل بضمنا » .

ان الازمة المغربية لا تزال مستمرة وقد وجهت الدول العربية من فبراير الى أكتوبر سنة ١٩٥١ نداءات متوالية لفرنسا قصد تصفية الخلاف الفرنسي المغربي بكيفية حية دون أن يكون صدئ تلك النداءات إذ رفضت الحكومة الفرنسية كل تلك المحاولات الودية لأنها لا يهتمها إلا المحافظة على نظام استعماري.
بإذ يمجده التضمير العالمي .

نعم لقد حاولت ايها الناس بحدوث تحسين في علاقاتها مع المغاربة فأبدلت
المقيم العام الجنرال جوان بالجنرال كيوم غير أن التصرجات الأولى التي قام
بها الجنرال كيوم بالمغرب تدل على أن فرنسا أبدلت مقيما بمقيس ولكنها لم
تبدل سياستها .

وجهة الاستعمار في الظروف الراهنة

انتهاء عهد الامبراطورية الاستعمارية

شاهدنا على اثر الحرب العالمية الثانية تغيرا سريعا عميقا في خريطة العالم . فالامبراطوريات الاستعمارية التي كانت مفخرة ومصدر أرباح الدول الكبرى المستعمرة انهارت أشد انهيار أو تفككت تدريجيا تحت ضغط جبار من الشعوب المجاهدة في سبيل تحريرها واستقلالها الوطني .

وان الميثاق الاطلسي الذي صدر في أغسطس من سنة ١٩٤١ والذي وقعت عليه كبريات الدول الاستعمارية - يحتوي على المبدأ الصريح في تغير وضعية الامبراطوريات الاستعمارية ذلك التغير الذي يتم الآن أمام أنظارنا .

فالفصل الثالث من الميثاق المذكور ينص على أن الدول الموقعة عليه « تحترم حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم التي تريد أن تعيش فيه وهي تمنى أن ترى عودة حقوق السيادة والحكم الذاتي الى الأمم التي جردت منها بالقوة » . ومنذ شهر مارس سنة ١٩٤٢ ونطبقا لهذا المبدأ وعدت الهند بالاستقلال من طرف الانجليز الذين اضطروا الى أن يؤكدوا من جديد عام ١٩٤٣ عزمهم على اقرار « حكومات مسئولة » في سائر الكومنويلث (جامعة الشعوب البريطانية) وقد صدر نفس الوعد من الولايات المتحدة حيال مستعمراتها ، بينما أعلنت الملكة وللملعبا في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ لاندونيسيا المختلة من طرف اليابانيين ان « مؤتمر مائدة مستديرة » سيدعى بمجرد التحرير لتسوية علاقة أندونيسيا مع هولندا على أساس المساواة .

وفي عام ١٩٤٣ كان امضاء الهدنة من طرف المارشال بادليو المؤسس الاكبر للامبراطورية الفاشستية الابطالية - ايدانا بانتهاء هذه الامبراطورية والتخلي عن أراض شاسعة مثل الحبشة والبايا والدوديكانيز واريتريا والصومال وليبيا . وأدى استسلام اليابان عام ١٩٤٥ الى اضمحلال امبراطورية استعمارية أخرى أوسع وأضخم .

والرأي العام الدولي وهو لا يزال تحت تأثير الحرب أصبح عداؤه للاستعمار يزداد يوما بعد يوم . ويحتوي ميثاق الأمم المتحدة المعطى بسان فرانسيسكو

يوم ٢٥ يولية سنة ١٩٤٥ على فصل كامل (وهو ١١) يندد فيه بالاستعمار ويضع
المبادئ التي يجب أن تحكم بموجبها الاقطار المستعمرة .
ويرمى هذا الفصل (البندين ٧٣ - ٧٤) الى حماية سكان المستعمرات
وتحديد امتيازات الدول المستعمرة .

وبدا التصريح . بجعل مشروعية الاستعمار مرتكزة على رسالته المقدسة
التي فوامها العمل بكل ما في استطاع على تحقيق رفاهية سكان تلك الاقطار . .
ثم يشكر سياسة الاستعمار لان الدول الموقعة على الميثاق . تعترف بمبدأ
اولوية مصالح سكان الاقطار المستعمرة . بل ان الميثاق استنكار للإدماج
المفروض اذ من واجب الدول تحقيق الرفق السياسي والاقتصادي والاجتماعي
في تلك الاقطار مع احترام ثقافة السكان . ويقترح الميثاق أخيرا انتهاج سياسة
الاستقلال الذاتي وقد قبل أعضاء هيئة الأمم المتحدة تطوير أهلية هذه الاقطار
لحكم نفسها بنفسها واعتبار . مطامع هؤلاء السكان السياسية . واعانتهم على
تطوير مؤسساتهم السياسية الحرة تدريجيا .

لماذا كانت نتيجة هذا الانقلاب العالمي الهائل وأفكار ما بعد الحرب في
الامبراطورية الاستعمارية غير التي انهارت على أثر الانهزامات العسكرية ؟
لم تكن تلك الامبراطوريات قد عرفت نفس النهاية المفجعة التي عرفتها
الامبراطوريات المتهاذرة فانها لم تبق من أجل ذلك مستقرة ، ذلك أن اتباع وطنية
الاهالي السريع قد زعزع هذه الامبراطوريات بكيفية خطيرة . والمحاربة المطامع
المشروعة التي تهدف اليها هذه الوطنيات ولتلافى مشاريع الرقابة الدولية
استخدمت الدولة المستعمرة أساليب تختلف باختلاف مزاجها الوطني مع ترك
مسئولية هيئة الأمم في هذا الميدان جانبا .

الولايات المتحدة :

كانت جزر الفيلبين قد أصبحت عام ١٩٣٥ دولة تتمتع باستقلالها الذاتي .
ولكن خاضعة للرقابة الأمريكية وقد أعلن استقلالها عام ١٩٤٦ تقييذا
للالترزامات السابقة .

هولندا :

تمخضت المعارك الدامية التي أدت اليها عودة الهولنديين الى جناوة عن

استقلال الجمهورية الاندونيسية التي أصبحت في الوحدة الهولندية الاندونيسية
عضوا وزدا هولندا .

المملكة المتحدة :

اجتازت الامبراطورية البريطانية خلال الحرب الاخيرة مرحلة عصبية
استثنائية في تاريخها ، غير أن دعاء بريطانيا العظمى الدبلوماسي القائل واجه
هذه الحالة بمرونة ونصر وحكمة .

وقد أصبحت بورما مستقلة ومنفصلة عن الجامعة البريطانية .
ولم تكف المملكة المتحدة بأن تبرز بنجديد ثوري وهو أحداث دومينيونات
تختلف باختلاف أهلها كاليهند والباكستان وسيلان بل حولت معظم ممتلكاتها من
الجماميك الى ماليزيا الى بيجيريا وجزيرة موريس - دسانير جديدة موسومة
بظابع واسع من الحرية وآحر دومينيون تشا هو ساحل الذهب الذي يقع في
قلب أفريقيا السوداء .

ويعلم من جهة أخرى أن تصفية الامم المتحدة للامبراطورية الإيطالية
السابقة قد أدت الى استقلال برقة وليبيا .

الحل الفرنسي :

لاحظ الكسندر فارين (في ذكريات حول جورج منديل بقلم فرنسيس
فارين طبعة ١٩٤٥ - ص ٢٠٧-٢٠٨) كتبها بعد عودته من الهند الصينية على
أثر محادثته أجراها مع جورج منديل حوالي شهر أغسطس من سنة ١٩٣٩)
قائلا : « اننا لم نفرق في التطبيق الإداري بين الشعوب التي توجد بينها أشد
الفروق فقد عاملنا بنفس المعاملة تقريبا أناميا متوهلا للظفر بشهادة التبريز في
باريس وزنجيا منطيرا من زنوج أفريقيا الاستوائية .

كما أننا جردنا في تطبيقنا الإداري شيئا فشيئا ولكن بصورة محققة سلطان
المغرب من كل سلطة وكذلك باي تونس وامبراطور الانام وملك الكومبودج .
فبدلا من تركيز سلطة مراقبتنا على ما كان للمؤسسات القديمة من نفوذ
فضيا بأبدينا على هذا النفوذ وتحملنا جميع المسؤوليات .

ولكن في هذا الوقت الذي يجري في العالم انقلاب عميق وفي هذه
الساعة التي يتعين على بلادنا - كما يلوح - أن تطبق سياسة الدومينيون اذا

أرادت أن تحتفظ بامبراطوريتها الاستعمارية تلك السياسة التي أشدّت
الامبراطورية البريطانية - فان مسألة الحمايات والميز بين الأجناس ما زالت
موضوعة على الساطع بشكل ملح . . .

وقوام اصلاح هذه الحالة هو قلب كل السياسة المتبعة في امبراطوريتنا
منذ ازيد من ثلاثين سنة ، أي أن نرجع الى السلطات والادارات الأهلية معظم
النقوذ الذي جردناها منه تدريجيا .

• ان حل المشكل ليس سهلا وقد يرهق مندل على ادراكه لذلك عندما
صرح بأن الوزير الذي يتجرباً على القيام بهذا العمل يثير ضده جزءاً من البرلمان

وجميع الادارات المحلية وجميع كبار الموظفين . . .

وان لمندل الحق في اطالة القول في هذه المعارضة القوية التي يلاقها تحقيق
مثل هذا العمل لأنه يعلم أكثر من غيره أن التصليق بأهداب الماضي هو أبرز
خصائص سياسة فرنسا الاستعمارية فقد تخلت إنجلترا قبل الآن عن العقد
الاستعماري ، وبينما العالم أجمع يعلم أن هذا العقد قد حكم عليه حكماً مبرماً
إذا بفرنسا لا تزال تعمل مع ذلك على الاحتفاظ به أو الاستيحاء منه في
سياستها الاستعمارية على العموم .

واراء هذا المسند بلساني يرهق الاستعمار الفرنسي عن اخلاصه لمبادئ
الادماج التي هي محور المؤتمر الأفريقي الذي انعقد في برازافيل في شهر
يناير وفبراير سنة ١٩٤٤ قصد :

١) اتخاذ ، أحسن الوسائل لادماج الامبراطورية الفرنسية في فرنسا الغد
وبالأخص في الدستور الجديد الذي ستضعه البلاد ، لان فرنسا كان عليها أن
تجازي المستعمرات وأقطار الحماية على اخلاصها .

٢) زيادة على توصية المؤتمر بفرض العمل الاجباري على الشبان الاهالي
فانه وضع في المقدمة المبدأ الآتي : • ان غايات العمل التمديني المنجز من
طرف فرنسا في مستعمراتها يقضى على كل فكرة للحكم الذاتي وكل امكانية للتطور
خارج الكتلة الفرنسية الامبراطورية كما يجب انصاء كل تشكيل محتمل حتى

في المستقبل البعيد لحكومة ذاتية في المستعمرات ، وحرر المؤتمر توصية أخرى :

• يجب أن يكون التعليم باللغة الفرنسية وأن يمنع مطلقا استعمال اللهجات

المحلية في هذا التعليم سواء في المدارس الحرة أو الرسمية . . .

وهكذا فإن تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية كما حددته مؤتمر برازافيل لم يزد على كونه استأنف البرنامج التقليدي الذي كان في الحقيقة يترك الأهالي بدون حماية فريسة لاستغلال غير انساني والحكم الذاتي الذي يعدون به البلاد المستعمرة ليس معناه تحرير سكانها من عبور الإدارة الاستعمارية ودلعانها ولكن تجرد هذه الإدارة نفسها من تلك المراقبة البسيطة التي تفرضها عليها سلطات فرنسا .

الاتحاد الفرنسي :

وبما أن فرنسا المحررة كانت مرتبطة بخيار منها بما التزمته في برازافيل وسان فرانسيسكو فقد اضطرت الى أن تعبر بواسطة القانون عن سياستها الاستعمارية الجديدة ويحتوي الدستور الفرنسي الموضوع سنة ١٩٤٦ على فصل يتعلق بالاتحاد الفرنسي وهيئته .

وتضع مقدمة الدستور هذا المبدأ : وهو أنه لا يمكن أن يكون أي أحد في حالة انتماء واجتماعية وسياسية وضعية تنافي مع كرامته وتساعد استقلاله بسبب جنسه أو سنه أو لونه أو جنسيته أو دينه أو أفكاره أو أصوله العنصرية أو غير ذلك وتقرر المقدمة كذلك انقضاء كل نظام استعماري يركز على الاستبداد .

أما داخل هذا الاتحاد نفسه فلا يوجد كثير من الإصلاحات الأساسية حسب الدستور الذي يقتصر على أفراد الوضع القائم والامر الواقع .
ويعتبر الدستور فيما يخص المستعمرات أن أربعة من أقدمها أصبحت مقاطعات فيما وراء البحار .

أما المحافظات فأنها تصبح « دولا مشاركة » دون أن يفبر ذلك من علاقتها مع فرنسا وكل واحدة من هذه الدول تضع رهن إشارة حكومة الجمهورية الفرنسية كامل وسائلها ، والحكومة الفرنسية هي التي تتولى وحدها تسبق هذه الوسائل وتوجيه السياسة الكفيلة بتهيئ وضمانة الدفاع عن الاتحاد ، فسلطة الحكومة الفرنسية والحالة هذه لا حدود لها .

ولهذا الاتحاد رئيس معين سلفا وهو رئيس الجمهورية الفرنسية ولحد الآن ليس للدولة المشاركة سوى الالتزامات والحكومة الفرنسية الكلمة العليا في المجلس الأعلى للاتحاد .

ومجلس الاتحاد الذي يتألف نصفه من أعضاء معينين من طرف الأحزاب الفرنسية لا يقوم إلا بدور استشاري فهناك إذن نوع من الاحتكاك السياسي والاقتصادي والعسكري والدبلوماسي أحدث سلفا لفائدة الحكومة الفرنسية ، وهذا الاحتكاك يركز على فكرة متأسلة جدا وهي أن العدول عن أساليب الحكم المباشر الاستعمارية والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بواسطة مؤسسات وطنية معناه التخلي عن مصلحة فرنسا ومهمتها ، فالإتحاد الفرنسي ليس في الحقيقة سوى ستار يتقنع به استمرار النظام الاستعماري الذي لم يستكره عليه إلا في الظاهر .

وهذا النظام المتبق في جوهره قد زادت تعقيدا الروح الرجعية التي تذكرى أقلية من المعمرين وأرباب البنوك وأصحاب المعامل الذين استقر عزمهم على الدفاع مهما كلفهم الأمر عما يتمتعون به من امتيازات باهظة وأقرب شاهد على ذلك نتائج الاستفتاء الذي وقع بخصوص مشروع الدستور في مايو ويونيو وأكتوبر من سنة ١٩٤٦ فقد كانت هنالك في كل مرة أغلبية بين فرنسي ما وراء البحار ترفض هذين المشروعين فإذا أسقطنا من هذه النتائج اقتراحات لاريونيسون والانطيل والسفال لاحظنا أن الاستفتاء أسفر في الاتحاد الفرنسي يوم ٥ مايو عن ٢٧٦٨١٨٨ صوت بالنفي في مقابل ٢٤٩٨١٣٢ صوت بالإيجاب . وفي يوم ١٣ أكتوبر عن نسبة أشد وهي ٢٩٣٨٠٠٠ صوت بالنفي في مقابل ١٦٠٨٨٧٩ صوت بالإيجاب ، وهذا القدر الصريح من شأنه أن يدعو إلى الاستغراب لا سيما وأن كلا المشروعين لا يحفظ مصالح سكان المستعمرات الحقيقية كما لا يرضى مطامحهم الشروعة وتشهد بذلك حرب الهند الصينية (١٩٤٦) ومجازر سنة ١٩٤٥ في سطيف ودوالة وسنة ١٩٤٧ في ألبجان وحوادث مارس سنة ١٩٤٧ في مدغشكر زيادة على الازمتين التونسية والمغربية وما يقع في البلادين من اضطهادات ومع ذلك فلا ينكر أحد اليوم أنه بعد انهزام فرنسا العسكري عام ١٩٤٠ لم يحاول الأهلالي في أي مكان ولا زعمائهم استغلال ضعف فرنسا ، بل بالعكس فإن « الامبراطورية » كلها قد تكلت في

الكفاح عام ١٩٤٢ باستثناء الهند الصينية التي كان يحتلها اليابان واندماج عشرات الآلاف من أبناء جميع هذه المستعمرات في جيوش التحرير كالرملة ورجال الكوم .

وإذا لم تكن « الامبراطورية » هي التي حررت وحدها فرنسا فسكن القول بأنها هي التي أنقذتها وعلى فرنسا إذن أن تعترف لها بالجمل ولا يمكن أن يكون الاعتراف بهذا الجمل سوى بتحويلها حرية القبض على زمام مصيرها .

المطامح الوطنية

إن « فساد الشعب المغربي من الخن والنكبات جعله يؤمن بأن ازدهار مؤسساته وأنظمة الوطنية وانتشار الحريات الديمقراطية فيه وتطبيق الاتفاقات الدولية التي وضعها هيئة الأمم المتحدة لفائدة الإنسانية كل ذلك يتساقى مع الاحتفاظ بنظام الحماية الراهن .

لقد قاوم الشعب المغربي بجميع ضروب المقاومة الغزو الاستعماري المستتر خلف مقاهر الحماية وانتهت به مقاومته :

أ - إلى بيان ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الذي تجلت فيه إرادته وتصميمه على إلغاء الحماية واستقلال البلاد وإقامة نظام ملكي دستوري .

ب - إلى ميثاق طنجة المبرم في تاريخ ٩ أبريل من سنة ١٩٥١ بين الأحزاب الوطنية الآتية :

١ (حزب الاستقلال .

٢ (حزب الشورى والاستقلال .

٣ (حزب الإصلاح الوطني .

٤ (حزب الوحدة والاستقلال .

وتعهد الأحزاب الوطنية في هذا الميثاق بأن توحد جهودها وتعمل جميعها في دائرة المبادئ التي قررتها وافقت عليها كأساس لبرنامجها ونشاطها في الحاضر والمستقبل .

وتتخصر هذه المبادئ فيما يأتي :

أولاً - أن تعمل هذه الأحزاب جميعها لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً فلا

- يقبل أى حزب مبدأ الانخراط فى الوحدة الفرنسية وإنما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل وبين فرنسا على أساس معاهدة جديدة .
- ثانيا - أنه لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال .
- ثالثا - لا مفاوضة قبل اعلان الاستقلال .
- رابعا - لا مفاوضة مع المستعمر فى الجزئيات ضمن النظام الحاضر .
- خامسا - كل عمل يؤيد توجهات الإقامة العامة ضد جلالة الملك محمد الخامس يعتبر خرقا لمبدأ الميثاق .
- سادسا - تعاون مراكش مع الجامعة العربية وفى دائرتها قبل الاستقلال وبعده واجب قومى .
- سابعا - يلتزم الموقعون أن لا يتبلوا تأليف جبهة مع الشيوعيين المغاربة .
- ثامنا - تؤسس الأحزاب الموقفة لجنة اتصال وتساوّر مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته ضمن هذا الميثاق .
- أما موقف الحكومة المغربية من نظام الحماية فهو يتجلى لا من خلال التصريحات الرسمية التى أدلى بها صاحب الجلالة فى مناسبات مختلفة فقط بل أيضا من المحادثات التى أجراها جلالاته رسميا مع الحكومة الفرنسية أثناء زيارته لباريس فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

(١) بعض التصريحات الرسمية لجلالة الملك

- أدلى صاحب الجلالة فى طنجة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧ أمام السلك الدبلوماسى الذى جاء يحيى جلالاته بالتصريح الآتى :
- « لقد شارك المغرب فى الحرب الأخيرة - كما تعلمون - بأبنائه وبجميع ما لديه من وسائل الى أن تم النصر النهائى . وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع العصر الحاضر . فمن العدل أن ينال الشعب المغربى حقوقه المشروعة وأن تتحقق مطامحنا ومطامحه التى هى مطامح جميع الشعوب » .
- كما صرح جلالاته أمام الصحافيين بنفس التاريخ فى طنجة :
- « ان المغرب حريص على أن تكون له فى المستقبل علاقات ودية مع جميع البلاد التى دافعت عن الحرية وما تزال تدافع عن قضيتها . كما يود من صميم غواذه أن ينال حقوقه كاملة . فمن البديهي أن المغرب - وبينه وبين بلاد الشرق

العربي روابط مينة - يود أن تزداد تلك الروابط توثقا وتماسكا لا سيما وأن الجامعة العربية أصبحت أداة مهمة تقوم بدور عظيم في السياسة العالمية ،
وجاء في خطاب جلالة للشعب في طنجة أيضا :
« لقد استيقظت الأمة وتنهت لحقوقها وسلكت لطرق مجدها أنفع طرق ..
ان حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع .. »
وفي بلاغ أصدرته الكتابة الخاصة لصاحب الجلالة بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٤٧ نجد ما يأتي :

« ان صاحب الجلالة لا يعارض مطلقا في منح رعاياه الاوفياء حق الانتخاب بل انه ما انفك يبين بأن هذا الحق يجب أن يمنحوه بالشروط المعروفة طبقا قانون عادل . فجلالته يعلق أهمية عظيمة على أن يكون حق الانتخاب على درجة واحدة وأن يكون مماثلا في كل شيء لنظام الانتخاب عند الشعوب الحرة .. »
وفي خطاب العرش لسنة ١٩٤٧ قال جلالة :

« اتنا لم نحد عن الحطة التي سطرناها لانفسنا في خدمة بلادنا والسمي وراء مصلحة شعبنا والاخلاص كل الاخلاص لمبدأ الاسلام الديموقراطي وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايانا المخلصون ما يحق لهم جميعا من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية وتحظى كأمة مسلمة بوحدتها وسيادتها وتربح مكانها الذي تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها من الحقوق ، »

وفي خطاب العرش أيضا لسنة ١٩٤٩ :
« نحن متيقنون أن لاشيء يضمن المصالح العامة مثل النظام الديموقراطي الذي سن الاسلام مبادئه الاساسية قبل أن يتخذ شكله الحديث ، »
وفي خطاب العرش لسنة ١٩٥٠ :

« ولم يغب عنا لحظة واحدة أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها هو الحكم الديموقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة ، »

٢ (محادثات باريس اكتوبر سنة ١٩٥٠ :

كان موضوع محادثات باريس خاصا بالقضية المغربية . فقد طالب صاحب

انجلالة الحكومة الفرنسية بالغاء عقد الحماية المبرم في سنة ١٩١٢ ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك رفضا تاما كما يتضح ذلك من الفقرة الآتية من خطاب العرش سنة ١٩٥٠ :

« وانكم لتعلمون علم اليقين مبلغ سهرنا على مستقبل المغرب وحرصنا على رعاية مصالحه وحقوقه والاحتفاظ بمغوماته وكيانه .

ولهذا فقد جعلنا مقصدنا الاكيد - بعدما لبينا الدعوة الجميلة التي وجهها لجناينا الشريف فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة فرنسا - أن نعرض القضية على من لهم الحل والعقد من رجال الدولة الفرنسية ونسعى معهم في الوصول الى الحل الذي يرضى الرغائب ويحقق المطامح ولم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسية التي أجريناها بفرنسا أن نظفر بتقوية سفلتنا لغاية شخصية وانما قصدنا بمساعينا وجهودنا صالح البلاد ورفقها وتقديمها . لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الامر من رجال الدولة الفرنسية بالكتابة والقول وأضفنا عليه حلة الوضوح والبيان وذلك بأن رغبنا في أن تبنى علاقات المغرب بفرنسا على أسس جديدة وأن يقع الاتفاق بيننا وبينها على الغاية من تلك العلاقات على أسباب الوصول اليها بسعوتها . وعرضنا هذا المطلب في دائرة الود والصدافة وما زلنا نؤمل انه سيظفر في مستقبل الايام بالأذان الصاغية والقبول الجميل لاننا مقتنعون بأن الاساس الذي ترتكز عليه العلاقات السياسية بين الدول يجب أن يجري على سنة الكون ويساير تطور الاحوال ويراعي تبدل الظروف . »

وهكذا فنظام الحماية لم ينجح في شيء سوى انارته السخف عليه من الامة المغربية حكومة وشعبا . وفرنسا لا يمكنها أن تستمر في فرضه على المغاربة الا بالقوة والعنف . الامر الذي يجعل البلاد تعيش في حالة دائمة من الهيجان والاضطراب ويخل بالامن العام وطمأنينة السكان اخلا خطيرا .



وقعت في الارقام الواردة في الكتاب بعض الاخطاء، نرجو من القارىء
التفضل بتصحيحها وهي :

الصفحة	السطر	خطا	صواب
١٠٤	٢١	١٩١٢	١٩٨٢
١٠٤	٢٣	٢١٧٩	٢١٧٠
١١٢	٨	٢٦٣٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٣٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١١٢	١٠	٤٧٧٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٧٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١١٣	٧	٣٢١٩	٤٢١٩
١١٣	١٢	١٢٨	١٠٢١
١١٥	٢٢	١٤٥٢٢٢	١٤٠٢٢٢
١١٧	٢٨	١٧٨٢	١٧٨٢٢٧
١١٧	٣١	٥٥٥٦٦٨	٥٥٥٦٩٥
١١٧	٣٢	٣٣٣٤٥٦٨	٣٣٣٤٥٩٥
١١٨	١٧	٢٨٧٨٢٥٢٣١٤٨	٢٨٧٨٢٥٢٤١٤٨
١١٩	٢٦	٤٥٧٠٠٠	٤٥٧٨٠٠
١٢٢	١٦	٩٤٠	٩٥٠
١٢٤	١	٦٠٠	٦٦٠
١٤٠	٢٠	٣ ٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠